

الشرعية الدولية لحقوق الإنسان

بين سيادة السلطة وحكم القانون



المستشار
محمد فهد درويش
رئيس محكمة الجنايات

المستشار

محمد فهميم درويش

رئيس محكمة الجنايات

الشرعية الدولية لحقوق الإنسان

بين سيادة السلطة وحكم القانون

الطبعة الأولى ٢٠٠٧م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

ولا يجوز طبع أى جزء من هذا الكتاب أو تخزينه بواسطة أى نظام
لتخزين المعلومات أو استرجاعها أو نقله على أية هيئة أو بآية
وسيلة سواء كانت الكترونية أم شرط ممغنطة أو غير ذلك أو
أية طريقة معلومة أو مجهولة إلا بإذن كتابى صريح من المؤلف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ
وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا
تَفْضِيلًا﴾

صَلَّى اللَّهُ الْعَظِيمُ

مقدمة

حقوق الإنسان، هي تلك الحقوق الأصلية في طبيعتها والتي بدونها لا نستطيع العيش كإنسان - ذلك أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تمكننا أن نطور ونستعمل على نحو كامل خصالنا الإنسانية وقدراتنا العقلية ومواهبنا وضمائرنا، وتقوم هذه الحقوق على أساس مطالب البشرية المتزايدة بحياة تتمتع فيها بالكرامة.

ومن الثابت أن حقوق الإنسان تولد مع الإنسان نفسه واستقلاله عن الدولة بل وقبل نشأتها، لذلك تتميز هذه الحقوق بأنها كقاعدة عامة واحدة في أى مكان من المعمورة، فهي ليست وليدة نظام قانونى معين، دائماً هي تتميز بوحدتها وتشابهاها باعتبارها ذات الحقوق التي يجب الاعتراف بها واحترامها وحمايتها لأنها جوهر ولب كرامة الإنسان التي أكدها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَحْشِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٠].

ومن ضمن الحقوق الأساسية: الحق في الحياة أى حق الإنسان في حياته والحرية والأمن وحق الإنسان في التعبير... إلخ.

لقد قطعت الإنسانية في تاريخها الطويل شوطاً ملحوظاً في سبيل القضاء على المظالم وأنواع القهر التي عاناها قسم كبير من بنى البشر، وما النظم السياسية إلا وسائل ترمى بشكل سافر أو مقنع إلى تثبيت هذه المظالم أو بالعكس القضاء عليها.

فمتد فجر الحضارة إلى أوائل القرن التاسع عشر كان المجتمع العالمى ينقسم إلى أحرار وغبيد وكان الأولون يملكون الآخرين وهم إخوانهم في الإنسانية وكان هناك تفرقة بين الرجل والمرأة. . . وألوان من الاضطهاد بسبب الجنس أو السلالة أو الدين. . . ومظالم بين الصفات.

ولقد أثبتت تجارب الماضى - فى فترة ما بين الحربين الكونين وفى عقاب الحرب العالمية الأخيرة- أن تاريخ الحياة الدستورية والحقوق والحريات الديمقراطية ما لبث أن تقوَّض على أيدى الأنظمة الدكتاتورية الفاشية ومن ثم فقد ازداد الاهتمام بحقوق الإنسان فى شقيها السياسى والمدنى من جانب والاقتصادى والاجتماعى من جانب آخر. واشتدت الحاجة إلى وجوب تضامن المجتمع الدولى المتحضر وقيامه بمجهود مشترك فى الرقابة الفعالة من أجل تأكيد حقوق الإنسان وتحديد مضمونها وماهيتها. . وضمانها. . ومن ثم كان تأكيد هذه الحقوق على الصعيد الدولى فى ميثاق الأمم المتحدة، ثم صدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ كوثيقة تعليمية غير ملزمة قانوناً تحدد الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، ثم صدر العهد بين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعلى الرغم من تضمين الحقوق والحريات الأساسية للإنسان فى صلب أغلب الدساتير الديمقراطية تأكيداً أن هذه الحقوق لن تمس إلا إذا مس الدستور ولصيانتها من العبث والتدخل الطارئ بل وحمايتها عن طريق نصوص قانونية واضحة لا تعبر عن مجرد شعارات عامة وغامضة لضمان هذه الحقوق، إلا أن الكثير من الأنظمة السياسية سواء فى العالم المتحضر أو العالم الثالث فشل فى رعاية كرامة الإنسان والمواطن. وبسبب إشكالية العلاقة بين القانون والسلطة ومشكلة الصراع بين السلطة والحرية وهى مشكلة أزلية من أعقد المشكلات التى تواجه الباحثين فى تاريخ الأنظمة السياسية والدستورية. . فالسلطة السياسية تتمسك بمبدأ السيادة المطلقة. ولا ترغب فى التقيد بأحكام القانون والدستور، وترتب على ذلك التضحية بحقوق الأفراد وحررياتهم.

كذلك فإن على أثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أجرت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقات واسعة لبحث أسباب الاعتداءات وأفسحت المجال أمام تجاوزات وانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان فى الولايات المتحدة وعمليات اعتقال عشوائية وسرية ثم وقَّع الرئيس بوش قانون العمل الوطنى الأمريكى الذى يعزز سلطات البوليس وهيئته على المجتمع المدنى.

وخارج الولايات المتحدة تم شن عدة حروب عدوانية بذريعة القضاء على الإرهاب (تنظيم القاعدة) في أفغانستان والعراق والصومال والسودان سقط خلالها عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين ودمرت المصانع والمنشآت المدنية وارتكبت العديد من وقائع التعذيب كما تم اعتقال المئات وإيداعهم معتقل جواتانامو داخل الأراضي الكوبية والذين تعرضوا لظروف اعتقال غير آدمية على نحو تدهورت معه مصداقية الولايات المتحدة في مضمار حقوق الإنسان.

وعلى المسار العربي.. فإن تقارير منظمات حقوق الإنسان أكدت استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وأنه لا زال هناك عدد كبير من الدول لا يلتزم بالمفهوم العالمي لحقوق الإنسان بل إن معظم الدول العربية تقيد الحقوق الدستورية بقوانين خاصة بما يفرغ مضمونها، مثل قوانين الطوارئ والصحافة والأحزاب والانتخابات والمحاكم الاستثنائية.

يحدث ذلك في ظل مناخ دولي متقلب وفي ظل صعود موجة الديمقراطية ودعاوى الإصلاح والتغيير منذ التسعينيات.. فما زال هناك خلل بسبب اتساع ظاهرة الفقر والمرض وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل النظم اليمينية الفردية والبوليسية. تتعرض فيها خطى الأخذ بمفاهيم الديمقراطية ليحدث تخاصم لحرية الرأي وعداء لمبدأ تداول السلطة. كما استخدمت قوانين قمعية لإسكات المعارضين.

ولاشك أن غياب الحكم الديمقراطي ومبدأ سيادة القانون والاستمرار في نهج ثقافة الحكم المطلق والشمولى والتي هجرها العالم منذ القرون الوسطى ومازالت سائدة حتى الآن في الكثير من المجتمعات رغم الإعلان عن شعار الديمقراطية مما يؤثر بالسلب على أوضاع حقوق الإنسان وحياته في الكثير من النظم الحالية في أفريقيا ودول العالم الثالث ولا زالت مشكلة الصراع بين السلطة والحرية والقانون ناشبة بين الشعوب والحكومات وعلى نحو تتناقض فيه نصوص الحريات والحقوق الشخصية.. وذلك بعد أكثر من نصف قرن من الاعتراف بوثيقة حقوق الإنسان والالتزام الدولي بأحكامها.

ورغم النمو الباهر فى حركة حقوق الإنسان فقد كانت تتسم بالتفاوت فى نظامها الجغرافى بسبب الوعى ونشاط الأحزاب. . كما تزامن ازدياد الاهتمام على المستوى المحلى بحقوق الإنسان مع حركة الإصلاح والتغيير ودعاة الإصلاح الذين يطالبون بإلغاء القوانين سيئة السمعة كما اضطلع التأيد من جانب المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وأجهزة الإعلام المحلية والدولية. غير أن نمو الحركة لم يسلم من النكسات والتحديات الكبرى والعقبات، فكانت الكثير من مجموعات حقوق الإنسان تفتقر إلى الوضع القانونى فى كثير من بلدان المنطقة، وأدت الحروب الأهلية فى بعض البلدان إلى تقليص نشاط المنظمات - كما تعرض الكثير من النشطاء للمضايقات والتهديدات فى محاولة للتكتم على بعض الانتهاكات كما أدت المعايير المزدوجة التى اعتمدها الغرب إلى إضعاف الحركة.

ومن جانب آخر فإن المعلوم أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وما تضمنه من مبادئ وحقوق طبيعية للإنسان يعتبر بمثابة قانون دولى ملزم بما يضىء عليه الشرعية الدولية والسياس التشريعى لهذه الحقوق والحريات، ومن ثم فإن التزام الدول الموقعة عليه الأعضاء فى الأمم المتحدة هو التزام قانونى باحترام ما ورد به من مبادئ عالية سواء داخل الدولة أو خارجها وفى زمن الحرب والسلام وأن مخالفة أحكام هذه الاتفاقية من جانب الدول المنتهكة للحقوق يؤدى إلى مساءلتها قانوناً عنها دولياً وهو ما يوفر السند القانونى للمطالبة بتلك الحقوق وحمايتها من أية انتهاكات ومعاقبة المسؤولين عنها والتعويض عن مخالفتها، وهناك اللجنة الدولية والمحاكم الأوروبية والمحكمة الجنائية الدولية وهى آليات تتمتع بالشخصية الدولية ومنوط بها مقاضاة مجرمى الحرب وملاحقة مرتكبى الجرائم ضد الإنسانية والجرائم المنصوص عليها باتفاقيات حقوق الإنسان.

ولا شك أن ممارسة وتوقع الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان الدولية أو القانون الإنسانى - يشجعان على استمرار مثل هذه الانتهاكات - ويعدان من بين العقبات الرئيسية فى وجه التقيد بحقوق الإنسان الدولية أو التقيد الكامل بالشرعية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وهو ما يوجب ضرورة الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة مقترفيها وشركائهم والمتعاونين معهم.

وجدير بالذكر أن هناك عدداً من الدول ومنهم المملكة المغربية -والتي شهدت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الماضي- قامت بوضع آليات للكشف عن هذه الانتهاكات- بما في ذلك إنشاء لجان تحقيق ومصالحة إدراكاً منها أن ظاهرة الإفلات تؤثر في كل مجالات المجتمع. ولا شك أن معرفة الجمهور لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومعاناتهم الحقيقية وبالكشف عن مقترفي هذه الانتهاكات هو خطوة أساسية صوب إعادة التأهيل وتحقيق المصالحة والإعلان عنها، ومن هنا فإننا ننادي بضرورة اتخاذ الخطوات الضرورية لمحاسبة مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان في مصر لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب!؟

إن الهدف من هذا البحث هو دراسة أوضاع حقوق الإنسان سواء على المستوى العالمي أو المحلي. . وعلاقتها بالسلطة والقانون والآثار المترتبة على انتهاك حقوق الإنسان مثل نفسي أمراض اجتماعية عديدة كالفساد السياسي والمالي والبطالة وفشل الحكومات في إحداث تنمية، مما أدى إلى الفقر والمجاعات والمرض في بؤر عديدة نتيجة الصراع على السلطة- وهو أيضاً خطوة في سبيل نشر ثقافة حقوق الإنسان.

إن العولمة التي يعيشها عالم اليوم وما يحدث من تغيرات هامة وثورة تكنولوجية تتطلب في تقديرنا سرعة التغيير في كافة الظواهر التي يعيشها المجتمع وهذه المتغيرات الدولية والصراعات تنعكس على كافة المجتمعات والتي ذبلت فيها نظريات سياسية عديدة كانت ذات صفة مقدسة- وإذا كانت الحقوق والحريات العامة هي أساس ومحور كل مجتمع أو نظام عالمي مستقر وفعال فإن احترام هذه الحقوق والحريات أصبح أمراً حتمياً وعاجلاً بل إنها مقياس تقدم أي مجتمع. فهي مناط الديمقراطية السليمة ومحور أساسي لأي نظام سياسي فإذا انهارت كان ذلك إيذاناً بعدم شرعية النظام السياسي في أي مجتمع.

ولاشك أن القضاء المصري العريق قد تصدى لأي اعتداءات أو انتهاكات تشكل مأساً أو تعارضاً لمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في العديد من الأحكام الدستورية والجنائية والإدارية. . تحقيقاً للإنفاذ الفعال للحقوق والحريات لكافة

المواطنين. . وهو الأمر الذى سنشير إليه فى هذا الكتاب فى إيجاز وسوف نغيب عن العديد من الأسئلة المتعلقة بهذه الموضوعات - لتوضيح سبل مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان سواء على المستوى الدولى أو الوطنى وأساليب حماية هذه الحقوق وكيفية النهوض بها.

وإذا كان الهدف من هذه الدراسة هو بحث كيفية تحقيق التوازن بين السلطة والحرية وبين السلطة والقانون - لضمان احترام الحقوق والحريات وهو ما يقتضى التعرف على سيادة السلطة وحكم القانون وأزمة الحقوق والحريات وانتكاساتها فى الألفية الثالثة ثم نوضح وسائل احترام هذه الحقوق.

ولذلك فإننا سنتناول هذه القضية فى أربعة فصول:

الفصل الأول: مشكلة السلطة والنظم السياسية.

الفصل الثانى: أزمة الحقوق والحريات.

الفصل الثالث: الديمقراطية ومبدأ سيادة القانون والشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

الفصل الرابع: أسباب انتهاكات الحقوق والحريات.

والله من وراء القصد...

الفصل الأول

مشكلة السلطة والنظم السياسية

تمهيد:

من المسلم به أن النظم والأفكار السياسية الآن لم تنشأ طفرة وإنما هي فى الواقع صدى ونتيجة تطور تاريخى ترجع أولى حلقاته إلى العصور القديمة إذ ظهرت منذ القدم أنظمة للحكم مختلفة تتلاءم مع ظروف هذه العهود السحيقة وعقليات الجماعات التى وجدت وعاشت فيها وكانت توجد آنذاك نظريات سياسية ومذاهب ساقها الحكماء والفلاسفة تتعلق بنظم الحكم . وتفسير طبيعتها .

وقد توارثت الأجيال هذه الأفكار السياسية التى خضعت لتطور الزمن والبيئة والوعى لدى الأفراد . . والمتفق عليه أن جوهر النظم الحالية وجد فى الماضى . . وعبر ذلك الماضى وتابع سيره حتى وصل إلى العصور الحديثة ثم الوقت الحاضر . . وبسبب التيارات الفكرية انهارت حضارات ونظم للحكم بسبب الاستبداد وقامت ثورات دامية قضت على الحكام الذين اعتقدوا بأنهم السادة والشعوب عبيد لهم .

ورغم تطور نظم الحكم فإن جوهر النظم القديمة وصل إلينا ولا يزال قائماً وإن اختلفت أبعاده وتفصيلاته ومظاهر تطبيقاته فى الماضى عما هو عليه الآن . فالنظم الحالية تتخذ صورة الملكية أو الجمهورية، والملكيات والجمهوريات تسلك فى الحكم سبيل الديمقراطية أو الارستقراطية أو الدكتاتورية . . وكان الحكم المطلق وما يترتب عليه من استبداد هو السائد فى الماضى فتغير الآن بعد ارتفاع مستوى وعى الشعوب وانتشار الثقافة والمبادئ الديمقراطية . وهكذا نجد أصول النظم القديمة وثقافة الحكم القديم موجودة الآن فى بعض المجتمعات وإن كانت مصطبغة بروح

العصر الحاضر وظروفه ومقتضياته رغم الدعوات بالتغيير والتطور باعتباره سنة البشر. بعد أن تقدم البشر والعلم.. فكان من الحكمة أن تتطور الأنظمة مع تطور الشعوب.

ولما كان الفكر السياسى سلسلة متصلة الحلقات بدأها الأقدمون وتلقفها من جاء بعدهم.. فالحكومات فى الوقت الحاضر إما حكومات قانونية أو استبدادية.. وذلك بالنظر إلى خضوعها أو عدم خضوعها للقانون وحكومات مقيدة بحكم القانون أو مطلقة بالنظر إلى السيادة وحكومات فردية أو أرستقراطية أو ديمقراطية بالنظر إلى مصدر السيادة.

ونتناول الآن مشكلة السياسة والحكم كمشكلة فلسفية مستمرة.



المبحث الأول

التطور التاريخي لنظم الحكم فى العالم

اتخذت الفلسفة السياسية منذ أفلاطون شعاراً لها هو: الخير والحق والجمال، وهى المثل العليا التى تتحقق فى الاهتداء بها سعادة الإنسانية ورفقها.

ويدخل فى تحقيق مبدأ الخير رفع المظالم التى تروخ تحتها الإنسانية فتعوق تمتع الأفراد بحياتهم وتمنعهم من تحقيق كما لهم.

ولاشك فى أن كثيراً من هذه المظالم ناشئ عن اختلال النظم الاجتماعية التى يعيش فى ظلها الأفراد وأهمها بلاشك النظام السياسى الذى يحدد مكان السلطة العليا وفروعها فى المجتمع وهو يهدف فى الأصل إلى المحافظة على المجتمع من الأخطار الخارجية والداخلية كإغارة العدو الخارجى وكانتشار الفوضى فى الداخل مؤذنة بإحلال الجماعة، فالنظام السياسى وظيفته العمل على استتباب الأمن والسلام وإقرار العدل فى العلاقات بين الأفراد فى داخل المجتمع وكذلك فى علاقات المجتمع بالمجتمعات الأخرى فى الأسرة الدولية.

ولكن الملاحظ -رغم سمو هذا الغرض الذى تنشده النظم السياسية ويرغم تجارب الإنسانية فى تاريخها الطويل- أن كثيراً من أسباب الشر مازالت فاشية سواء فى داخل المجتمعات أو فى علاقاتها بعضها ببعض - ففى داخل المجتمع الواحد هناك طبقات يتمتع بعضها بكل ألوان المتع ويشعر البعض الآخر بكل ألوان الشقاء.. وبين الدول ثور الحروب من وقت لآخر تزداد مع تقدم المدنية بشاعة فتصيب بشورها المهزوم والمتصر على السواء.

فهل يمكن أن تكون حال الإنسانية خيراً مما هى؟ إن وظيفة الفلسفة السياسية أن تبين بالتحليل الدقيق مواطن النقص فى النظم السياسية التى تجلب هذه الشرور وأن تعطى صوراً أفضل وتبين ما ينبغى أن تكون عليه هذه النظم.

إن تاريخ الإنسانية يمكن أن يلخص فى أنه سجل للمحاولات الإنسانية المتوالية فى سبيل إزالة الامتيازات التى يتمتع بها بعض الأفراد والجماعات على حساب البعض الآخر والاقتراب من المساواة العادلة فى العلاقات بين الأفراد والجماعات.

ووراء كل خطوة تخطوها الإنسانية فى هذا الطريق نظريات وضعها الفلاسفة ليبنوا بها للشعوب مكان من الخلل فى نظمها السياسية الاجتماعية فلا تلبث أن تدرس آراء الفلاسفة ويتبنّاها القادة والمصلحون وتتحمس لها الشعوب فتثور على الأوضاع الفاسدة وتحل محلها ما هو خير منها وتقرب بذلك خطوة نحو تحقيق خير البشرية.

ولقد أصابت الإنسانية تقدماً عظيماً فى طريق الحضارة بارتقاء العلم والصناعة وانتشار العواطف الإنسانية النبيلة التى تضافر على نشرها الدين والفن والفلسفة وقد ساهم فى بناء الحضارة المادية والمعنوية على مدى القرون عباقرة يتسبون إلى أمم ممثلة فى الشرق القديم والغرب الحديث.

وقد قطعت الإنسانية فى تاريخها الطويل شوطاً ملحوظاً فى سبيل القضاء على المظالم وأنواع القهر التى عاناها قسم كبير من بنى البشر.

ولاشك أن دراسة نظريات الحكم السائدة اليوم فى الدول المتقدمة أمر بالغ الصعوبة. . وإنما يعين على ذلك تتبع نشأة هذه النظريات من الناحية التاريخية- ففى الموضوعات الاجتماعية لا يدرك الحاضر إدراكاً صحيحاً إلا بمراعاة تأثيرات الماضى فيه، ذلك أن كل نظام جديد إنما ينشأ لاستكمال نقص فى النظام القديم، وفهم النظم السياسية فى ضوء التاريخ من شأنه أن يعيد إلى الأذهان ما ينبغى أن يتبع فى المستقبل لتلافى ما يكون فى النظم الحاضرة من وجوه النقص:

١- يحدثنا التاريخ أن السياسة ونظم الحكم قبل أفلاطون فى الشرق القديم امتازت بالحكم الملكى الوراثى المستبد المطلق الذى يستمد السلطة من الآلهة لا من الشعب، كما امتازت بنظام الطبقات المتفاوتة التى تفصلها عن طبقة العامة هوة سحيقة، ويرجع ذلك إلى نفوذ الكهنة الذين علموا الشعب متابعة الملوك وشغلوه

بالطوقوس الدينية المعقدة والعبادات عن التفكير فى حقوقه والمطالبة بها، ومن أهم هذه المدن مدنات مصر وبابل وفارس والهند والصين.

وفى اليونان ظلت المدن اليونانية محافظة على استقلالها ولم تندمج فى دولة موحدة. إلا بالغزو المقدونى وكان الحكم يتم باختيار الحكام من كبار القبائل، وأمكن التوفيق بين الحرب والنظام ولم يحرم أى مواطن من الاشتراك فى سياسة الدولة وظهرت شخصية سقراط الذى دافع عن الأخلاق والعدالة وكان من أشهر تلاميذه أفلاطون الذى ألف كتاب (الجمهورية).

٢- انتهى أفلاطون إلى نتيجة مؤداها أن المثل الأعلى للدولة هو تلك التى يقدم كل فرد فيها للجماعة أقصى ما يستطيع من معاونه وولاء وذلك بأن يقوم الكل بالعمل الذى تؤهله له مواهبه التى فُطر عليها وعلى رأس هذه الدولة المثالية يكون المثل الأعلى للحاكم وهو الرجل الذى امتاز بأعظم المواهب العقلية وهذا الحاكم ينبغى أن يحوز سلطة الملك المطلق فلا يتقيد بمشورة ولا بقانون سابق لأن الحكم الذى يراه أفضل الحكم وهو بالطبع أفضل الأحكام فهو أقرب إلى الخير من حكم القانون. ويفسر أفلاطون نشأة الدولة بعجز الفرد المستقل عجزاً طبيعياً عن سد حاجاته كلها بنفسه وفطرته التى تهديه إلى التماس معاونه الغير فى سد هذه الحاجات لكثرتها وتنوعها. فهو محتاج إلى الأمن وإلى الطعام واللباس والسكن. . إلخ. . وأن الاجتماع الإنسانى يقوم على مبدأ التعاون وتبادل الخدمات والأمر يحتاج إلى تقسيم العمل بحسب المواهب. . ومن هنا توجد طبقات الشعب وقد بالغ أفلاطون فى سلطة الحاكم - المتزه عن مظنة الانحراف عن العدل متأثراً بفكرة تشبيه الحاكم بالطبيب والمحكومين بالمرضى، فصرفه ذلك عن إدراك جوهر الديمقراطية التى يتمتع بها الفرد بحريته الغريزية عليه ضمن نطاق القانون والقيود التى صنعها بنفسه لنفسه مقتنعاً بها.

ثم عاد أفلاطون إلى فكرة تقييد الحاكم بالقانون ليخفف من غلواء جمهوريته المثالية والتمس للدستور فيها مكاناً بحيث يخضع له الحاكم والمحكوم، وفى كتابه

(القوانين) أورد تقسيماً آخر للحكومة المثلى - فهناك ثلاث حكومات كلها صالحة لأنها دستورية تدين بالقانون وهي بحسب أفضليتها - حكومة الفرد العادل أو الملك الدستوري ثم حكومة الأقلية العادلة أي الأرستقراطية الدستورية ثم حكومة الأغلبية المعتدلة أي الديمقراطية الدستورية وأشدّها فساداً حكومة الفرد المستبد يليها حكومة الأقلية المستبدة أو الديمقراطية المتطرفة فكان الحكومة الديمقراطية سواء استندت إلى الدستور أو لم تستند أفضل من حكم الفرد الذي لا يستند إلى الدستور وذلك لأن في الديمقراطية ضمان لحماية الحقوق والحريات.

٣- بعد فترة تزيد عن العشرين قرناً- حدثت أثناءها أحداث جسام في تاريخ الإنسانية سواء من حيث التقلبات السياسية أو التطورات الفكرية - نشأت مذاهب فلسفية ملائمة للظروف الجديدة كما نشطت البحوث السياسية في عصر النهضة - كان وراءها الفيلسوف المادى الإنجليزى توماس هوبز فى القرن السابع عشر- حيث ازدهرت التجارة فى هذا العصر وظهرت الطبقة الوسطى أو البورجوازية التى عمرت المدن وكدست فيها ثروة التجارة فأصبحت هذه الطبقة عماد النظام الملكى الأخذ بأسباب القوة وكانت مصلحة هذه الطبقة تدعو إلى تقوية الملوك وإضعاف منافسيهم من رجال الدين والنبلاء حتى تتكون فى كل وطن دولة مركزية تحفظ الأمن والنظام وكانت وسائل الملوك فى تحقيق هذه الغاية هى القوة والدهاء السياسى مما أدى إلى انتشار الحكم الملكى المطلق فى كل دول أوروبا الغربية وقد صحب هذه التغيرات السياسية الهامة مبادئ جديدة فى الفلسفة السياسية وكان أقوى معبر عنها هو ميكافيللى فى كتابه (الأمير) الذى قصد به أن يقدم منهجاً لأحد الأمراء ليستعين به فى تحقيق وحدة الطون الإيطالى.

ويتلخص مذهب ميكافيللى فى الفصل بين الأخلاق والسياسة فالحكم الكفء لا ينبغى أن تعوقه المبادئ الدينية أو الأخلاقية عن تحقيق أغراضه السياسية بل إن من حقه ألا يتردد فى التخلّى عن هذه المبادئ أو يتسلح بما يكفى من المكر والالتواء والقسوة فذلك ضرورى للتمكين بسلطانه وسلطان بلاده - وما دام المحكومين مفطورون على الأنانية فلا وحدة بينهم ولا عدل ولا نظام إلا بالقوة والإرهاب

والحكم المطلق الذى لا يجعل الحاكم فوق القانون فحسب بل يجعله فوق إرادة الشعب أيضاً - ومهما جلبت أفعاله عليه من اللوم والاستهجان فإن ثمرة هذه الأفعال تشفع له والغاية تبرر الوسيلة فى عالم السياسة - فامتعمال الوسائل الوضيعة لتحقيق أهداف سياسية سامية أولى من الإقلاع عن تلك الأهداف نفوراً من الوسائل.

على أن فلسفة هوبز السياسية جاءت لتحقيق الدكتاتورية باسم المحافظة على الأمن... فقد قصد بفلسفته نصرة أسرة ستيوارت التى كانت تحكم إنجلترا حكماً مطلقاً والتى كانت مصالحه الخاصة تتفق مع مصالحها.

فلا بد أن يكون الناس قد تعاقدوا على أن ينزل كل منهم عن حق حماية نفسه بنفسه وعن حقوقه الأخرى جميعها إلى شخص واحد أو عدة أشخاص يسهرون على المحافظة على هذه الحقوق للجميع وبذلك يطمثون إلى بقائهم ويشقون فى أن أحدا منهم لن يجرؤ على نقض هذا التعاقد. والشخص الذى تنازل له الأفراد كلهم أو أغلبيتهم عن كل حقوقهم هو الملك وهو صاحب السيادة والسلطة العليا الذى تركزت فى يديه قوة الجماعة الكفيلة بحفظ النظام بين أفراد جبلوا على الأناية المطلقة والسلطة العليا غير قابلة للتجزئة... وإن وضع هذه السلطة فى يد فرد واحد أفضل من جعلها فى يد هيئة أو جمعية متخبة.

وقد انتقد الكثيرون هذه النظرية... تأسيساً على أن الملكية قائمة على دعوى التفويض الإلهى ومستمدة شرعيتها من هذه الدعوى.

٤- فلسفة لوك السياسية القائمة على الديمقراطية باسم الحقوق الطبيعية للأفراد بينما كان هوبز نصيراً للملكية ومنكراً لحق الشعوب فى الثورة على الملوك، كان لوك بعكسه نصيراً لحق الشعوب فى الثورة على الملوك الذين يخذلون عن خدمة شعوبهم ويلحقون بمصالح أفرادها وحریاتهم ضرراً خطيراً.

والواقع أن تقاليد السياسة الإنجليزية فى ذلك العصر كانت متأثرة بالنظريات السياسية المنحدرة من العصور الوسطى والتى كانت تذهب إلى أن الغرض من

الحكومة إنما هو رعاية مصالح المجتمع وأن الملك مسئول أمام الجماعة عن تحقيق حكومته لهذا الغرض - ولكن نظرية هوبز التي هدمت هذه المسؤولية بحجة أن الجماعة لا وجود لها إلا بأفراد متعاونين وأن التعاون محال بدون سلطة تقهر الأناية التي تمنع من التجمع والتعاون وتنتشر الفرقة والتشاحن. . . وإذا كان يكون صاحب السلطة هو موحد الجماعة وبما أنه لا مسؤولية إلا أمام سلطة فإن صاحب السلطة العليا لا يكون مسئولاً.

اعتمد لوك على نظرية العقد الاجتماعي - وأنكر الصورة القائمة التي رسمها هوبز لمعيشة الإنسان في حالة الفطرة فإن هذا المجتمع البدائي إذا كان خالياً من القوانين المدنية فإن أفرادَه يسلكون قيماً بينهم بحسب القانون الطبيعي الأخلاقي الذي فطر عليه الإنسان كحيوان عاقل يستطيع بعقله أن يميز بين الخير والشر وأن يعرف حقوقه وواجباته إزاء الآخرين. . . أى أن الإنسان البدائي كان يعرف حقوقه الطبيعية ويدافع عنها وخاصة حق الملكية الفردية الذي اعتبره نموذجاً للحقوق الطبيعية الأخرى فالعمل هو أساس حق الملكية ويرى أن الغرض من التعاقد هو تنظيم التعامل بين الأفراد بطريقة فعالة - فبدلاً من أن يستعمل كل فرد حقه الطبيعي في رد العدوان المحتمل على حياته أو حريته أو أملاكه اقتنع الناس بضرورة وجود شخص محايد يعهد إليه بالفصل بين المتخاصمين فاتفقوا وتراضوا فيما بينهم على أن ينزل كل منهم على هذا الحق لواحد مختار من بينهم لتوضع في يديه سلطة عامة قوية تتألف من مجموع سلطات الأفراد.

ويتولى هذا الشخص عنهم حق العقاب، أما الحقوق الطبيعية الأخرى فهي غير قابلة لأن يتنازل عنها الإنسان إذ لا يعقل أن يتنازل شخص عن حياته ولا عن ثمره كدحه ولا عن حريته الشخصية - فالشعب عند لوك مصدر السلطات وصاحب الكلمة العليا ويتوقف شكل الحكومة على ما تتفق عليه الأغلبية فيما يتعلق بسلطة الشعب فهناك سلطة تشريعية يتولاها البرلمان الممثل للشعب وتقوم بوضع القوانين وسلطة تنفيذية يتولاها الملك وتقوم بتنفيذ القوانين.

ومن مصلحة الحرية أن يفصل بين السلطات فلا تتركز في جهة واحدة وإلا خطونا نحو الحكم المطلق وهكذا استغل هوبز نظرية العقد الاجتماعي في تبرير طغيان الحكام.

٥- فلسفة جان جاك روسو السياسية: نشر روسو فلسفته تباعاً في مقال العلوم والفنون ومقال أصل التعاون بين الناس وكتاب العقد الاجتماعي. . وقد تأثر روسو كما سترى بفلسفة لوك. . وذلك في القرن الثامن عشر.

وقد تخيل روسو تنظيمًا للحياة الاجتماعية في ظل حكومة صالحة تستند إلى تعاقد اجتماعي يمكن الناس من جنى ثمرات المدنية وتجنب مظاهر البؤس والعبودية التي تصاحبها عادة.

فالأفراد الذين عجزت وسائلهم الفردية في حياة الفطرة والعزلة والاستقلال عن ضمان بقائهم ورخائهم خلال تقلبات الطبيعة ومصاعبها لابد أن يلتمسوا وسيلة للبقاء والازدهار في تجمعهم وضم قواهم الفردية بعضها إلى بعض فينشأ عن ذلك قوة هائلة يمكن توجيهها توجيهًا متناسقًا يكفل التغلب على كل الصعاب.

ولكن قوة الفرد وحرية هما أهم الأسلحة التي يستعين بها في المحافظة على ذاته فكيف يقدمها للجماعة من غير أن يكون قد فرط في حق نفسه وعرض حياته ومصالحه للضرر.

وقد رأى روسو أن ذلك ممكن إذا تعاقد أفراد الجماعة على عقد من مادة واحدة هي «أن يضع كل عضو شخصه وحقوقه تحت تصرف الإرادة العامة معتبراً كل عضو من الأعضاء جزءاً لا يتجزأ من المجموع» والمجتمع الذي يتألف على هذا الأساس هو الدولة- وترتب على هذين العقدين تنازل كل فرد عن حقوقه للجماعة لا لشخص معين. ويرى روسو أن هذا التنازل يحقق المساواة والحرية معاً. . ويقصد بالإرادة العامة رأى مجموع المواطنين أو أغليتهم وهو يمنح الجماعة سلطة مطلقة على الأفراد.

وعندما يتم تعاقد أفراد الجماعة تتألف الدولة وتتركز السيادة من مجموع الأفراد المتعاقدين والسيادة هي السلطة التي لا تخضع لسلطة فوقها فلا يمكن أن يتنازل الشعب عن هذه السيادة لأى شخص أو هيئة إذ لا يعقل أن يتنازل السيد الحر عن سيادته للغير طائفاً فانتقال السيادة لا يكون إلا اغتصاباً والسيادة المغتصبة بالقوة سيادة غير شرعية لأن الإنسان لا يقبل العبودية إلا مرغماً . . فلا يمكن أن يتنازل الشعب عن سيادته والنواب ليسوا إلا معبرين عن إرادة الشعب . . وللشعب حق عزلهم .

أما الهيئة التنفيذية المكونة من الملك والوزراء فلا شأن لها هي الأخرى بالسيادة فهي وسيط بين الجماعة وبين الفرد ووظيفتها تنفيذ القوانين التي تصدرها الجماعة على كل فرد فهذه الهيئة إذن ليست سوى أداة تنفيذ فهي خاضعة لرقابة السلطة التشريعية فإذا تبين أنها غير مخلصة في استعمال سلطتها بأن تطلعت إلى الاستبداد أو أظهرت التحيز كان من حق السلطة التشريعية عزل أعضائها وتغييرهم .

وقد كان لفلسفة روسو السياسية أثر هام في توجيه الفكر الفلسفى السياسى وفى الأحداث السياسية التاريخية من بعده ففى فرنسا تأثرت الطبقة الوسطى المثقفة بكتاباتة وقدمتها ونشرتها فى أوساط الشعب فكان ذبوع هذه الافكار أكبر ممدد للثورة الفرنسية ضد امتيازات طبقة الأشراف وقد تأثر بها زعماء الثورة أعمق تأثر فجعلوا شعار الثورة الحرية والمساواة والإخاء واستخدموا بعض عباراته بنصها فى وثيقة حقوق الإنسان .

٦- الثورة الفرنسية ومبادئ الديمقراطية: كانت الثورة الفرنسية ثمرة المبادئ السياسية الديمقراطية القائمة على حق الفرد الطبيعى فى الحرية ولكنها اقترنت بمظاهر الإرهاب والضعف وإراقة الدماء مما نفر من الثورة ومبادئها كثيراً من المفكرين . . ومع ذلك فقد أثمرت الثورة لصالح التقدم الإنسانى ثمرات خالدة فقد قررت سيادة الشعب فى بلد كانت الملكية فيه أعرق ملكية فى أوروبا . . . وأصبح شعار الحرية والمساواة والإخاء على كل لسان وتردد صدى حقوق الإنسان . . فظهرت على عاتقها أن تقضى باسم حقوقه الطبيعية للإنسان على كل ما بقى . . من مظاهر عدم المساواة بين أفراد النوع الإنسانى .

فالنظام السياسى إذن مرتبط بالدولة والدولة لا بد لها من دستور مكتوب أو عرفى تقرّر فيه القواعد الأساسية التى تسيّر على نهجها ولا بد من وجود سلطة تدير شئون الحكم وتنفّذ النظام فى الدولة ونظراً لأن النظام فى كل دولة يهدف إلى النهوض بها ودفعها نحو التقدم والرقى ورفع مستوى شعبها والمحافظة على حقوق الأفراد وكفالة حرياتهم فمن الضرورى أن تتعرف على وضع الأفراد ومركزهم بالنسبة للدولة .

وقد أوضحنا أن المفكرين والفلاسفة اهتموا بالبحث فى أصل نشأة الدولة وقد تعددت هذه المذاهب فمنهم من يرجع أصل نشأة الدولة إلى نظرية الحق الإلهى ومنهم من أرجعها إلى الإرادة العامة للأمة . . أو إلى مجموعة عوامل أخرى تفاعلت مع الزمن- أو إلى الإرادة المشتركة لأفراد الجماعة . . أو التطور التاريخى .

إن الدولة تتمتع بالسيادة وتستأثر بها ، أى لها الكلمة العليا على سائر الجماعات والأفراد الموجودين داخل حدودها . إن أساس مجموعة هذه السيادة أو مصدر السلطة كان يرجع إلى الله الذى يختار الحكام مباشرة ثم تطور الأمر إلى أن أساس هذه المشروعية طبقاً للنظريات الديمقراطية إنما يرجع إلى إرادة الأمة ، فالأمة هى مصدر السيادة وأساس جميع السلطات فى الدولة والشعوب هى التى تختار حكامها . . وأنهم دائماً يمارسون السيادة والسلطات باسم الشعوب صاحبة السيادة فى الأصل ، وأن كون السيادة للشعب فإن الانتخاب يكون حقاً للأفراد وأن النائب وكيل عن ناخبيه .

على أن هذه السيادة ليست مطلقة بل هى مقيدة بقواعد القانون الطبيعى ؛ تلك القواعد التى تسبق نشأة الدولة .

فحقوق الأفراد سابقة على نشأة الدولة والدولة ما وجدت إلا لحماية هذه الحقوق وصيانتها ودفع التعارض بينها ، كما أن الدولة ملزمة باحترام تلك الحقوق ومن ثم فلا يصح للدولة أن تعتدى على حقوق الأفراد فتحاول الانتقاص منها والحد منها وإهدارها وقد استمدت تلك الحقوق من القانون الطبيعى .

ومجمل القول إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الديمقراطية والحقوق والحريات والسلطة.. ولاشك أن تطور مضمون الحقوق يتم بتطور مفهوم الديمقراطية.. وشكل الحكومة..

فقد جعلت الثورة الفرنسية من الفكرة الفلسفية للديمقراطية مبدأ قانونياً أبرزته في إعلانات الحقوق وسجلته في دساتيرها المختلفة وهذا الأساس الفلسفي كما سبق القول يرجع إلى نظرية العقد الاجتماعي الذي أبرمته الجماعة والذي أنشأ السيادة وجعلها شخصاً معنوياً له إرادة تتكون من مجموع الإرادات للأفراد.

إن الأهداف السامية للديمقراطية ترمى إلى تحقيق سيادة الشعب وتكفل احترام الحريات وتقيد سيادة الدولة لحساب الحريات كما تهدف إلى تحقيق الحرية والمساواة السياسية- ويتيح ذلك للشعب حق مراقبة حكامه عن طريق محاسبتهم على أعمالهم من خلال الرأي العام لجمهور الأفراد، ولا يمكن أن توجه هذه الرقابة الشعبية إلا في جو يضمن فيه حريات الأفراد وتكفل حقوقهم.

الموجة الثالثة للديمقراطية:

كشفت دراسة أعدتها الدكتورة هالة مصطفى بمركز دراسات الأهرام أن هناك ظروفًا أدت للانتقال نحو الديمقراطية وعدد من العوامل التي دفعت لذلك بعضها يتعلق بعمليات الإصلاح الاقتصادي وما ترتب عليه من إعادة توزيع الثروة وظهور تعددية في القوى الاقتصادية أسهمت في خلق الركائز الأساسية للتعددية السياسية، كذلك هناك التوسع في التعليم والتنمية الاجتماعية في المجتمع.

وتشير الدراسة إلى أن عالم السياسة الأمريكي (صمويل هنتنجتون)^(١) أطلق على التحولات التي يشهدها العالم (الموجة الثالثة) للديمقراطية ويؤرخ لها بمرحلة

(١) الدكتور صمويل هنتنجتون: هو أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد من المفكرين الغربيين - نشر كتاب (صراع الحضارات سنة ١٩٩١) اعتبر أن انتهاء الحرب الباردة (١٩٤٧ - ١٩٩١) يعنى انتهاء الصراع الدولي الكبير في التاريخ الإنساني ويرى أن الصراع الدولي الكبير في القرن ٢١ سيعود لخطوطه الأصلية والتاريخية إلى ما أسماه بخطوط التماس بين الإسلام والغرب المسيحي واتهم الإسلام بأنه دين عدواني كما تنبأ بأن الإسلام سيكون الخطر الجديد الذي يهدد الغرب بعد انهيار الشيوعية العالمية.

ما بعد ١٩٧٤ وحتى الآن ويعرف الموجة الثالثة للديمقراطية بأنها مجموعة من التحولات التي تشكل مراحل انتقالية مختلفة للانتقال من النظم غير الديمقراطية إلى الديمقراطية وهي تشكل موجة ثالثة باعتبارها موجة جديدة بعد موجتين متشابهتين سابقتين عليها؛ الأولى كانت في الفترة من ١٨٢٨ - ١٩٢٦ والثانية من ١٩٤٣ - ١٩٤٦ إلا أن كلتا الموجتين انتهتا بما يسمى موجة معاكسة لانتصار الديمقراطية؛ أولاهما سادت في الفترة من ١٩٢٢ - ١٩٤٢ والثانية من ١٩٦١ - ١٩٧٥ حيث شهدت كل من هاتين الفترتين تراجعاً لعدد من النظم التي شهد فيها العالم تحولاً ديمقراطياً^(١).



(١) انظر تحقيقات الوفد - في ٨ سبتمبر ١٩٩٩.

المبحث الثانى مبدأ سيادة السلطة

تمهيد:

دور السلطة فى المجتمع وفكرة الدولة:

لا يتصور للمجتمع بدون نظام يسيطر على مختلف أنواع النشاط التى يمارسها ويوجههم نحو بذل الجهود التى ترفع من شأن الجماعة وترقى بمستواها وتمكنهم من ممارسة أوجه النشاط التى تلحق الضرر بالجماعة وتعمل على تأخير تقدمها.

ومن المعلوم أن لكل مجتمع أهدافه ومثله العليا التى تعمل على تحقيقها وتنفيذها بفضل تضامن أفرادها وشعورهم المشترك بضرورة تحقيق هذه الأهداف . . ولا بد للوصول إلى هذه الغاية من قوة دافعة توجه الجماعة نحو أهدافها وهذه القوة إنما تتركز فيما يطلق عليه (السلطة السياسية العليا للجماعة) فهذه السلطة هى التى تحدد الأهداف للجماعة وتعمل على تنفيذها فالمجتمع والسلطة التى تنظمه أمران متلازمان فالسلطة شرط لازم لسيطرة النظام فى المجتمع إذ لا يمكن كفالة حريات الأفراد وحمايتهم فى مجتمع ما إلا فى ظل نظام تهيمن عليه السلطة العليا للمجتمع .

وكانت السلطة تختلف باختلاف الجماعات وعلى ذلك فلم يكن لها صورة محددة أو شكل معين -ففى المجتمعات القديمة كانت السلطة تتركز فى يد شخص واحد ترتضيه الجماعة لما يتمتع به من قوة وسداد رأى وقد يفرض نفسه على الجماعة ويمارس تلك السلطة بصفة شخصية كما لو كانت ملكاً خاصاً له .

ولكن تقدم الوعى السياسى للأفراد جعلهم لا يقبلون هذا الوضع ولا يرتضون تركيز السلطة فى يد فرد واحد بحيث إن السلطة تدور معه وجوداً وعدمًا وتدفعه للتحكم والاستبداد، ولذلك بدءوا يفكرون فى وسيلة أخرى يتفادون بها تلك المساوىء، فأخذوا يبحثون عن وضع جديد للسلطة السياسية للجماعة فاهتدوا إلى

فكرة حديثة مؤداها أن السلطة لا يصح اعتبارها امتيازاً شخصياً لفرد في الجماعة وإنما يجب أن تكون منفصلة عن شخص يمارسها ويجب أن تستند السلطة إلى دعامة أخرى؛ هذه الدعامة هي الدولة.

فالدولة -مستودع السلطة ومستقرها وهي دائماً باقية وإن تغير أشخاص الحاكمين الذين يستخدمون تلك السلطة، وبذلك تكون الدولة ما هي إلا فكرة قصد بها تفسير وتبرير ظاهرة اجتماعية هي السلطة السياسية في المجتمع وكيفية استخدام هذه السلطة، وعلى ذلك أصبحت السلطة لصيقة بفكرة الدولة بل ركنًا من أركانها وأصبح الحاكمون أفراداً عاديين.

وتعتبر الدولة -محوراً وموضوعاً للدراسات متعددة سياسية ودستورية واجتماعية..

والدولة كما يعرفها الأستاذ السويسرى (بلفنشل) هي جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة... وعرفها الدكتور عبد الحميد متولى بأنها عبارة عن ذلك الشخص المعنوى الذى يمثل قانوناً أمة تقطن أرضاً معينة والذى بيده السلطة العامة.

وعلى ذلك تنحصر أركان الدولة فى ثلاثة:

١- جماعة بشرية (شعب).

٢- إقليم.

٣- هيئة حاكمة ذات سلطة على الجماعة.

وبعينا فى هذا البحث الركن الثالث من أركان الدولة وهي الهيئة الحاكمة.. فلا يكفى لنشأة الدولة وقيامها أن يوجد شعب يقطن إقليمًا بصفة دائمة وإنما يجب فوق ذلك أن توجد هيئة حاكمة تكون مهمتها الإشراف على الإقليم وتمارس سلطتها باسم الدولة وقيام هذه الهيئة الحاكمة إما أن يكون برضاء للمجموع أو عن طريق القوة والقهر.

على أن القانون الدولي العام لا يكفي في نشوء الدولة بتوافر الأركان المادية السابقة وإنما يتطلب فوق ما تقدم ضرورة الاعتراف بالدولة من جانب الدول الأخرى القائمة. وأن تكون للدولة قدرة على التصرف بحرية واستقلال في شئونها الداخلية والخارجية وهو ما يعرف بسيادة الدولة.. وبذلك تمتع الدولة بشخصية معنوية.

وقد اهتم علماء السياسة والفلاسفة بتأصيل نشأة الدولة.. وتعدد الباحثون في هذا الأمر.. فالبعض يرد نشأة الدولة إلى نظرية الحق الإلهي أو التفويض الإلهي والآخر يرجع الدولة ومصدر السلطة بها إلى الإرادة العامة.. (نظرية العقد الاجتماعي) بينما ذهب آخرون إلى القول بأن هناك العديد من العوامل التاريخية التي كان ثمرتها تكون الدولة.

ويلاحظ أن الدولة لا تظهر في صورة واحدة بل تتخذ أشكالاً متعددة، فقد تكون دولة بسيطة أو مركبة أى تتكون من عدة دويلات مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.

وكما أن النظام السياسى يرتبط بالدولة التى لابد لها من دستور مكتوب أو عرقى يتقرر بتقرر القواعد الأساسية التى تدير على نهجها، ولابد من وجود سلطة أو سلطات تدير شئون الحكم وتعدد النظام.

فالدساتير هى التى تقرر النظام السياسى فى الدولة وتبين حقوق الأفراد وحررياتهم ويتضمن الأسس التى تدير عليها الدول وتصدر بقية القوانين على هديها وبذلك يعتبر الدستور أسمى القوانين فى الدولة وهو القانون الأساسى فيها المنظم لتصرفاتهم.

وإذا كانت الدولة تتمتع بالسيادة وتستأثر بها أى لها الكلمة العليا الأخيرة على سائر الجماعات والهيئات والأفراد الموجودين.

وهذه السيادة لها مظهران.. مظهر خارجى يراد به استقلال الدولة بمعنى عدم خضوعها وارتباطها برباط التبعية لدولة أخرى.

ومظهر داخلي: أى انبساط سلطاتها فى حدود حكمها على حدود الفاطنين.

ومحور هذا البحث هو سيادة الدولة الداخلية وهو الأمر الذى أثار اهتمام الفلاسفة والمفكرين فى مختلف العصور وكان محلاً للدراسات مستمرة أسفرت عن وجود نظريات متعددة بعضها دينى وبعضها زمنى ..

فقد رأى البعض أن أساس مشروعية سيادة الدولة هو الله الذى يختار الحكام مباشرة ويودع السلطة فيهم ليتمكنوا من حكم الشعوب ووفقاً لهذه النظرية فإن للحاكم السلطة المطلقة والسيادة الكاملة على جميع البشر -نتيجة التفويض الإلهى وهذا السلطان المطلق للحكام لا تقيد قيود وليس من حق الشعوب سؤالهم عما يفضلون لأن حسابهم لا يكون إلا أمام الله فهو الذى أودعهم سلطته .. ورضع فيهم سره وإيمانه.

وقد تمسك بهذه النظرية وقررها صراحة بعض ملوك فرنسا وإمبراطور ألمانيا (غليوم الثانى) فكان الإمبراطور يعتبر نفسه إرادة الله وظله فى الأرض وأنه لا يهدف من وراء تصرفاته إلا خير الوطن ورفعته. وهذه النظرية ابتكرت لتبرير استبداد الملوك وقد حدث صراع مرير فى القرون الوسطى بين السلطة المدنية والسلطة الدينية وانتهى الصراع بغلبة الأولى على الثانية. ويطالعنا التاريخ بين الحين والحين بحكام يبعثون النظريات البيروقراطية من مرقدها ويرتكزون عليها فى إطلاق سلطاتهم.

وقد عرفت النظم السياسية منذ عهد ليس ببعيد أنظمة سياسية ملكية أو جمهورية استبدادية برزت عقب اضطرابات داخلية أو أزمات وقد نجم عن تلك النظم كوارث عسكرية وأزمات اقتصادية كما حدث فى إيطاليا وألمانيا وغيرهما.

فقد بعث هتلر بنظرية العناية الإلهية وعرض لها فى خطاب له ألقاه على الشعب الألمانى فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٩ إذ قال فى ثنايا خطابه إن العناية الإلهية اختارته ليكون زعيماً للشعب الألمانى.

وفي أسبانيا ظهرت فى سنة ١٩٤٧ عملة نقدية عليها صورة الجنرال فرانكو ومكتوب على تلك العملة أن (فرانكو) مختار بواسطة العناية الإلهية لحكم أسبانيا .

وفي العراق . . استمر نظام حكم صدام حسين للمجيد على أنه الزعيم مبعوث العناية الإلهية واستمر نظام الحكم المطلق والمستبد حتى لقى حتفه بإعدامه من جراء جرائمه التى سببت الكوارث لشعب العراق والأمة العربية .

ومن المعروف أن الكثير من النظم السياسية فى العالم الثالث كان سبب محاولات انقلابية للاستيلاء على السلطة كما أن البعض نتيجة التحريض على القيام بالانقلابات لإقامة حكومات موالية على حساب الشعوب والحريات .

ثم جاءت النظريات الديمقراطية التى ترجع سيادة الحكام وسلطاتهم فى الدولة إلى إرادة الأمة - فالأمة هى مصدر السيادة وأساس جميع السلطات فى الدولة .

فالشعوب هى التى تختار حكامها وهؤلاء الحكام إنما يمارسون السيادة والسلطان باسم الشعوب صاحبة السيادة فى الأصل ولكنها تزيل عنها الحكام بشروط خاصة ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للحكام أن يستبدوا بالشعوب وهم يمثلوها وليس لهم من سلطان إلا عن طريقها وبفضل رضائها .

وقد ظهرت هذه النظريات الديمقراطية خلال القرن السادس عشر وكان القصد منها محاربة استبداد الملوك وطفغيانهم والقضاء على النظريات الدينية وهدفها . . وقد كانت حجة يتعلل بها الملوك لتأييد سلطانهم المطلق وتكأة يعتمدون عليها فى تبرير استبدادهم وتعتهم .

وقد ذهب أنصار (نظرية سيادة الأمة) هوبز- لوك- جان جاك روسو- إلى أن هذه السيادة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عنها ولا تتقدم وهى مستقرة فى مجموع الأمة وإذا حاولت الدولة الخروج عن حدود سلطاتها وأرادت الاعتداء على حريات الأفراد استطاعوا اعتماداً على فكرة سيادة الأمة مقاومة تلك السلطة .

وقد كان هذا التطور السياسى مقدمة لظهور فكرة العقد الاجتماعى^(١).

وقد تأثر رجال الثورة الفرنسية بأفكار روسو - بهدف محاربة الاستبداد والوصول إلى حماية الحريات الفردية المختلفة - باعتبار أن الديمقراطية الحرة هدفها التوفيق بين حريتين متعارضتين هما حرية للمجموع وحرية الفرد. بدلاً من التصارع بين الفرد والدولة وتقويض دعائم الديمقراطية.

وبالرغم من انتشار الفكر الديمقراطى والأخذ بنظام الحكم الديمقراطى الدستورى فى العالم فإنه لازالت بعض النظم السياسية والتي تدعو إلى التعددية السياسية وتداول السلطة تحتكر السلطة وتنفرد بها فى ظل استمرار التنظيم السياسى الوحيد مما أدى إلى تنوّل السلطة السياسية فى المجتمع وانعكس ذلك على الحقوق والحريات، والتي فقدت قيمتها بنصوص قانونية لوقاية المجتمع وحماية النظام والأمة وهو الأمر الذى أعاد مشكلة استبداد الحكام والذى لازال يستتر تحت ذرائع واهية ومن ثم فلازالت ثقافة العصور الوسطى المتعلقة بالسيادة المطلقة للحكام طاغية على مبدأ السيادة الشعبية - فلا تطبق الديمقراطية بأصولها الصحيحة ومقتضياتها حتى تزعزع يقين الشعوب - فى كثير من البلدان التى ترفع شعارات الديمقراطية فى دساتيرها ويأت منشغلة بإثبات ديمقراطيتها أمام الكافة وفى هذا الوقت ظهرت أصوات معادية للديمقراطية ولم يقتصر الأمر على الدول حديثة العهد بالديمقراطية بل امتد الصراع داخل أعراق النظم الديمقراطية فى العالم التى صدمتها رغبات وإرادات الشعوب الديمقراطية الحرة فانحرفت عن مبادئها ومثلها فى علاقاتها الدولية.

إن مبادئ الديمقراطية لم تطبق تطبيقاً سليماً صحيحاً فى داخل الدول التى أخذت بها واتبعت سبيلها . فقد شوهدت فى التطبيق وانحرفت مصالحها مضحية

(١) تنسب نظرية (العقد الاجتماعى) إلى الفيلسوف الفرنسى جان جاك روسو ومحتوى هذه النظرية: أن أصل الدولة يرجع إلى الإدارة المشتركة لأفراد الجماعة أى أنهم صاغوا أو اتفقوا على إنشاء مجتمع سياسى يخضع لسلطة عليا -على أن سلطة الملوك مقيدة بالقانون الطبيعى ولتحقيق أهداف الجماعة ذاتها لا يجوز للحاكم المساس بالحريات العامة والحقوق الأساسية للأفراد- وأن يحافظ عليها . وإذا أخل بشروط العقد حاز لهم فسخ العقد وعزل الحاكم (الملك) وأن الهدف من هذا العقد إقامة نظام اجتماعى وتحقيق الأمن والعدل وكفالة المساواة.

بالمبادئ التي حملت مشاعلها منذ القدم ويصدق هذا على الولايات المتحدة الأمريكية إذ رفضت إعمال مبدأ سيادة الشعب في العديد من الدول في أعقاب انتخابات حرة ونزيهة. لتحقيق أطماع استراتيجية ضارية عرض الحائط وبكل المثل السامية للديمقراطية ولم يقتصر الأمر على ذلك بل شنت العديد من الحروب الاستباقية وخالفت المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بذريعة مكافحة الإرهاب وأحدثت القلاقل في النظم السياسية المستقرة وعلى النحو الذي أدى إلى إشعال الحروب الأهلية.

ومن جانب آخر فقد ألغت دور الأمم المتحدة وهيمنت على مجلس الأمن الذي اتبع معايير مزدوجة إزاء المشكلات والمنازعات الدولية مما أفقد الثقة بالمنظمة الدولية وهناك العديد من التناقضات في تصرفات الأمم المتحدة إزاء المنازعات الدولية، فلقد نظرت تلك المنظمة بعض المنازعات ولم تنظر للبعض الآخر وبحث في بعضها على ضوء مادة معينة أو فصل من الميثاق وبحث في بعضها الآخر وكان واضحاً أنه من نفس النوع -على ضوء مادة أخرى، وفي الغالب بدون مراعاة أى مادة إطلاقاً. كما حدث في أزمة الكويت وأزمة فلسطين التي مضى عليها أكثر من نصف قرن دون حل. ولم تحاول المنظمة اتخاذ أى إجراء ضد إسرائيل التي اعتقلت الحكومة الشرعية للشعب الفلسطيني وحاصرت منزل الرئيس عرفات وحاولت قتله -بأسلوب مهين- كما اغتالت القادة المناضلين بأساليب وحشية تحت سمع وبصر العالم الذي لم يتحرك. . . حيث نقلت شاشات التليفزيون وقائع ما ترتكبه إسرائيل ليلاً ونهاراً ضد شعب أعزل من جرائم ضد الإنسانية -فضلاً عن احتلالها للدولة بشكل همجى ووحشى لم تشهد له الإنسانية مثلاً.

ولم يتحرك الضمير العالمى لمشاهد الدمار. . وتناسى المجتمع الدولى بقيادة الولايات المتحدة حقوق الإنسان وازدراؤها وقد أفضى ذلك إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنسانى ويات من الضرورى على المجتمع الدولى أن يقف إلى جانب الشرعية الدولية لحقوق الإنسان. . لمحاولة تفعيلها دون أى تمييز بين الاجناس.

وجدير بالذكر أن نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية والمعتمدة فى ١٧/٧/١٩٩٨ فى إطار مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسى المعنى بإنشاء المحكمة الجنائية لمحاكمة المسئولين عن الجرائم المنصوص عليها بمواثيق حقوق الإنسان كجرائم دولية تختص بنظرها وقد دخلت حيز التنفيذ فى أبريل ٢٠٠٢ بعد اكتمال عدد الدول المصدقة.

كما أن هناك آليات دولية معنية بحقوق الإنسان وهى الآليات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان ومحاسبة متهمى هذه الحقوق.

غير أن هذه الآليات تقاعست عن أداء مهامها المنوطة بها بسبب عدم مصادقة الولايات المتحدة على الكثير منها. أو الانضمام إلى تلك الاتفاقيات.

العلاقة بين السلطة السياسية والقانون:

لما كانت السلطة السياسية ركناً من أركان الدولة فإن السيادة تعتبر خصيصة من خصائصها التى تميزها عن غيرها من الجماعات السياسية، والسيادة هنا بمعنى حق الأمر فى مواجهة الجماعة.. وهى صفة لصيقة بالسلطة السياسية فى الدولة.. نجعلها لا تصرف ولا تلتزم إلا بإرادتها فى الدولة. فهى ضرورة حتمية إذن لنشوء الجماعة السياسية المنظمة.. وتوصف بأنها ظاهرة اجتماعية وقانونية.

فأما أنها ظاهرة اجتماعية فلأنها ترتبط بالجماعة البشرية فلا يتصور وجود سلطة دون وجود جماعة بشرية كما أن الجماعة لا يستقيم أمرها بدون وجود سلطة أمره تحفظ النظام فيها.. وتعمل لصالح أفرادها. وتهدف السلطة إلى تحقيق التوازن بين المصالح الفردية من جهة والمصلحة العامة من جهة أخرى.. تحقيقاً للعدالة وكفالة الأمن والاستقرار الذى يؤدى إلى خير الجماعة.. فإذا انحرفت السلطة عن غرضها وتكررت لمبدأ العدل ولجأت إلى التمييز بين الطبقات -فقدت شرعيتها وسندها الاجتماعى السليم لأن الأصل أن تعمل لمصالح المجتمع دون تمييز..

ولئن كان تحقيق التوازن بتوعية هى الأساس والسند الاجتماعى للسلطة فإن هذه السلطة لكى تنهض بأعبائها وتوفى بمسئولياتها والتزاماتها دون منازعة أو مقاومة من

جانب الأفراد لابد لها من الاعتماد أساساً على رضا الأفراد عنها وطاعتهم الحرة لها واستجابتهم الاختيارية لتنفيذ أوامرها.. ولا تحظى بذلك إلا إذا كانت تعمل لصالحهم وتقيم العدل وتسير بهم نحو المستقبل الذى يأملون فى الوصول إليه مبتغية رفاهية المجتمع وسعادته وتحقيق الأمن.

والواقع أن السلطة الشرعية لا تحصل على خضوع الأفراد لها بالقوة وإنما يكون الخضوع لها برضاء الأفراد..

ومن جانب آخر فإن السلطة ظاهرة قانونية يوجد بينها وبين القانون تلازم حتى.. فهما يشآن سويًا.. فالسلطة إذ تعمل على تحقيق الصالح العام وحمايته وتطويره تحتاج إلى وضع تنظيم يكفل هذا الغرض وهذا التنظيم هو القانون.. فالأصل أن القانون هو سلاح السلطة فى تنظيم مختلف الأوضاع فى الجماعة.

وقد ثار التساؤل فى الفقه السياسى حول مدى السيادة التى تتمتع بها الدولة وهل هى سيادة مطلقة لا تحدّها حدود أم أنها مقيدة وإذا كانت مقيدة فما هى القيود التى ترد عليها؟

والواقع أن الفقه الدستورى يذهب إلى تقييد سيادة الدولة وتحديدّها وذلك تأسيساً على عدة نظريات كالقانون الطبيعى والحقوق الفردية والتضامن الاجتماعى ونرى أن أساس تقييد سلطة الدولة إنما يتعلق بنظرية الحقوق الفردية فما هى تلك الحقوق؟!

نظرية الحقوق الفردية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن للفرد حقوقاً وجدت بوجوده وهى سابقة على نشأة الجماعة السياسية.. وكان الفرد يتمتع بها دون أية قيود فكان ينعم بحرية تامة مطلقة فى ممارسة هذه الحقوق.

وعندما فكر الأفراد فى ترك حياتهم الطبيعية الفطرية وتكوين مجتمع منظم كان هدفهم إيجاد سلطة تكفل لهم حماية هذه الحقوق وإزالة ما يحدث من الأفراد من

وقد انتهى الأمر بخروج هذه الحقوق من نطاق الفلسفة إلى حيز العمل والتطبيق إذ سجلها إعلان حقوق الإنسان الصادر في فرنسا غداة تقييدها في سنة ١٧٨٩ ونصت عليه الدساتير. . وهذه الحقوق هي المساواة المدنية والحرية الفردية وتشمل صون التنقل والإقامة والأمن والملكية والسكن والاعتقاد والاجتماع وحرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات.

الواقع أنه يمكن التوفيق بين فكرة سيادة الدولة وفكرة تقييد السيادة بأن يكون القانون ملزماً للأفراد والدولة على السواء. . حتى لا تسود القوضى وتضمن طاعة أفرادها وخضوعهم لأمرها وهو ما يعبر عنه بمبدأ سيادة القانون -فالدولة ينبغي أن تتقيد بأحكام القانون إذ عن طريق هذا الخضوع يمكن تطبيق القانون تطبيقاً سليماً عادلاً لا يترك مجالاً للحكم ويسود مبدأ المساواة والمشرعية التي تهدف القوانين إلى تحقيقها- وذلك أن ترك سيادة الدولة بدون حدود تقيدها فيه قضاء على حريات الأفراد وحقوقهم.



المبحث الثالث السلطة ورأس المال

الحكومة الأرستقراطية:

هي حكومة الأقلية إذ في هذه الحالة يكون السلطان مركزاً في يد فئة قليلة من الأفراد. . وكان يراد بالحكومة الأرستقراطية الحكومة التي يتولى زمامها أفضل الناس. . ولا يوجد معيار محدد يتم على اختيار الأقلية.

غير أن الملاحظ من دراسة تطور أنظمة الحكم أن الحكومة الأرستقراطية تعتبر بمثابة فترة انتقال بين حكم الفردي والحكم الديمقراطي.

وقد أكدت التجارب التاريخية أنه لا يوجد ضمان يحمل الأقلية على ممارسة السلطان لصالح الشعب وتحقيق رغباته ذلك أنه عادة ما تنجح الأقلية إلى استغلال السلطة لتحقيق مصالحها الشخصية دون مراعاة للمصلحة العامة.

ومن الجدير بالذكر أن علماء الاجتماع يرون أن المسلمات الأساسية التي تستند إليها نظرية الصراع الاجتماعي في الطبيعة الإنسانية وطبيعة المجتمع يمكن التعرف عليها من خلال استعراض تصورها للقوة والسلطة ودور الصراع في الحياة الاجتماعية.

ومفهوم القوة في نظرية الصراع الاجتماعي يعنى إمكانية قيام فاعل معين بتنفيذ إرادته بغض النظر عن عناصر المقاومة والمعارضة كما أن مفهوم السلطة هو أيضاً مفهوم محورى ويعنى إمكانية أن تجد إرادة القادة والحكام أذناً مطيعة صاغية- فالسلطة إذن هي القوة الشرعية وتفترض نظرية الصراع بمعنى أن الناس يكونون في مراكز مسيطرة متحكممة أو يكونون خاضعين وتابعين للآخرين.

فمنذ بدأت الثورة الصناعية في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر أسهمت في ذلك مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وقد أكدت الثورة الإنجليزية في عام ١٦٨٨ سلطة البرلمان وبصفة خاصة مجلس العموم على الملك وقد سيطرت طبقة ملاك الأراضي على البرلمان طوال القرنين التاليين وأفرد هذا

النظام خصائص جديدة لتنظيم السياسة والمشاركة السياسية والسلوك السياسي وأصبح أولئك الذين يملكون السلطة والثروة من عملوا من أجل استمرار وتنمية امتيازاتهم وتعظيمها - وكلما تعاضم الفائض الاقتصادى تحولت الجماهير المتجة إلى جماهير تعيش على الكفاف وتعاضمت ثروة القلة المسيطرة على الاقتصاد ومن ثم تحولت هذه القلة المسيطرة على الفائض الاقتصادى لكى تصبح طبقة حاكمة.

وبفضل هذه القوة والثروة المتراكمة للبرجوازية لم يعد ممكناً للاستبداد أن يقهرها أو أن يخيفها- فقد فشلت المحاولات الملكية للحد من نفوذ طبقة التجار فى إنجلترا فى بداية القرن السابع عشر وفى فرنسا فى منتصف القرن الثامن عشر وسرعان ما حولت البرجوازية فى كافة أنحاء أوروبا الغربية قوتها الاقتصادية إلى قوة سياسية.

لقد كانت عملية التراكم الرأسمالى مدمرة للعلاقات الاجتماعية قبل الرأسمالية وذلك لأن الرأسمالية تتجه دائماً إلى تحطيم كافة القيود التى تعوق حركتها والنظام الرأسمالى ليس نظاماً جامداً ولذلك فإنه يتجه إلى التوسع المستمر . . وقد قادت المصالح التجارية التجار إلى الانحياز للملكيات المطلقة كنتيجة لامتيازاتهم المتبادلة وكان نتيجة هذا الانحياز بين البرجوازية التجارية والملكيات أن تأسست الاحتكارات كما تأسس نظام طائفى للإنتاج وكان على الرأسمالية الصناعية أن تنفذ من خلال هذا النظام وقد تحقق لهم فقط عن طريق تدعيم الدولة المركزية لهم نتيجة لحاجتها المتزايدة إلى مستجاتهم.

ومن المعروف أن حكومة الأقلية هى حلقة وسطى بين نظام الحكم الفردى ونظام الحكم الديمقراطى وهذا النظام مازال سائداً حتى الآن فى بعض الديمقراطيات عن طريق ما يسمى (بحكم النخبة) وهذا النظام يؤدى إلى احتكار السلطة وقد تسمى حكومة (الأوليغازكية) إذا كانت الأقلية الحاكمة من طبقة الأغنياء^(١) وقد تسمى

(١) حفلت انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠ بالعديد من الظواهر الجديدة فى الحياة السياسية والتى كان لها تأثير كبير على النظام السياسى المصرى وأهم هذه الظواهر ازدياد عدد رجال الأعمال بين المرشحين - الذين رشحوا أنفسهم فى عدد كبير من الدوائر سواء من خلال الأحزاب أو كمستقلين- وقد اعتمدوا على قدراتهم المالية فى حملات مكثفة وقد نجح عدد كبير منهم كأعضاء فى مجلس الشعب . . كما تولى رئاسة معظم اللجان رجال الأعمال وقد تكرر ذلك فى الانتخابات الأخيرة وقد كشفت التجارب والتحقيقات قيام العديد منهم بالتعامل مع الدولة واستغلال النفوذ وتم إحالة البعض إلى القضاء الجنائى .

الحكومة الأرستقراطية إذا كانت الأقلية الحاكمة من الأفراد المتميزين علمياً واجتماعياً. وقد تسمى حكومة الثورة إذا سيطر على الحكم قادة الانقلاب العسكرى أو حزب معاصر لهم مع حرمان باقى القوى الاجتماعية والسياسية من المشاركة فى الحكم- وبهذه المثابة يلاحظ وجود تطبيقات لحكم الأقلية فى بعض البلاد المعارضة.

وقد دل التطبيق العملى إلى أن حكم الأقلية يؤدى إلى الافتئات على الحقوق والحريات الفردية كما يؤدى إلى الفساد والانحرافات المالية داخل الحكم.

وفى العصر الحديث ظهرت طبقة رجال الأعمال -على مسرح السياسة واستخدموا نفوذهم المالى فى الوصول إلى مقاعد البرلمان والسيطرة عليها- والعمل على تحقيق مصالحهم الذاتية على حساب المصلحة العامة.

كذلك أثبتت التجارب أن وصول رأس المال إلى الحكم يؤدى إلى استغلال النفوذ وإلى زيادة نسبة البطالة والفقر فى المجتمع ذلك أن هذه الطبقة تعتبر أكثر تسلطاً فى الحكم من أى طبقة أخرى ظهرت على مسرح التاريخ -كما أثبتت فى الوقت نفسه- أنها تحمل أعظم الأوهام وأنها تكرس أعتى أساليب الظلم فى مجتمع طبقى جديد. فقد حاز الأعضاء الكبار من أفراد النخبة أفضل المساكن.. ومنازل الاصطياف- وحصل أبناء النخبة على السلطة العليا.. وهدفت إلى تحقيق المنافع الشخصية.

إن التاريخ يدلنا على الإفرازات السلبية للمبادئ الرأسمالية فأصحاب رءوس الأموال يتغنون دائماً الزيادة فى أرباحهم وهذه الزيادة لا يمكن أن تتحقق إلا على حساب أجور الأجراء.. وأن ذلك يؤدى بدوره إلى الصراع الطبقي، إذ ينقسم المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين أولاهما: تملك وتتمتع بالثروة والسلطة معاً وتثل الأقلية والأخرى لا تملك فتجردت من الثروة والسلطة وتثل الأغلبية.

ومن الطبيعى أن تسعى النظم السياسية التى تعتمد على النخبة أو الأقلية إلى احتكار الوظائف العليا والسيطرة على وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها. وهذا

النظام يفرض على الجماهير بأن حالها هو الأفضل في ظل الوضع القائم وأن التفكير - مجرد التفكير في التغيير أمر يهدد النظام ويعتبر المعارض منشقا يتعين ملاحظته ومن ثم يتم اعتقاله وبالتالي انتهاك حقوقه وحرياته وهكذا كشفت تقارير منظمة العفو الدولية عن أوضاع حقوق وحرريات الإنسان في بعض الأقطار العربية^(١).

ويرى الأستاذ الدكتور إبراهيم درويش في مؤلفه (القانون الدستوري):

أن يجب التقليل ما أمكن من تدخل الدولة في حياة الأفراد بتقييد الحقوق والحرريات خاصة في ظل الآلفية الثالثة . وبالتالي يتعين على الدولة أن تقلل بل تقلص إلى حد الانعدام دورها المؤتم في العدوان على الحقوق والحرريات العامة . وأن قوة الدفع في الجماعة السياسية الجديدة إنما تأتي من داخل الجماعة أو أن السلطة ليست أداة لصنع أو لإعادة صنع المجتمع ففي النظم غير الديمقراطية وما أكثرها نجد محاولات دائمة نحو إقامة نمط من الحياة في المجتمع يتطلب بذاته خطوة مؤداها إبعاد كل التصورات الفردية وإخضاع البواعث الخلاقة للفرد للمتطلبات التي تفرضها السلطة في هذه النظم - وإن مصر منذ قيام حركة الجيش في عام ١٩٥٢ مرت بهذه التجارب المأساوية ومازالت بصورة أو أخرى .

ومن هنا أدت هذه النظم السياسية إلى نتائج أساسية على المستوى الدستوري محورها سيطرة النخبة الحاكمة المتدربة على العمل السياسي وفي غياب مطلق للديمقراطية وفي إطار انعدام الحقوق والحرريات العامة .

ومن هنا أيضاً انعدمت المبادرات والإبداعات الفردية وأصبح نشاط الدولة، كل نشاط، يدار من خلال النظم السياسية القائمة ومن خلال هذه النخبة المفروضة^(٢).



(١) انظر كتابنا (الجرائم السياسية) وقضية مراكز القوى.

(٢) جرى في مصر إسناد الوظائف العامة العليا منذ قيام الثورة وحتى الآن لرجال الجيش ومن أمثلتها إدارة المحافظات والمحليات والشركات الاستهلاكية والسفارات وغيرها . . وهو ما انعكس أثره على هيكل الإدارة في مصر وتسبب في بطلان وإعاقة التنمية بسبب عدم الكفاءة أو الاختصاص .

السلطة والحرية

مفهوم الحرية:

كانت قضية الحرية الشغل الشاغل للفكر الإنسانى منذ فجر الوعى الحضارى،
فبالرغم من كل مظاهر الكبت والإرهاب والاضطهاد التى واجهتها الحرية على مر
العصور استطاعت الصمود والاستمرار واستشهد من أجلها الملايين لدرجة أن
الحرية والمساواة أصبحت وجهين لعملة واحدة هى الكيان الإنسانى الحق.

إن الحرية هى أن يستطيع الإنسان أن يفعل ما تملبه عليه إرادته مادام ذلك لا
يتعارض مع المصلحة العامة وإلا تفرض عليه الإرادة التحكيمية الغاشمة.

وفى أغسطس ١٨٧٩ تم إعلان حقوق الإنسان مؤكداً أن الحرية هى الاستقلال
فى فعل أى شئ لا يلحق أى ضرر بأى شخص آخر وقد تحولت الحرية إلى
مذهب فكرى عرف بالليبرالية وتستند هذه الحرية إلى القانون الطبيعى، ذلك أن
لل فرد حقوقاً معينة وجدت بوجوده ونشأت له منذ ميلاده والنتيجة المترتبة على ذلك
أن حقوق الأفراد سابقة على نشأة الدولة والدولة ما وجدت إلا لحماية الحقوق
وصيانتها ومنع التعارض بينها وأن الدولة ملتزمة باحترامها.

الحرية الفردية والحرية السياسية:

إن الحرية الفردية هى حرية لصيقة بالشخصية الإنسانية ويتمتع بها كل إنسان،
أما الحرية السياسية فهى حق المواطنين فى المساهمة فى حكم الدولة وكذلك حقهم
فى أن يكونوا حكاماً (حقا الترشيح والانتخاب) ويتمتع المواطنون بالحرية السياسية
إذا كانوا يساهمون بشكل مباشر أو غير مباشر فى مهمة الحكم وتمثل مساهمتهم فى
الحكم من خلال حق التصويت وحق الترشيح وتولى الوظائف العامة وتتضمن
الحرية الفردية -حقوق التنقل وحق الملكية الخاصة وحرية المساكن وغيرها.

وفى تقديرنا أن الحرية مرتبطة ارتباطاً لا انفصام له بالديمقراطية فحيثما كانت
الديمقراطية مزدهرة كان المواطنون يتمتعون بقسط وافر من الحرية وحيثما اضمحلت

الديمقراطية أو حيثما حلت محلها أنواع أخرى من الحكم اضمحلت معها الحرية ومن ثم كانت الظروف التي أدت إلى انتكاس الحرية هي بذاتها التي أدت إلى زوال الديمقراطية وترجع أسباب انتكاس الحرية إلى الظروف الاقتصادية فالطابع القهري للسلطة لا يسمح بحرية سياسية.

وإذا كان هذا هو معنى الحرية فهل هناك علاقة بين الحرية وبين السلطة.. أو بمعنى آخر لماذا هذا العداء السافر للحرية من جانب السلطة وما هي وسائل السلطة في تقييد الحريات، وما هو تبرير تقييد الحريات؟؟!

لا شك أن مفهوم الحرية يتذبذب ويختلف باختلاف الزمان والمكان وباختلاف النظام السياسي^(١).

فباستقراء تاريخ النظم السياسية نصل إلى حقيقة أن الاستبداد السياسي والحكم الفردي هو مكمّن الداء في انقصاص أو انعدام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد - فحيث يتمتع الحاكم بسلطة مطلقة - يرفض احترام القانون والتقيّد بأحكامه ويرفض حرية الرأي والتعبير ولا يقبل النقد أو المعارضة أو الرأي الآخر...

ولهذا يترتب على الاستبداد السياسي انعدام الحرية السياسية والافتئات على الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، فالنظام السياسي يمارس الحرية السياسية في دائرة مغلقة - فيضيع العدل الاجتماعي وفي ظل النظم الشمولية - ينظر إلى الحرية السياسية بأنها تقف حجر عثرة في طريق التنمية ولهذا أُطلقت على التنمية الحرية الاقتصادية أو الاجتماعية لأن لها الأولوية على الحرية انبائية فإن الأخيرة يجب إرجاؤها حتى يتلاشى الفقر من المجتمع^(٢).

(١) يرى الدكتور عاطف البنا - أن الحرية حق عام أو مركز قانوني عدم تتضمن الفئرة على إتقان أعمال وتصرفات معينة يترتب على ممارستها نشوء حقوق خاصة فحرية التنسك حرية عامة يخول الشخص القدرة على إتيان تصرفات والإمارة من وقائع مكبة لللكية.

(٢) ساد هذا الفكر في مصر منذ قيام الثورة بأن الأولوية يجب أن تكون للعدالة الاجتماعية وتأمين رغيف الخبز وأن الديمقراطية والحريات لا تؤدي إلى التنمية السريعة - غير أن هذه النظرية أدت إلى عواقب وخيمة على المجتمع المصري - فهرب المدعون إلى خارج مصر.. فانعدام للتنمية لا يجوز اتخاذه ذريعة لتبرير الانقصاص من حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا.

وبعد صراع مرير بين الحاكم والمحكوم فى الغرب تم حسم هذه الإشكالية لصالح المحكومين، حيث تم انتزاع السيادة من الحاكم ونقلها إلى المحكومين وأصبح مبدأ سيادة الأمة هو السائد وانعكس هذا المبدأ على ممارسة الحرية السياسية باعتبار الشعب هو المالك الأصيل للسيادة.

وقد ربط الفكر الديمقراطى بين الحرية وسلطة الحكم واعتبر أن الحرية لا تقوم إلا بالحد من السلطة السياسية لأنها أخطر مظاهر السلطة وأكثرها تركيزاً - ولقد تصور الفكر الديمقراطى أنه يمكن أن تقوم فى الدولة سلطة كافلة للحرية هى السلطة الديمقراطية التى تستمد من إرادة الشعب والتى تخضع للقانون كما تصور أن للحرية معنى سياسياً وقانونياً يؤمن للأفراد حقوقهم ضد سلطة الدولة، فالحرية فى وجهها السياسى إما قيد على سلطة الدولة أو مشاركة فى هذه السلطة والحرية فى وجهها القانونى ضمان فى أن لا تهدر السلطة الحقوق - ولا يرى الفكر الديمقراطى فى السلطة شيئاً آخر سوى سلطة الحكم وأن هذه السلطة إذا كانت ديمقراطية فإنها لن تستهدف سوى تحقيق سعادة المحكومين والمصلحة العامة وهى بهذا الوصف حكم سياسى محايد لصالح بعض الطوائف ولا يخضع لسيطرة رأس المال وأن الحريات لهذا السبب لا تتأثر بأى مؤثر اقتصادى فى مبادئها أو ممارستها.

أما المذاهب الاشتراكية فتتجه إلى السلطة والحرية من زاوية أخرى - فهى وإن اتفقت مع الفكر الديمقراطى فى الربط بين الحرية والسلطة إلا أنها عارضت تفسيره السياسى والقانونى للسلطة وارتكزت بصيغة خاصة أن تكون للدولة هذه الصفة المحايدة التى خلعها عليها الفكر الديمقراطى.

فلقد نظرت الماركسية إلى السلطة على أنها اقتصادية لا سياسية بمعنى أنها فى جوهرها سيطرة اجتماعية تفرضها الطبقة المالكة على سائر الطبقات وأما السلطة السياسية فهى مجرد ظل للسيطرة الاقتصادية لا تقوم بذاتها، وتأسساً على ذلك رأت الماركسية أن المعنى الوحيد هو معناها منظوراً لها من زاوية السيطرة الاجتماعية.

وهذا الاختلاف بين الفكرين الديمقراطي والاشتراكي في فهم الحرية ينعكس في تنظيمها القانوني وهو يبرر بوجه خاص في تحديد القيود التي تفرض على الحرية.

فالمعسكر الغربي نظرتة الغالبة إلى الحرية لا تزال نظرة سياسية وقانونية ولذلك تظهر الحريات في الدساتير الغربية حقوقاً مكفولة في مواجهة سلطة الدولة إذا هي قيدت في ظروف استثنائية استناداً إلى فكرة قانونية بحثة لا تبرر تقييد الحرية إلا إذا وقع إخلال فعلي للأمن أو النظام ولمدة مؤقتة وفي مكان محدد.

أما المعسكر الشرقي فإنه كان لا يعترف بالحرية قيداً على سلطة الدولة أو حقاً فردياً يواجه هذه السلطة وإنما هو يسلم بالحريات حقوقاً اجتماعية يعد النظام الاجتماعي بكفالتها.

وواضح من ذلك جوانب عديدة للمشكلة الإنسانية الخالدة وهي مشكلة التراع بين السلطة والحرية وأهم هذه الجوانب هو طبيعة السلطة التي تؤثر في قيام الحرية وتقييدها. . هل هي السيطرة الاجتماعية أم سلطة الحكم.

ويلاحظ أن أزمة الحريات سواء في الدول الديمقراطية أو غير الديمقراطية يمكن ردها إلى فكرة وقاية النظام الاجتماعي وهي إجراءات تتخذها الدولة لحماية أوضاع اجتماعية والتي يتدرج لفرضها بأن المقصود منها توقي العنف والانقلاب وفرض النظام في المجتمع.

وفي مصر. . فإن فكرة وقاية النظام الاجتماعي كمصدر أساسي لتقييد الحريات يشمل حماية النظام السياسي والأمن العام وكانت وقاية النظام تنصرف أساساً إلى مقاومة الشيوعية والدعوات الانقلابية فالأفعال التي تهدد هذا النظام الاجتماعي. . ليست هي الفعل المادي فحسب وإنما تعتبر الدولة في مرتبة الأخطار المهددة للنظام مجرد الدعاية المناهضة له - فاعتبر المشرع خطراً على النظام الاجتماعي الأخبار أو البيانات أو الحملات إذا نشرت بكيفية دفع الناس إلى هدم النظم الأساسية الاجتماعية والاقتصادية أو كان من شأنه الدعاية أو التمكين لأحد المذاهب أو الحركات الهدامة أو الثورية، ويلاحظ ذلك بالنسبة للنصوص الجنائية المتعلقة بحرية

الرأى حيث نجد أن ما يستهدف التشريع الجنائى صفة أو أن مجرد (التعمير) عن الرأى المناهض للنظام الاجتماعى ويظهر ذلك فى تفسير الأوصاف القانونية التى وضعها المشرع الجنائى فى تحديد جرائم الإثارة ضد النظام السياسى أو الاجتماعى (قلب نظام الحكم أو كراهيته أو ازدرائه).

وعلى ذلك فإن الأساس القانونى لفكرة وقاية النظام الاجتماعى هو الربط بين فكرتى الأمن والنظام الاجتماعى - فهى تشمل ما يهدد النظام الاجتماعى نفسه أو النظام السياسى.

والواقع أن حالة الضرورة هى التى تبرر الإجراءات الماسة بالحريات بمعنى أنه لا يجوز للمشرع منح الإدارة سلطات استثنائية إلا فى حالة الضرورة أى لا يجوز تقييد الحريات عن طريق السلطة البوليسية إلا لضرورة تقتضى هذا التقييد^(١).

إن المطلوب تحقيقه هو التوازن بين السلطة والحرية فى المجتمع فما قامت الثورات فى العالم إلا من أجل احترام الحقوق والحريات، صحيح حدثت انتهاكات متعددة ألفت بظلالها على الحقوق والحريات العامة من جراء الثورات الحمراء والتجاوزات المريرة التى عانت منها الشعوب فى مرحلة التغير الثورى غير أن الديمقراطية ومفاهيمها الصحيحة تمثل الأساس السليم الذى تحيا فيه حريات وحقوق الأفراد وهو ما تؤكد الحقائق الثابتة فى العالم الديمقراطى المتحضر.



(١) انظر فى تفصيل ذلك أزمة الحريات فى المعسكرين الغربى والشرقى للدكتور محمد عصفور.

مبدأ الفصل بين السلطات وصلته بالحقوق والحريات

يرتبط مبدأ فصل السلطات ارتباطاً وثيقاً بحقوق الأفراد وحرياتهم وقد خرج هذا المبدأ من رحم الصراع الطويل والمرير بين الحكام والمحكومين في أوروبا وخاصة إنجلترا وفرنسا - فقد كان الملوك في أوروبا يجمعون السلطات الثلاث في أيديهم حيث اشتهر آل تيودور ثم آل ستيوارت - بصفة خاصة - بالاستبداد السياسي على أساس ادعاء الحق المقدس للملك والذي أشرنا له من قبل.

وفي سنة ١٦٥٣ قام (كرومويل) بأول محاولة لفض الجمع بين السلطات في يد واحدة وما أفرزه من افتتات على حقوق الأفراد.. وقد تمثلت هذه المحاولة فيما قال به من ضرورة التمييز بين السلطين التشريعية والتنفيذية تمهيداً للفصل بينهما.. ثم نادى (لوك) بضرورة الفصل بين السلطات في أعقاب الثورة - ذلك أن تركيز السلطين في يد واحدة يؤدي إلى الاستبداد^(١).

ثم صاغ مونتسكيو هذا المبدأ قائلاً إن الحرية السياسية لا توجد إلا في حكومات معتدلة أى ليست استبدادية ورأى أن الحكومات المعتدلة تأخذ شكلين أحدهما ديمقراطى والآخر ملكى... ورأى أيضاً أن الحرية السياسية لا توجد إلا في الحالة التى لا يساء فيها استعمال السلطة، وقد أثبتت التجربة دائماً أن كل إنسان بيده سلطة يتزعم في الغالب إلى إساءة استعمالها، وانطلاقاً من هذا الهدف ذهب إلى أن خصائص السيادة ترجع إلى سلطات ثلاث.

وقد انتهى من هذا التمييز إلى القول بأن الحرية السياسية تستلزم الفصل العضوى بين تلك السلطات.. وذلك استناداً إلى أن الجمع بين السلطات في يد واحدة أمر يؤدي إلى استبداد ما لم يوجد رقيب رادع - فالسلطة تحمّل السلطة.

(١) يقول اللورد اتكن [السلطة المطلقة مفسدة مطلقة] دليل أبرز التيود على السلطة وهو مبدأ الفصل بين السلطات فاعتناق هذا المبدأ هو الأداة التى يمكن بواسطتها كبح جماح السلطة المطلقة وقد أخذت النظم الديمقراطية بهذا المبدأ.

كما رأى أن استقرار تاريخ الفكر السياسى دل على أن الفصل العصى بين سلطات الدولة يعد وسيلة أساسية من وسائل احترام القانون وتطبيقه تطبيقاً صحيحاً وهذا الأعمال السليم للقوانين هو الذى يجعل من الحرية السياسية أداة فعالة لاحترام الحقوق والحرريات.

وقد أكدت التجربة أن سلامة النظام السياسى الإنجليزى وتفوقه على غيره من النظم السياسية كان يرجع إلى الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات^(١).

وقد حدث تطور لهذا المبدأ فقد كانت العلاقة بين السلطات الثلاث قائمة على الفصل المطلق.. أصبح المبدأ السائد فى النظم السياسية المعاصرة هو مبدأ التدرج فى السلطات والتعاون بينها.

ويقول الدكتور سليمان الطماوى عن هذا المبدأ (إن مبدأ الفصل بين السلطات فى تفسيره السليم - هو قاعدة من قواعد فن السياسة ومبدأ تمليه الحكمة السياسية، ذلك أنه لكى تسير مصالح الدولة سيراً حسناً وحتى تضمن الحريات الفردية فإنه من اللازم ألا تتركز السلطات كلها فى يد هيئة واحدة ولو كانت نياية تعمل باسم الشعب - فجوهر مبدأ الفصل بين السلطات يتلخص فى دعامتين الأولى تقسم وظائف الدولة إلى ثلاث وعدم تجميع هذه الوظائف الثلاث فى هيئة واحدة.

ومن المعلوم أن طرق ممارسة الشعب لسيادته تنحصر فى صور ثلاث:

١- فقد يتولى الشعب إدارة شئونه بنفسه مباشرة (الديمقراطية المباشرة).

٢- وقد يلجأ الشعب إلى انتخاب نواب عنه (برلمانى) ويترك لهم مقاليد الأمور يصرفونها باسمه (الديمقراطية النيابية).

٣- وقد يمزج الشعب بين الطريقتين السابقين فينتخب برلماناً يحكم نيابة عنه ولكنه لا يترك له الحرية المطلقة فى التصرف وإنما يشترك معه فى ممارسة بعض الاختصاصات.

(١) انظر النظم السياسية للدكتور السيد صبرى ص ١٩ وما بعدها.

مدى الفصل بين السلطات:

من المقرر أن الغاية التي توخاها علماء السياسة من مبدأ الفصل بين السلطات هي ضمان الحريات السياسية ومنع الحكام من الطغيان والاستبداد وهذه الغاية المنشودة لن تتحقق على الوجه الأكمل في ظل نظام يقوم على الفصل المطلق أو التام بين السلطات.

ولهذا فإنه لا يقصد من تلك النظرية الفصل التام المطلق بين السلطات وإنما لا بد من قيام علاقة تعاون وتضامن بينهما حتى تستطيع أداء وظائفها على الوجه الأكمل، وأن المدلول الحقيقي لهذا المبدأ أن تكون السلطات متساوية.. وأنه يجب قيام نوع من الرقابة بين السلطات بالقدر اللازم لكي تدافع كل منها عن استقلالها.

ويعتبر هذا المبدأ بمفهومه الصحيح عماد الديمقراطية الحقيقي إذا زال المبدأ انهدم أساس الديمقراطية - ومن خير الضمانات كذلك لضمان حقوق الأفراد وحرياتهم فلا ديمقراطية بدون مبدأ الفصل بين السلطات.

ومن الجدير بالذكر أن للنظام النيابي أنواعاً تقوم على أساس الفصل بين السلطات أو اندماجها.

فالحكومة التي تقوم على اندماج السلطات تسمى حكومة الجمعية. في حين أن النظام الرئاسي يقوم على الفصل المطلق بين السلطات وتكون السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة وخضوع الوزراء خضوعاً تاماً لرئيس الدولة.

أما الحكومة البرلمانية فتقوم على الفصل بين السلطات مع التعاون المتبادل والرقابة القائمة.

وتقدير مظاهر التعاون المتمثلة في حق السلطة التنفيذية في عملية التشريع واقتراح القوانين وحق رئيس الدولة في التصديق على القوانين وحق الاعتراض عليها.

كما أنه في النظام البرلماني يتم الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة.. وينشأ عن هذا الجمع تعاون وثيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

أما صور الرقابة المتبادلة فهي وسائل تعمل على تحقيق التوازن المنشود بين السلطين التشريعية والتنفيذية فلكل من هاتين السلطين وسائلها الدستورية الخاصة فى مراقبة السلطة الأخرى وردها إلى دائرة ونطاق المبادئ الدستورية إن حاولت تجاوزها.

فللبرلمان سلطة مراقبة تصرفات السلطة التنفيذية من خلال توجيه الاستجابات والأسئلة وقد ينتهى الاستجواب بطرح الثقة بالوزارة كما أن للبرلمان حق تأليف لجان خاصة من بين أعضائه لإجراء تحقيقات فى بعض المسائل المطروحة عليه . . وكذلك مبدأ المسئولية السياسية.

ومقابل هذه الرقابة البرلمانية - توجد رقابة للسلطة التنفيذية على البرلمان تستطيع بواسطتها التأثير عليه والتحكم أحياناً فى أعماله.

وتتخذ هذه الرقابة صوراً منها حق دعوة البرلمان وحضور جلساته وحق الحل . .^(١).

ويقرر الدكتور عبد المنعم محفوظ أن مبدأ الفصل بين السلطات تترتب عليه الأمور الآتية:

(١) طالبنا فى العديد من مقالاتنا بمناسبة ما يجرى من إصلاحات سياسية وتفتيح للدستور المصرى بضرورة الأخذ بالنظام البرلمانى الذى يغلب إرادة البرلمان على إرادة السلطة التنفيذية - خاصة وقد أخذ دستور ١٩٢٣ بهذا النظام وقرر أصوله وسجل أركانه وأن التطبيق السليم لهذا النظام يؤدى إلى تحقيق التوازن بين (البرلمان والحكومة) لصالح الشعب ذلك أن التجربة دلت على أن النظام الرئاسى يحصر كل اختصاصات السلطة التنفيذية فى يد رئيس الدولة الذى يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ورئاسة القوات المسلحة ورئاسة حزبه وكلها سلطات واسعة وخطيرة وتؤدى إلى سيطرة رئيس الدولة على السلطة التنفيذية بصورة مطلقة ثم أن الجمع بين رئاسة الدولة وهذه الرياسات السابقة كلها مجتمعة من شأنه أن يجعل قيام الديمقراطية أمراً عسيراً وإن كان هذا النظام قد نجح فى الولايات المتحدة الأمريكية - فذلك لما تمتاز به هذه البلاد من وجود أحزاب سياسية متماسكة منظمة ومن رأى عام قوى وفعال وجمهرة من المواطنين بلغت من النضج السياسى درجة عالياً فضلاً عن منظومة قانونية تقوم على مبدأ سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات - ولهذا فمن الحكمة والصواب الرجوع إلى النظام البرلمانى والأخذ به فى الفترة الحالية مع ضمان كفاءة استقرار السلطة التنفيذية والعمل على كفاءة مبدأ سيادة الدستور وسيادة القانون بطبيعة عامة.

١- المساهمة فى تحقيق المشروعية وقيام الدولة القانونية.

٢- المساهمة فى صيانة الحريات ومنع الاستبداد.

٣- المساهمة فى إبراز فوائد تقسيم الدولة.

فهذا المبدأ يحول دون أن يكون واضح القانون هو منفذ القانون فيجمع بين صفتى المشرع والمنفذ وذلك يؤدى إلى أن يفقد القانون عموميته وحيدته وخضوعه لأهواء وميول ذات الهيئة التى أصدرت القانون الأمر الذى يصير معه القانون جائراً فى تكوينه وتنفيذه.

ويمكن أن تحدث نفس النتيجة لو اجتمعت السلطات القضائية والتنفيذية فى يد واحدة فيصبح الجلاد هو القاضى وتصبح حيدة القاضى غير قائمة لأنه خاضع للسلطة التنفيذية ويتلقى أوامره منها.

كذلك فإن مبدأ الفصل بين السلطات يحقق المشروعية وقيام الدولة القانونية ومنع الاستبداد وتركيز السلطة فى يد الحاكم. . وهذا هو الهدف الذى هدف إليه مونتسكيو فى حماية الحريات ومنع الاستبداد وبذلك يكون السياج المنيع والضمانة الأساسية التى تكفل ممارسة السلطة وعدم اعتداء إحداها على الأخرى كما يؤدى هذا المبدأ إلى تقسيم العمل بين السلطات ومن ثم تختص كل سلطة بوظيفة معينة ولا تجور واحدة على الأخرى فى أداء الوظيفة مما يؤدى إلى إتقان العمل.

وقد دلت التجارب التاريخية على أن الحكم الفردى يلازمه حتماً ومنذ بدايته أو بعد وقت قصير من قيامه استبداد وفساد ولا بد فيه من أن يستعين الحاكم باتباع من يثق بهم بغض النظر عن كفاءتهم حيث تكون الأفضلية فى اختيار المعاونين لأهل الثقة على أهل الكفاءة الأمر الذى ترتب عليه سوء الأوضاع على نحو ظاهر تزداد معه المعارضة علانية وخفية فيضيق بها صدر الحاكم - وعندئذ لا يجد الحاكم بداً من زيادة سلطته حتى يستطيع قمع معارضييه وقد يكون ذلك من خلال مادة فى الدستور أو قانون يحد من هذه الحريات وهى قوانين استثنائية. . وقد كان من نتائج الحكم الفردى فى مصر هزيمة ١٩٦٧ وتدهور الاقتصاد المصرى والافتئات

على الحقوق والحريات العامة. . حيث بلغت خسائر الحرب بسبب القرار المنفرد والمتسرع بإغلاق خليج العقبة دون ترو. . كما أوضحت الدراسة التي قام بها الدكتور إبراهيم حسن العيسوي ومحمد على نصار الحخيرين بالمعهد القومي للتخطيط بسبب الحرب ما قيمته ٥٤ ألف مليون جنيه نتيجة إغلاق قناة السويس وفقد البترول ومشروعات الفحم والمنجنيز والمشروعات الإنتاجية ولا يدخل في هذا المبلغ الخسائر العسكرية وما لحق بالآثار المدنية والتاريخية من دمار أو فقد ولا ما تعرضت له الممتلكات الأخرى في سيناء من أضرار^(١).

وكان من نتيجة ذلك كله أن وصل اقتصاد مصر في عهد عبد الناصر إلى أدنى من الصفر وازدادت معاناة الناس من آثار التضخم الذي لم يجد معه دعم أو تسعير وتدهورت المرافق وتوقفت المشروعات الإنتاجية واللجوء إلى القروض الخارجية بما تمثله بأقساطها وفوائدها من عبء رهيب على ميزانية الدولة.



(١) جريدة الأخبار في ١٩٧٨/٩/٢٦.

نادى القضاة وقانون السلطة القضائية

فى عام ١٩٩٠ أعد نادى قضاة مصر مشروعاً لتعديل قانون السلطة القضائية وقد نوقش علانية فى النادى والمحاكم حتى أقرت به جمعية عمومية بالنادى عام ١٩٩١ وطالب النادى الحكومة بتعديل القانون لتأكيد مبدأ استقلال القضاء - وقد وعد وزير العدل بإحالة المشروع إلى مجلس الشعب غير أن هذه الوعود لم تتحقق رغم أهمية التعديلات وضرورة تنقيتها من النصوص التى تؤدى إلى تدخل وزير العدل وهو من السلطة التنفيذية حيث يمنحه القانون ٥٦ اختصاصات للإشراف على القضاة وهو ما يتعارض مع مبدأ استقلال القضاء.. ونظراً لأهمية هذا القانون وما أثاره من جدل شديد فإننا نعرض لهذا القانون وتطورات:

حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور ١٩٢٣ وانتهاء بدستور ١٩٧١ على تأكيد استقلال القضاء وجعله سلطة مستقلة عن السلطين التشريعية والتنفيذية وعدم قابلية القضاة للعزل، كما أكدت امتناع أية سلطة عن التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة، ولا سلطان على القاضى فى قضائه لغير القانون، وتلى ذلك تأكيد هذه المبادئ التى تضمنتها النصوص الدستورية بإصدار قوانين من السلطة التشريعية تسير على ذات الاتجاه المنصوص عليه بالدساتير، وذلك إيماناً من الدولة وكافة أجهزتها بأن استقلال القضاء يحقق الصالح العام وليس مصلحة أعضاء السلطة القضائية وحدهم.

وسوف نعرض لهذه المبادئ العامة وموقف الدساتير والقوانين المتعاقبة من استقلال السلطة القضائية بشئ من التمهيد والمقارنة.

مفهوم استقلال القضاء:

استقلال القضاء له مفهوم ضيق ومفهوم واسع، المفهوم الضيق لاستقلال القضاء هو المفهوم المرتبط بشخص القاضى الجالس على المنصة والذى يحتكم إلى ضميره ووجدانه فى تحقيق العدالة بين المتنازعين ولا سلطان عليه فى قضائه إلا ما يملكه

عليه ضميمه وأحكام القانون بمعنى عدم جواز التدخل فى قضائه من أية جهة مهما علا شأنها.

واستقلال القضاء بهذا المفهوم الضيق متحقق منذ نشأة القضاء فى مصر، إذ إن المشرع يجرم التدخل فى القضايا من أى شخص أو جهة.

أما المفهوم الواسع لاستقلال القضاء: فيتمثل فى عدم قابلية القضاة للعزل بغير الطريق التأديبى واستقلال السلطة القضائية بموازنة مستقلة وعدم تدخل السلطين التشريعية والتنفيذية فى أعمال السلطة القضائية.

وقد تباينت التشريعات المصرية المتعاقبة فى تحديد مفهوم استقلال القضاء عبر تطورها إلى أن جاء التعديل الأخير لقانون السلطة القضائية متناسياً مع مفهوم استقلال القضاء استقلالاً فعلياً من حيث النص والمضمون، وكان ذلك ثمرة لجهد رجال القضاء نحو تدعيم استقلال السلطة القضائية، خاصة بعد أن عصفت بهم مذبحة القضاة سنة ١٩٦٩ بإلغاء مجلس القضاء الأعلى وإحلال المجلس الأعلى للهيئات القضائية محله وأحيلت إليه اختصاصاته وكذلك كان صدور القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ أهمية فى أنه أعاد مجلس القضاء الأعلى، وأضفى الحصانة من العزل على أعضاء النيابة العامة بمن فيهم النائب العام.

وتركزت مطالب القضاة فى الفترة الماضية، فى العديد من المطالب أبرزها أن تكفل الدولة استقلال السلطة القضائية كما ينص عليه دستور البلد أو قوانينه، واحترام المؤسسات الحكومية لاستقلال السلطة القضائية، ومنع التدخل لأية جهة فى أعمال القضاء وعدم جواز انتزاع سلطة المحاكم العادية بإنشاء هيئات قضائية لا تطبق الإجراءات القانونية المقررة حسب الأصول، ووجوب أن تدبر الدولة الموارد الكافية لتمكين السلطة القضائية من أداء مهامها بطريقة سليمة، وأن يتضمن قانون الدولة استقلال القضاة وأمنهم وحصولهم على أجر ملائم وشروط خدمتهم ومعاشهم وسن تقاعدهم، وضمان محاكمة القضاة تأديبياً بموجب إجراءات ملائمة ومعايير معمول بها للسلوك القضائى.

ونورد أهم مظاهر استقلال السلطة القضائية التي تضمنتها التشريعات المصرية المختلفة وتطورها وهي على النحو التالي:

أولاً: عدم قابلية القضاة للعزل:

هذا المبدأ تقرر لأول مرة في الفصل الرابع من دستور ١٩٢٣، والذي نص في المواد من ١٣٤ إلى ١٣١ منه على عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم وتبين حدوده وكيفيته بالقانون. أما تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم فيكون وفقاً للشروط التي يقررها القانون وكذلك اتخذ دستور ١٩٣٠ نفس الاتجاه في الفصل الرابع منه في المواد من ١١٣ إلى ١٣٠، وكذلك الدستور المؤقت الصادر في ١٩٥٨ في الفصل الرابع منه في المواد ٥٩ إلى ٦٣ ودستور ١٩٦٤ في الفصل الرابع منه في المواد من ١٥٢ إلى ١٦٠، وأخيراً دستور ١٩٧١ في المواد من ١٦٥ إلى ١٧٣ منه.

أما بالنسبة للقوانين العادية فلم يعرف الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيو ١٨٨٣ بترتيب المحاكم الأهلية، وكذلك الأمر العالي الصادر في ذات التاريخ بلائحة الإجراءات الداخلية بالمحاكم الأهلية، مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل، وجاء القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء بنصوص تؤكد هذا الاستقلال، فنص في المادة العاشرة على أن مستشارى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف ورؤساء ووكلاء المحاكم الابتدائية لا يعزلون، أما قضاة المحاكم الابتدائية فيكونون غير قابلين للعزل متى أمضوا ثلاث سنوات في القضاء ومن لم يمض ثلاث سنوات في القضاء فكان لا يجوز عزله إلا بموافقة مجلس القضاء الأعلى بينما لم يعط هذا القانون الحصانة من العزل لأعضاء النيابة العامة، إذ جعل تبعيتهم لوزير العدل الذى له حق الرقابة والإشراف على النيابة وأعضائها، وجاء بالمادة ٨٨ فقرة أخيرة بأن أحكام تأديب أعضاء النيابة لا تمس ما للحكومة من الحق المطلق في فصل أى عضو من أعضاء النيابة العامة دون وساطة مجلس التأديب أى بغير الطريق التأديبى، وكان يكفي فقط بأخذ رأى المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة العامة،

واتبع المشرع ذات المنهج عندما أصدر القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء فى المادتين ١٠، ٨٤ فقرة أخيرة بالنسبة لعدم القابلية للعزل إذ حصرها فى فئة معينة ولم يشمل النيابة العامة فى ذلك وجعلها تتبع وزير العدل، وكذلك القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية فى المادتين ٧٢، ١٣٢ فقرة أخيرة، والقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية إذا أبقي على المادة ٧٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩، وأجاز فى المادة ١٣٧ فقرة أخيرة حق الحكومة فى فصل أى عضو من أعضاء النيابة العامة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية دون وساطة مجلس التأديب وبعد أخذ رأى (وليس موافقة) المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة أو مجلس القضاء الأعلى حسب الأحوال، أما القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٦ فقد أطلق سلطة وزير العدل فى نذب المستشارين والرؤساء بالمحاكم والقضاة وذلك فى المواد من ٥٨ إلى ٦٨ منه وأبقى فى المادتين ٦٩، ١٣٦ فقرة أخيرة على ذات الأحكام الواردة فى القوانين السابقة بخصوص جواز عزل القضاة بالمحاكم الابتدائية الذين لم يمض على عملهم فى القضاء ثلاث سنوات بموافقة مجلس القضاء الأعلى، وجواز عزل عضو النيابة من جانب الحكومة أو نقله إلى وظيفة غير قضائية بعد أخذ رأى المجلس الاستشارى للنيابة أو مجلس القضاء الأعلى حسب الأحوال.

ثم تبدلت الأمور وتم نهش استقلال القضاء بإلغاء مجلس القضاء الأعلى سنة ١٩٦٩ وحل محله المجلس الأعلى للهيئات القضائية وأعطيت له اختصاصات مجلس القضاء الأعلى وشكل برئاسة رئيس الجمهورية وكان وزير العدل نائباً للرئيس وكان ذلك بالقرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩.

وباستعراض تلك التشريعات نجد أن أحكام الدساتير المتعاقبة حرصت على استقلال القضاة وعدم قابليتهم للعزل إلا أن التشريعات العادية الصادرة من المشرع تراجعت عن استقلال القضاء وذلك بما نص فيها على جواز عزل القضاة الذين لم يمض ثلاث سنوات على عملهم، والنص على حق الحكومة فى جواز عزل أعضاء

النيابة العامة دون الرجوع إلى مجلس التأديب، ولما كان يجوز نذب القضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية والمستشارين للعمل بالنيابة العامة مما يجيز عزل هؤلاء بغير الطريق التأديبي إذ كان يمكن نذب القاضى أو رئيس المحكمة أو المستشار للعمل بالنيابة العامة وعزله من جانب الحكومة إعمالاً لحقها فى عزل أعضاء النيابة العامة، ومن ثم تم إفراغ عدم قابلية القضاة للعزل المنصوص عليه دستورياً من مضمونه.

ولم يسكت القضاء على المطالبة بحقهم فى الاستقلال بل طالبوا بأن يكون استقلالهم شكلاً ومضموناً فطالبوا بإضفاء الحصانة من العزل على أعضاء النيابة العامة فتم تعديل المادة ٦٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بالنص على أن رجال القضاء والنيابة العامة، عدا معاونى النيابة غير قابلين للعزل، وجواز فصل معاون النيابة بغير الطريق التأديبي لا يكون إلا بموافقة مجلس القضاء الأعلى، ويكون للنائب العام أن يطلب عودته إلى العمل بالقضاء ومن ثم شملت الحصانة من العزل النائب العام وأعضاء النيابة لأول مرة بهذا القانون.

ثانياً: استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية:

مبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ دستورى، ورئيس الجمهورية هو الذى يرعى الحدود بين السلطات، ولما كان تسيير العدالة يوجب استقلال السلطة القضائية عن باقى سلطات الدولة تمثيلاً مع أحكام الدستور إلا أن الملاحظ أن التشريعات المنظمة لأحكام السلطة القضائية أوجدت تداخلاً بين أعمال السلطتين القضائية والتنفيذية كما يتضح فيما يلى:

أ- دور السلطة التنفيذية فى عزل أعضاء النيابة العامة بغير الطريق التأديبي:

كان هذا الدور واضحاً فى حق الحكومة فى عزل أعضاء النيابة العامة دون حاجة للعرض على مجلس التأديب، وتلاشى هذا الدور بالتعديل الوارد فى القانون ٣٥ لسنة ١٩٨٤ والذى أضفى الحصانة من العزل على أعضاء النيابة العامة، عدا معاونى النيابة - كما سبق القول.

ب- دور السلطة التنفيذية في تنبيه الرؤساء والقضاة بالمحاكم الابتدائية وأعضاء النيابة العامة:

أعطت القوانين السابقة لوزير العدل وهو أحد أعضاء السلطة التنفيذية حق الإشراف على جميع المحاكم والقضاة وتنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضااتها بعد سماع أقوالهم وجعلت أعضاء النيابة يتبعون رؤساءهم والنائب العام وهم جميعًا يتبعون وزير العدل، وللوزير حق الرقابة والإشراف على النيابة وأعضائها، وله أن يوجه تنبيهًا لأعضاء النيابة الذين يخلون إخلالًا بسيطًا بواجباتهم بعد سماع أقوالهم.

(المادتان ٥٠، ٨٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣، المواد ٥، ٣/٥١، ٨٠ من القانون لسنة ١٩٥٢، المواد ٣، ١٣٣، ١٣٤/١٠٣، ١٠٤ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩، المواد ١٠٣، ١٠٤/٣، ١٣٢، ١٣٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والمواد ٩٣، ٩٤/٤، ١٢٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢، ويتبين من أحكام تلك القوانين تدخل السلطة التنفيذية ممثلة في وزير العدل في أعمال السلطة القضائية، فطالب القضاء بالحد من أعمال هذا التدخل الذي يتنافى مع مبدأ الفصل بين السلطات.

ويصدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ أصبح وفقًا لحكم المادة ٩٣ منه لوزير العدل حق الإشراف الإداري فقط على المحاكم وليس له سلطة تنبيه القضاء إلى ما يقع مخالفًا لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم، وذات الشأن بالنسبة لأعضاء النيابة العامة (المادتان ١٢٥، ١/١٢٦ من القانون المذكور).

ج- دور السلطة التنفيذية فيما يعرض على المجلس الأعلى للقضاء:

جاء في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣، أن رأى مجلس القضاء الأعلى استشاري، أى غير ملزم ويكتفى بأخذ رأيه وليس موافقته على معظم ما يتعلق بشئون رجال القضاء وأهمها النقل والترقية والتدب، إلا أن المشرع عدل عن هذا الأمر وجعل رأى مجلس القضاء الأعلى إلزاميًا، أى استلزم موافقة المجلس على أهم الأمور التي تتعلق بشئون القضاء أخصها النقل والتعيين والترقية وذلك في

القوانين أرقام ١٨٨ لسنة ١٩٥٢، ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار بقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣، ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، واستثنى من ذلك تعيين رئيس محكمة النقض ورؤساء المحاكم الابتدائية ثم صدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ بتعديل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بعد أن جاهد رجال القضاء لإعادة مجلس القضاء الأعلى وتدعيم اختصاصاته باستلزام موافقته عن كل ما يتعلق بشئون رجال القضاء من تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة، إلا أن المشرع في المادة ٤٥ المعدلة بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٨٤ جعل شغل وظائف مساعد أول وزير العدل ومساعدى وزير العدل لشئون التشريع والمحاكم والإدارات القانونية والمكتب الفنى للوزير والديوان العام والتنمية الإدارية بطريق الندب وقرار من رئيس الجمهورية، وشغل وظائف وكلاء وأعضاء هذه الجهات بقرار من وزير العدل وبعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى وليس موافقته عدا مساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائى ووكلاء إدارة التفتيش الذى كان يتم شغله بناء على ترشيح من وزير العدل وموافقة مجلس القضاء الأعلى، وكذلك شغل وظائف مدير وأعضاء التفتيش القضائى للنياحة العامة بقرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى، أما ما عداها من وظائف بإدارة التفتيش القضائى فكان يتم شغله بناء على ترشيح من النائب العام وبعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى وليس موافقته.

بينما صدر تعديل قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بتحقيق مزيد من استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، إذ جعل سائر ما يتعلق بشئون القضاء مرهوناً بموافقة مجلس القضاء الأعلى واستبدلت عبارة «بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى» بعبارة «بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى» فأصبح شغل مدير إدارة التفتيش القضائى ووكلائها بناء على ترشيح النائب العام وموافقة مجلس القضاء الأعلى وليس أخذ رأيه وذات الوضع بالنسبة لرؤساء المحاكم الابتدائية، إذ أصبح تعيينهم بموافقة المجلس واستثنى المشرع من ذلك المادة ٤٤/٢ المتعلقة بأخذ رأى مجلس القضاء الأعلى فى شغل وظائف رئيس

محكمة النقض والفقرة الأولى من المادة ٤٥ والمتعلقة بشغل وظائف مساعد أول ومساعدى وزير العدل عدا مساعد وزير العدل لثئون التفتيش القضائى والمادة ٧٧ مكرر ٢ المتعلقة بأخذ رأى مجلس القضاء الأعلى فى مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة .

وكان تبرير المشرع وفقاً لما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ والقانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ أن المشرع استلزم موافقة مجلس القضاء الأعلى بالنسبة للأعمال التى تغلب عليها الصفة القضائية بينما اكتفى بأخذ رأيه فى الأعمال التى تغلب عليها الصفة الإدارية والتى يكون وزير العدل مسئولاً عنها أمام مجلس الشعب، وهو ما يتطلب نوعاً من المرونة لدى اختيار وزير العدل من يشغل هذه الوظائف.

وقد أثار نادى القضاة اعتراضات على تبعية التفتيش القضائى لوزارة العدل وطالب بتبعيته لمجلس القضاء الأعلى وجاء تعديل القانون مبقياً على تبعية إدارة التفتيش لوزير العدل -وعلى نحو يودى إلى المساس باستقلال القضاء.. . ولهذا فإننا نرى أن الإبقاء على تبعية إدارة التفتيش لوزارة العدل جاء مخيباً لآمال القضاة. ورغم صدور القانون سالف البيان -فإننا نرى أنه لازال يشكل تهديداً خطيراً ومساساً باستقلال القضاء- فقد أغفل المشرع عن عمد إلغاء نص المادة ١١١ والتى تتيح لوزير العدل إحالة أى قاضٍ للصلاحيه -فضلاً عن الإبقاء على المادة ٣٠ دون ضوابط خاصة ما يتعلق بفقرتها الثالثة- والتى تحيز تفويض رئيس المحكمة فى بعض اختصاصات الجمعية كتشكيل وإعادة تغيير الدوائر أثناء العام القضائى - الأمر الذى ترتب عليه المساس باستقلال القضاء وعزل القضاة دون سند من القانون ونقلهم من دوائرهم دون أخذ رأيهم.

د- توفير الموارد المالية:

لما كان البند السابع من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية يقضى بأن من واجب كل دولة عضو أن توفر الموارد الكافية لتمكين

السلطة القضائية من أداء مهامها بطريقة سليمة، طالب رجال القضاء منذ فترة طويلة بضرورة أن يكون لأعضاء السلطة القضائية ميزانية مستقلة تكفى مواردها لتمكينها من أداء مهامها، واشتدت المطالبة بالميزانية المستقلة فى الفترة التى سبقت تعديل قانون السلطة القضائية بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ إلا أنه لم يستجب لهم، فما كان منهم إلا أن ازدادوا تمسكًا بهذا المطلب لدى تعديل قانون السلطة القضائية بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ فاستجاب لهم المشرع، وأضيفت إلى قانون السلطة القضائية المادة ٧٧ مكرر متضمنة أن يكون للقضاء والنيابة العامة موازنة بنوية مستقلة تبدأ ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها، ويعد مجلس القضاء الأعلى بالاتفاق مع وزير المالية مشروع الموازنة ويتولى توزيعها على أبواب ومجموعات وينود ويباشر مجلس القضاء الأعلى السلطات المخولة لوزير المالية والتنمية الإدارية ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، وهو ما يعد تدعيمًا لاستقلال السلطة القضائية من الناحية الفعلية والقانونية غير أن المشرع أرجأ تنفيذ هذا النص لمدة عامين.

ثالثًا: ندب وإعارة رجال القضاء:

أجازت قوانين السلطة القضائية المتعاقبة ندب القضاة أو نقلهم عدا مستشارى محكمة النقض ومحكمة استئناف القاهرة بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى، وكان الندب فى تلك القوانين لا يستلزم ألا تزيد مدة الندب عن سنوات معينة، كما أجازت إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضى وموافقة مجلس القضاء الأعلى، ولا يجوز أن تزيد مدة الإعارة على أربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة إذا تابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمنى يقل عن خمس سنوات.

وقد اتخذ القانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ اتجاهًا أفضل فيما يتعلق بإعارة القضاة، إذ أجازت المادة ٦٥ منه إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضى أو النائب العام بحسب الأحوال وموافقة مجلس القضاء الأعلى، ولا

يجوز أن تزيد مدة الإعارة على ست سنوات طوال مدة الخدمة، وهو ما يتيح لرجال القضاء فرصة الإعارة.

أما بالنسبة للنسبة لغير العمل القضائي طول الوقت فأبقى المشرع عليها، أي عدم جواز زيادة مدتها على ثلاث سنوات.

كذلك أطلق النذب بالنسبة لوظائف مساعد أول الوزير ومساعدى الوزير للتفتيش القضائي والتشريع والمكتب الفني للوزير ولإدارتى التفتيش القضائي والتشريع، وكان نذب القاضى مؤقتاً أو طول الوقت للقيام بأعمال قضائية أو قانونية غير عمله أو بالإضافة إلى عمله محل اعتراض من جانب نادى القضاة. ذلك أن هذا الأمر يؤثر على العملية القضائية برمتها وكفاءة القاضى المنتدب^(١).

كما أننا نرى أن نذب القاضى لإحدى الجهات الحكومية أو شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال أمر يخل بسير العمل بالمحاكم ولا يليق بأعضاء السلطة القضائية أن يكونوا مستشارين قانونيين لرؤساء هذه المصالح الحكومية أو الشركات، بالإضافة إلى أنه يعطى مجالاً للتأثير على القضاة، إذ يعد من قبيل المنح التى تعطى للقاضى وقد لا ترغب فى الذود عنها لما يتصل بها من إغراءات مالية إلا أن المشرع صمم على النص رغم اعتراض غالبية القضاة، والنذب فى جميع حالاته يستلزم موافقة مجلس القضاء الأعلى ونأمل من المجلس أن يحد منه لصالح العمل فى المحاكم وللقضاء على مشكلة ببطء التقاضى.

رابعاً: تشكيل مجلس القضاء الأعلى:

شكل مجلس القضاء الأعلى لأول مرة فى مصر بموجب المادة ٣٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٢ وكان تشكيله على النحو الآتى:

رئيس محكمة النقض (رئيساً).

الوكيل الدائم لوزارة العدل.

رئيس محكمة استئناف مصر

(١) انظر: الإعلان العالمى لاستقلال القضاء (ملحق الكتاب).

النائب العام

مستشار: محكمة النقض تنتخبه الجمعية العمومية لمدة ستين (أعضاء).

مستشار: محكمة استئناف مصر تنتخبه الجمعية العمومية لمدة ستين.

(رئيس محكمة مصر الابتدائية).

ويغلب على هذا التشكيل تداخل بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، إذ كان يشمل الوكيل الدائم لوزارة العدل ورئيس محكمة مصر الابتدائية الذي كان يعينه وزير العدل.

ثم جاء القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٢ في المادة ٣٤ منه بتشكيل للمجلس يضم:

رئيس محكمة النقض (رئيسًا).

وكيل محكمة النقض.

رئيس محكمة استئناف القاهرة والإسكندرية (أعضاء).

النائب العام.

الوكيل الدائم لوزارة العدل.

ولم يختلف هذا التشكيل عن سابقه لضم الوكيل الدائم لوزارة العدل وهو يمثل السلطة التنفيذية. وتشكل المجلس بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ (م ٨٢) من:

رئيس محكمة النقض (رئيسًا).

نائب من نواب رئيس محكمة النقض.

رئيس محكمة استئناف القاهرة (أعضاء).

وكيل وزارة العدل.

وتبعه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ بنلت التشكيل (م ٨٢) مع إضافة النائب العام ورئيس محكمة القاهرة الابتدائية.

وضم المجلس كسابقه وكيل وزارة العدل.

ثم جاء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ (م ٨٠ منه) بتشكيل آخر لمجلس القضاء الأعلى على الوجه الآتى:

رئيس محكمة النقض (رئيساً).

أقدم نائين من نواب رئيس محكمة النقض

رئيس محكمة استئناف القاهرة.

رئيس محكمة استئناف الإسكندرية (أعضاء).

النائب العام.

رئيس محكمة القاهرة الابتدائية.

وكان تعيين رئيس محكمة القاهرة الابتدائية عضواً بمجلس القضاء الأعلى محل اعتراض من جانب القضاة باعتبار أن تعيينه يكون بقرار من وزير العدل.

ثم حدثت الانتكاسة الكبرى بإلغاء مجلس القضاء الأعلى وإحلال المجلس الأعلى للهيئات القضائية محله بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، والنص فى المادة الثانية على أن يباشر الاختصاصات المقررة لمجلس القضاء الأعلى وجاء تشكيل المجلس الأعلى للهيئات القضائية على النحو الآتى:

رئيس الجمهورية (رئيساً).

وزير العدل (نائب لرئيس المجلس).

رئيس المحكمة العليا (المحكمة الدستورية العليا حالياً).

رئيس محكمة النقض.

رئيس بمجلس الدولة.

رئيس محكمة استئناف القاهرة (أعضاء).

النائب العام.

رئيس إدارة قضايا الحكومة (هيئة قضايا الدولة حالياً).

مدير النيابة الإدارية

أقدم نواب رئيس مجلس الدولة .

رئيس محكمة القاهرة الابتدائية .

ويظهر من هذا التشكيل مدى توغل السلطة التنفيذية في أعمال السلطة القضائية، ومن هنا طالب القضاء بضرورة إعادة مجلس القضاء الأعلى بتشكيل جديد يضمن عدم تدخل السلطة التنفيذية ومن ثم الاستجابة لمطالب القضاء بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ وكان التشكيل على النحو الآتى:

رئيس محكمة النقض (رئيسا).

رئيس محكمة استئناف القاهرة .

أقدم اثنين من نواب رئيس محكمة النقض (أعضاء).

أقدم اثنين من رؤساء محاكمة النقض (أعضاء).

أقدم اثنين من رؤساء محاكم الاستئناف .

النائب العام .

وحاول بعض القضاة لدى المطالبة بتعديل قانون السلطة القضائية إدخال عناصر منتخبة فى عضوية مجلس القضاء الأعلى وأن يشكل المجلس من رئيس محكمة النقض يختار من بين أقدم خمسة نواب للرئيس ورئيس محكمة استئناف القاهرة واثنين من نواب رئيس محكمة النقض واثنين من الرؤساء بحكم استئناف القاهرة تنتخبهم الجمعية العمومية لكل محكمة، إلا أن هذا الاتجاه واجه معارضة شديدة من غالبية رجال القضاء باعتبار أن الأقدمية محل اعتبار لدى رجال القضاء وفى ذلك إخلال بها، كما أن الانتخاب لا يصلح فى اختيار أعضاء مجلس القضاء الأعلى لما يتبعه من خصومات ومجاملات تؤثر على أعمال المجلس ولذلك جاء القانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بذات التشكيل الوارد بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٨٤ وهو ما أوجد ارتياحاً لدى رجال القضاء .

خامساً: دائرة طلبات رجال القضاء:

صدرت قوانين السلطة القضائية السابقة على القانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ من منظمة اختصاص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى كافة الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم، وكذلك الفصل فى الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم وطلبات التعويض الناشئة عن كل ما تقدم.

وحظر المشرع الطعن فى الأحكام الصادرة من هذه الدائرة والمتعلقة بالنائب أو التعيين أو النقل طالما وافق عليها مجلس القضاء الأعلى كما حظر الطعن على تلك الأحكام أمام أية جهة بالنسبة لباقى شئون القضاء.

إلا أن المشرع عدل المواد ٨٣، ٨٤، ٨٥ وجعل الاختصاص بالفصل فى تلك الدعاوى للدوائر المدنية بمحكمة استئناف القاهرة، ويكون الطعن على الأحكام الصادرة منها أمام دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض.

وبعد هذا التعديل ميزة أوجدها المشرع بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦، إذ جعل التقاضى على درجتين بعد أن كان على درجة واحدة بالنسبة للدعاوى التى يرفعها رجال القضاء بإلغاء القرارات الإدارية التى تتعلق بأى من شئونهم.

سادساً: مجلس التأديب ومجلس الصلاحية:

كانت الأحكام الصادرة من مجلس التأديب أو مجلس الصلاحية نهائية لا يجوز الطعن فيها بأى طريق حتى لو صدر الحكم مخالفاً للقانون أو شابه عيب يطله.

وطالب رجال القضاء بأن يكون التقاضى سواء أمام مجلس التأديب أو مجلس الصلاحية على درجتين حتى يتاح لهم سبيل الطعن فيما يصدر من أحكام.

واستجاب المشرع لهذا المطلب لدى تعديل قانون السلطة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ فنص فى المادة ٩٨ على تشكيل مجلس التأديب من أقدم رؤساء محاكم

الاستئناف من غير أعضاء مجلس القضاء الأعلى رئيساً وعضوية أقدم قاضيين بمحكمة النقض وأقدم نائبى رئيس محكمة استئناف، وذات التشكيل بالنسبة لأسباب فقد القاضى الصلاحية لولاية القضاء.

وأجاز المشرع للنائب العام وللمحكوم عليه خلال ثلاثين يوماً الطعن فى الحكم الصادر من مجلس التأديب أمام مجلس تأديب أعلى يشكل من رئيس محكمة النقض رئيساً وأقدم ثلاثة من رؤساء محاكم الاستئناف وأحدث ثلاثة نواب لرئيس محكمة النقض.

ويعتبر القاضى فى إجازة حتمية تصرف خلالها مستحقاته المالية حتى الفصل فى طلب الإحالة أو الصلاحية، وهذه الإجراءات تتبع فى شأن القضاة وأعضاء النيابة العامة.

وبعد هذا التعديل من المميزات التى جاء بها القانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ إذ كانت القوانين السابقة عليه لا تجيز الطعن على الأحكام الصادرة من مجلس التأديب أو مجلس الصلاحية بأى طريق.

سابعاً: الوضع القانونى لنادى القضاة:

أنشئ نادى القضاة فى ١٠ فبراير ١٩٣٩ ومركزه الرئيسى محافظة القاهرة ونطاق عمله الجغرافى فى جميع أنحاء الجمهورية والغرض منه توثيق روابط الإخاء والتضامن بين جميع رجال القضاء والنيابة العامة وتسهيل سبل الاجتماع والتعارف بينهم ورعاية مصالحهم ودعم استقلال القضاء ورجاله.

وكان قد صدر القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم نادى القضاة والذى جعل تعديل النظام الأساسى للنادى بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى وشكل ذلك القانون مجلس الإدارة من رئيس محكمة النقض رئيساً والنائب العام وكيلاً، بالإضافة إلى أعضاء منتخبين ويبن النظام الأساسى للنادى عدد المعينين والمختارين.

كما تضمن ذلك القانون تشكيلا مؤقتا لمجلس إدارة النادى إلى أن يصدر القرار المعدل للنظام الأساسى ويكون من رئيس محكمة النقض رئيسا وعضوية النائب العام وأحد نواب رئيس محكمة النقض ورئيس إحدى محاكم الاستئناف ورئيس إحدى المحاكم الابتدائية.

وفى أعقاب مذبحه القضاء صدر القرار بقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نادى القضاء بتشكيل من رئيس محكمة استئناف القاهرة رئيسا وعضوية النائب العام وأقدم نائب محاكم الاستئناف ورئيس محكمة القاهرة الابتدائية وأقدم رئيس نيابة بنيابات القاهرة أعضاء.

وقد عصفت هذه القوانين بنادى القضاء إلى أن تم عودة الأمور إلى طبيعتها وصدرت لائحة النظام الأساسى وشكل مجلس الإدارة بالانتخاب.

ويأشر نادى القضاء أعماله دون تدخل من أحد وطالب مجلس إدارة النادى الحالى بأن يتضمن تعديل قانون السلطة القضائية الوارد بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ نصوصا تتعلق بنادى القضاء وتنظيم شئونه وموارده إلا أن المشرع رفض هذا المطلب تأسيسا على أن قانون السلطة القضائية ينظم شئون رجال القضاء وفقا لما جاء بالمادة ١٦ من الدستور والتي نصت على أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها بينما نادى القضاء يمكن تنظيمه بموجب قانون خاص يمكن للمشرع إصداره فيما بعد.

ونرى أن هذا رأى له وجاهته من الناحية القانونية وبالتالى لا داعى لتضمين قانون السلطة القضائية نصوصا تتعلق بنادى القضاء.

كما نرى إعادة النظر فى النوادى الإقليمية وجعلها فروعاً للنادى الأم دون مجالس لإدارات هذه الفروع على أن يكون رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها الفرع مسئولاً إدارياً عن متابعة هذه الفروع

الفصل الثاني

أزمة الحقوق والحريات في العالم الديمقراطي وغير الديمقراطي

تمهيد:

قطعت الإنسانية في تاريخها الطويل شوطاً ملحوظاً في سبيل القضاء على المظالم وألوان القهر التي عاناها قسم كبير من بنى البشر - فمنذ فجر الحضارة إلى أوائل القرن التاسع عشر كان المجتمع ينقسم إلى أحرار وعبيد وكان الأولون يملكون الآخرين وهم إخوانهم في الإنسانية كما يملكون السلع والدواب ويتاجرون في أشخاصهم ولم تكن جريرة العبيد إلا أن أجدادهم كانوا من أسرى الحروب أو من الفقراء الذين عجزوا عن تسديد ديونهم للأغنياء ومن أقدم ألوان التفرقة امتياز الرجل على المرأة . . ووضعها في مكان التابع الخاضع، كذلك فإن من ألوان الاضطهاد التفرقة بسبب الجنس أو السلالة واللون . . والدين . .

فقد كانت الحضارات والكتابات الفلسفية القديمة بنظرتها الطبيعية إلى الإنسانية في تلك العصور تنكر الحقوق الطبيعية للأفراد على أغلبية أهلها من الأرقاء ولم يكن ممكناً في مجتمع عبودي يعتمد على الرقيق في الانتفاع أن يسوى بين الحر والعبد أو أن يعترف بأن الفرد الذي يتمتع بالحرية والمساواة يعنى كل إنسان طبيعي دائماً. كان الفرد الحر (أو المواطن) هو وحده صاحب هذه الحقوق وما عداه من الأجانب والرقيق ليسوا خليقين للمعاملة الإنسانية.

وجاء الإسلام كأول نظام اجتماعي يسلك سبيلاً عملياً للتخلص من قيود عدم المساواة وإهدار كرامة الإنسان بإلغاء نظام الرق.

وفي عام ١٧٧٦ قامت الثورة الأمريكية وأعلنت مبادئ حقوق الإنسان، غير أن هذه الثورة لم يكن لها ذلك التأثير العالمي الواسع حيث كانت أمريكا بمعزل عن العالم.

ثم فى عام ١٧٨٩ قامت الثورة الفرنسية فاهتمت بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقررت حق الملكية الفردية. واعتبرت ذلك من الحقوق الطبيعية للفرد الواجبة لحمايته قانوناً وايضاً حرية الأمن ومقاومة الظلم.

وحين هبأت الحرب العالمية الاولى الظروف لقيام الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ تم إعلان حقوق العمال الكادحين فى دستور ١٩ يوليو ١٩١٨ وقد أولت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية عناية الدولة الأساسية.

وقد أثبتت التجارب التاريخية فى فترة ما بين الحربين العالميتين فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة أن تاريخ الحياة الدستورية والحقوق والحريات والديمقراطية ما لبث أن تقوَّض على أيدي الأنظمة الدكتاتورية الناشئة ومن ثم فقد زاد الاهتمام بحقوق الإنسان فى شقيها السياسى والمدنى من جانب والاقتصادى والاجتماعى من جانب آخر.

كذلك كان لما قاسته حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من الضياع وإهدار كرامة الإنسان على أيدي الأنظمة الفاشية أن اشتدت الحاجة إلى وجوب تضامن المجتمع الدولى المتحضر وقيامه بجهود مشتركة فى الرقابة الفعالة من أجل تأكيد حقوق الإنسان وتحديد مضمونها وماهيتها فى شقيها السياسى والاجتماعى وضمان هذه الحقوق والحريات من جانب الأسرة الدولية استكمالاً للضمانات الدستورية التى ظهرت فى دساتير الدول على اختلافها.

ومن ثم كان تأكيد هذه الحقوق على الصعيد الدولى: ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥ (المواد ١/٣، ١٣/ب، ٥٥، ٥٦، ٦٢، ١/، ٧٦٢) على إثر عدد من المحاولات المبعثرة التى ظهرت فى الوثائق الدولية ثم صدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨ كوثيقة تعليمية قانونية تحدد الحقوق والحريات الأساسية للإنسان.

ثم تم عقد عدد من الاتفاقيات لرعاية حقوق الإنسان وتحديد مسئولية المجتمع الدولى فى حماية هذه الحقوق.

وقد تطور مضمون الحقوق الطبيعية للإنسان بتطور مفهوم الديمقراطية وانتشارها في آسيا وأفريقيا حيث سائرت الاتجاه في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفرد وتحقيق أكبر قدر ممكن من الظروف الطبيعية لإشاعة العدالة الاجتماعية سواء عن طريق النص على ذلك في دساتيرها أو إصدار القوانين والتشريعات الاجتماعية.

ولكن مما يؤسف له أن تاريخ الحياة الدستورية والحقوق والحريات الديمقراطية في أوروبا وآسيا ما لبث أن تقلص وضعف أو تقوض في بعض البلاد بسبب قيام الأنظمة الدكتاتورية والشمولية فيها الأمر الذي لم يفسح المجال لتقدم الجانب الاجتماعي مما يؤثر الحريات وضماناتها الدستورية.. وأهدرت القيم الإنسانية.

ويلاحظ أن أوضاع حقوق الإنسان في معظم الدول العربية وفقا لما جاء بتقارير المنظمات العربية المعنية تتمثل فيما يلي- وجود قوانين كثيرة تقيد من استعمال هذه الحقوق، وكثرة اللجوء إلى حالة الطوارئ؛ وعدم توافر الضمانات القضائية لاحترام هذه الحقوق. كذلك وجود ممارسات عديدة تنتهك من حقوق الإنسان مثل شيوع القبض التعسفي وممارسة التعذيب وملاحقة الخصوم السياسيين في الداخل والخارج وتزوير الانتخابات.

وعلى الصعيد الدولي فإن هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بسبب الحروب العدوانية لتحقيق أهداف استراتيجية واقتصادية ولدعم دولة إسرائيل.

ويشير موضوع حقوق الإنسان عدداً من التساؤلات المهمة حول مفهوم هذه الحقوق وكيف تبدو صورة حقوق الإنسان الآن.. هل أحرزت تقدماً.. وما هي المعايير الواردة في الوثيقة.. وهل تحقق الآليات الدولية والإقليمية والوطنية التي تأسست لتقرير حماية حقوق الإنسان المهام المتوقعة بها أم أنها تحتاج للمزيد من التطوير وكيف يتم النهوض بحقوق الإنسان وما هي أسباب انتهاكات حقوق الإنسان ومظاهرها. وسبل مكافحتها وأساليب حماية حقوق الإنسان.. وما علاقة حقوق الإنسان بالنظام الديمقراطي؟ وفي الصفحات التالية سنجيب عن هذه الأسئلة من خلال تقييم الموضوع إلى الباحث التالية:

المبحث الأول مفهوم حقوق الإنسان

يقصد بحقوق الإنسان وجود مطالب واجبة الوفاء بقدرات وإمكانات معينة يلزم توافرها على أسس أخلاقية لكل البشر دونما تمييز فيما بينهم على أساس النوع أو الجنس أو اللون أو العقيدة أو الطبقة وذلك على قدم المساواة فيما بينهم جميعا ودون أن يكون لأى منهم أن يتنازل عنها وهذه القدرات والإمكانات يلزم أن تتوفر للبشر جميعا بحكم كونهم بشرا فلا يستقيم وجودهم ولا تمايزهم عن الكائنات الحية الأخرى إلا بتوافر هذه الحقوق لهم ولا يتمتع بالكرامة اللصيقة بالجنس البشرى إلا إذا توافرت لهم هذه الحقوق.

وتستند الدعوة إلى حقوق الإنسان إلى بعض النظريات الفلسفية عن الطبيعة البشرية، وقد أشار أصحاب هذه الدعوة إلى هذه التصورات ويرجع الأساس الفكرى لمصدر هذه الحقوق إلى مصادر فكرية مثل فكرة الحقوق الطبيعية أو إلى مصادر واقعية تتمثل فى التجارب التى عرفتها البشرية عبر تاريخها الطويل.

إن الحقوق الطبيعية عبارة عن عدد من الحقوق الأساسية التى يجب أن تتوفر للبشر بحكم طبيعتهم الإنسانية وأن التعرف على هذه الحقوق لا يقتضى سوى إعمال العقل الإنسانى لاكتشاف ضرورة تمتع البشر بها وهذه الأفكار أهمها المساواة فى الحقوق السياسية والاجتماعية والأخلاقية والاعتراف للبشر بحقوق أساسية، أما المصادر الواقعية فهى وثائق الثورات الأوروبية والأمريكية والروسية.

والواقع أن قضية حقوق الإنسان لا تقتصر على الحقوق السياسية فحسب بل هى حقوق اقتصادية واجتماعية وهى تشمل الفرد كما تشمل المجتمع كما تشمل فئات خاصة داخل المجتمع كما أنها تعالج مقياسا عاما وفى نفس الوقت تعالج قضايا خاصة لمقاومة الإرهاب التى ترتبط بحق الأمن للفرد ومكافحة المخدرات التى ترتبط بالحق فى الرعاية الصحية والنفسية والقضاء على الأمية ترتبط بالحق فى التعليم.

ويتمثل الإطار العام لحقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ والعهد بين الدولتين للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(١).

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

يؤكد هذا الإعلان ذو الثلاثين مادة مجموعة واسعة من الحقوق يمكن تقسيمها إلى مجموعتين - الأولى وهى مجموعة الحقوق المدنية والسياسية والتي تتضمن حقوق الحياة والحرية والأمن الشخصى والتحرر من التعذيب ومن الرق - وحقوق المشاركة السياسية وحقوق الملكية والزواج وكذا مجموعة الحريات السياسية وهى حرية الرأى والتعبير والاعتقاد والدين وحرية الاجتماع والتنظيم.

أما المجموعة الثانية فتشير إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بحقوق العمل والحق فى حد أدنى لمستوى المعيشة وحقوق التعليم وحرية الحياة الثقافية - وتؤكد المادتان الأولى والثانية من الإعلان عالمية هذه الحقوق بالاستناد إلى المساواة بين البشر فى الكرامة الإنسانية وعلى حق جميع الأفراد فى التمتع بها دون تمييز من أى نوع.

أما العهذان الدوليان - عام ١٩٦٦ - واعتباراً من عام ١٩٧٦ أصبحت هناك وثيقة ملزمة قانوناً ومتصلة نسبياً لمعنى المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة يتعهد أكثر من نصف سكان العالم بتنفيذها - وهنا تكمن أهمية العهدين فهما يمثلان الصياغة القانونية للمبادئ ذات الطابع الأخلاقى الذى انطوى عليها الإعلان. وهما يعززان ويستندان الفكرة التى يحويها الإعلان والتي مؤداها أن حقوق الإنسان تتجاوز الحقوق السياسية والمدنية المألوفة لتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كذلك، ويهتما أيضاً ترسخ عالمية حقوق الإنسان بشكل لم يسبق له مثيل من قبل - كذلك فإن العهدين هدفا إلى أن تصبح هذه الحقوق مشمولة بالحماية فى الواقع وذلك على النحو التالى:

(١) انظر نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (ملحق الكتاب) وكذلك العهدين الدوليين.

١- نظم الحماية

أنشأ العهد الدولي للمحقوق المدنية والسياسية لجنة لحقوق الإنسان مكونة من ثمانية عشر خبيراً مستقلاً مهمتها مراقبة تنفيذ بنود العهد وذلك بالدجوء إلى ثلاثة نظم للمتابعة والحماية هي:

١- دراسة تقارير دورية مرفوعة من الدول الأعضاء في العهد.

٢- تلقي شكاوى مقدمة من دول ضد دولة أخرى بشرط قبولها قيام اللجنة بهذا الدور.

٣- تلقي وبحث شكاوى من أفراد بحدوث انتهاكات لحقوقهم التي يحميها العهد من قبل دولة ما بشرط أن تكون تلك الدولة منضمة للبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد والذي يقن لهذا.

كما أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام ١٩٨٥ لجنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتابع تنفيذ بنود العهد المنظم لهذه الحقوق من خلال تلقيها تقارير من الدول الأعضاء في هذا العهد تقوم بدراستها تمهيدا لإصدار توصيات بشأنها ترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولكنها غير مخلولة للقيام بنشاط تقصى حقائق.

وتترواح نظم الحماية التي تتبعها آليات حقوق الإنسان الدولية بين التقارير والتوصيات وجهود الوساطة والمساءلة الحميدة والشكاوى المرفوعة من أفراد والاحكام الملزمة.

وتبنى الأمم المتحدة فلسفة مؤداها أن تعزيز حقوق الإنسان إنما يودى بطريقة غير مباشرة إلى حمايتها وهى تنظر إلى التعليم والتربية على حقوق الإنسان وإلى رفع درجة وعى الناس بها باعتبارها ركيزة لبناء مجتمع يحترم حقوق الإنسان وحيرواته الأساسية وأن مجرد وجود هذا المجتمع الذى تسوده ثقافة حقوق الإنسان هو درع واق يقدم حماية جماعية تحول دون المساس بهذه الحقوق.

وبلاحظ أن هناك حقوقاً أخرى أقرتها الأمم المتحدة تتمثل في مجموع الحقوق الجماعية أو حقوق الشعوب وأهمها حقوق التضامن من أجل السلام وحقوق التنمية والبيئة الصحية المتوازية والتراث المشترك للجنس البشري والمساعدة الإنسانية.

إلا أن مجمل هذه الوثائق الدولية الحديثة التي دعت ونصت على وجوب احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومن بينها ميثاق الأمم المتحدة الذي أوجب على الأمم المتحدة والأعضاء فيها التزاماً قانونياً بضمان احترام هذه الحقوق (المادتان ٥٥، ٥٦) قد تركت ضمان تنفيذ هذا الالتزام مسؤولية الدول الأعضاء، تلك الدول التي مازالت تمسك بحقوق سيادتها وتعتبر حقوق الإنسان من صميم اختصاصها وسلطانها الداخلي، ولهذا كانت المطالبة بوجوب احترام هذه الحقوق أو الاعتراف بمضمونها في وثيقة دولية - كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو أمر لا يشير اعتراضاً من قبل هذه الدول المعنية بتنظيم اختصاصها الداخلي والتوسع فيه بما يشمل الروابط التي تنظم علاقاتها بالأفراد والجماعات من أعضاء هيئتها الاجتماعية.

ولكن تحديد مسؤولية المجتمع الدولي في حماية هذه الحقوق عن طريق هيئة أو سلطة دولية ذات اختصاص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الدولة والفرد، بالأصح إيجاد طريق قانوني دولي لحماية هذه الحقوق هو الذي أصبح مثار الخلاف بين الدول التي ترى في بحث مسائل الحقوق الخاصة برعاياها من قبل أية سلطة خارجية أو دولية أخرى خرق لأحكام المادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة (التي تنص على عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي للدول الأعضاء) وبين وجهة النظر المقابلة التي تعتبر أن تضمين رعاية وحماية هذه الحقوق نصوص ميثاق الأمم المتحدة قد جعل فيها مسؤولية دولية تقع على كاهل المجتمع الدولي المتحضر والمنظمة الدولية العالمية (الأمم المتحدة) ويخرج بها عن نطاق الشؤون التي تعتبر من صميم السلطان الداخلي للدول.

الفرد فى مواجهة الدولة:

عملا على الارتفاع بمركز الفرد وحماية حقوقه وحرياته الأساسية دوليًا تقرر أن يكون للفرد حق مباشرة الشكوى ومقاضاة الدولة فى المنازعات التى تنشأ بينه وبينها وذلك أمام محكمة دولية مختصة يتيح نظامها الأساسى للفرد أن يكون طرفا من أطراف الخصومة أمامها. . وقد نص على ذلك الميثاق العربى لحقوق الإنسان ١٩٦٢.

كما نصت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة ١٩٥٠ على أساليب التقاضى الدولية وحسم المنازعات فى مجال حقوق الإنسان وذلك لفصل اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان التى تقوم بالتوفيق بين أطراف النزاع فإن لم تصل إلى قرار فى هذا الصدد كان عليها أن تصدر تقريراً باستيفاء النزاع للأسباب التى تستدعى عرضه على المحكمة الأوروبية- وهذه الاتفاقية أكدت حق الأفراد والجماعات والمنظمات غير الحكومية فى التقدم مباشرة بالشكوى من إهدار حقوقهم وحررياتهم إلى جهاز دولى هو اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد الدول التى تقبل اختصاص اللجنة فى هذا الشأن، وقد أكدت مبدأ الرقابة الدولية على الصعيد الأوروبى.

على أننا نهيب بالدول العزبية أن تعزز وسائل حماية وضمان حقوق الإنسان بتضمينه تلك الحقوق فى صلب دساتيرها وأن تصان تلك الحريات والحقوق من أى عبث أو تدخل بحمايتها بنصوص قانونية حتى لا تعتبر مجرد شعارات عامة لا تجد سبيلها للتطبيق ويجب الالتزام الدقيق باحترام حقوق الإنسان وإعمال مبدأ سيادة القانون. . وتوعية المواطنين بحقوقهم وسبل الدفاع عنها وحمايتها.

ما هى حقوق الإنسان الواردة فى الإعلان العالمى:

تضمن الإعلان مقدمة وأربع وثلاثين مادة تؤكد الحق فى المساواة وتكفل لكل إنسان حرمة والحفاظ على سمعته فى حياته وتؤكد الحرية بشقيها الفردى والجماعى، كما يكفل الإعلان الحق فى العمل والتعليم ونوضح ذلك تفصيلا فيما يلى:

أولاً: الحقوق الفردية:

١- الحقوق المدنية

وهي تلك الحقوق التي يجب أن تتوافر لكل فرد، وهي ترتب للفرد باعتباره شخصاً وهناك حوالي ١٤ حقاً مدنياً نص عليه العهد الدولي ويمكن إيجازهم في ثلاثة حقوق:

١- الحق في الحياة في حالتي السلم والحرب.

يعني إلزام السلطة العامة بالقيام بأعمال معينة تضيف على الحياة قيمة مثلى كتوفير الرعاية الصحية [م ٣ من الإعلان العالمي، ٦ من العهد الدولي].

٢- الحق في الحرية الشخصية:

والحرية الشخصية تعني حرية التنقل سواء داخل أو خارج الوطن.

٣- الحق في الكرامة:

ويعني حق التحرر من الخوف والتعذيب والحرية في الاعتقاد والتفكير (المادة ١٨ من الإعلان) ويتضمن الحق في التعبير والتفكير والحق في الحرية الشخصية م ١٢، ٥ من الإعلان العالمي.

٢- الحقوق السياسية:

وهي تلك الحقوق التي ترتب للفرد بوصفه مواطناً في دولة معينة ويتمتع بجنسيتها ويتمثل في حرية الرأي، حق الاجتماع، حق التنظيم، حق المشاركة.

٣- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وهي حقوق مرتبة على حق الفرد في الكرامة مثل الحق في الرعاية الصحية والتعليم والعمل والمشاركة في الحياة الثقافية - وحق المساواة والحق في إقامة نقابات عمالية.

ويلاحظ أن الرقابة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية موزعة على هيئات متعددة مثل المجلس الاقتصادى والاجتماعى وهيئة حقوق الإنسان واللجنة التى أنشأت للرقابة على الوفاء بتلك الحقوق.

ثانياً: حقوق الشعوب:

تضمنت وثيقة العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية حقوق الشعوب وتتمثل فيما يلى:

١- الحق فى تقرير المصير:

أ- عدم شرعية إخضاع شعب من الشعوب للسيطرة الأجنبية.

ب- حق كل شعب فى أن يختار النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى يعشه.

ج- حق كل شعب فى أن يختار حكومته.

د- حق كل شعب فى أن يمارس السيطرة على موارده الاقتصادية ومصادره الطبيعية وثرواته بالشروط التى يرضيها.

٢- الحق فى السلام:

وهذا الحق تؤكد مواد ميثاق الأمم المتحدة التى تقضى بعدم جواز اللجوء إلى القوة المسلحة لتسوية المنازعات وكذلك وصف بعض الدول بكونها دولا عدوانية وضرورة استمرار اتخاذ إجراءات ضدها.

٣- الحق فى التنمية:

ويقصد بهذا الحق أن يتمتع كل شعب بالفرص الملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وأن يتلقى المساعدة من جانب المجتمع الدولى.

٤- الحق فى بيئة صحية ومتوازنة

ويتضمن هذا الحق حماية البيئة البحرية والبرية والجوية من التلوث، والحفاظ على البيئة الطبيعية بعناصرها المتوازنة والحق فى التمتع بالشروات الموجودة فى أعماق البحار والحق فى بيئة صحية متوازنة.

وقد تضمن الدستور المصرى مبادئ حقوق الإنسان فى الباب الأول من الدستور الصادر عام ١٩٧١ وهى مبدأ سيادة الشعب والحرية السياسية والباب الثانى المقومات الأساسية للمجتمع:

(الحريات العامة فى الدستور)

(الحريات الشخصية)	(الحريات الاقتصادية)
١- حق التنقل (المادة ٥٠)	- الملكية الخاصة
٢- حق الأمن م٤١	- الحقوق الاجتماعية
٣- حرية المسكن م٤٤	- حق العمل
٤- سرية المراسلات م٤٥	
٥- احترام السلامة الذهنية م٤٢	

(حريات الفكر)

- ١- حرية الرأى م٤٧
- ٢- الحرية الدينية م٤٦
- ٣- حرية التعليم م١٨
- ٤- حرية الصحافة م٤٨
- ٥- حرية الاجتماع م٥٤
- ٦- حرية تكوين الجمعيات م٥٦

أزمة انتهاكات حقوق الإنسان فى العالم:

فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ أعلنت منظمة (هيومان رايتس ووتش) مرصد حقوق الإنسان الأمريكية- أن التحقيقات الواسعة التى بدأتها

الشرطة الأمريكية أفسحت المجال أمام تجاوزات وانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة وارتكبت عمليات اعتقال عشوائية وانتهاكات لأصول الإجراءات القضائية. وفي ٢٦ أكتوبر سنة ٢٠٠١ وقع بوش على القانون المسمى (العمل الوطني الأمريكي) الذي يعزز سلطات البوليس وهيئته على المجتمع المدني وجاءت عباراته تشكل انتهاكا للدستور الأمريكي. كما اتبع نظام المراقبة الذي يبيع تعقب ٣٥ مليون زائر يقصدون الولايات المتحدة، أما في خارجها- فقد شنت الولايات المتحدة حرباً وقائية - بذريعة مكافحة الإرهاب- شملت العديد من الدول الإسلامية والعربية - أفغانستان - الصومال - السودان - العراق - وتمت ملاحقة أعضاء تنظيم القاعدة والجماعات الدينية أينما وجدت. ونوضح بعض هذه الأحداث والتي كان لها الأثر الكبير على حقوق الإنسان وحرياته فيما يلي:

١- فقد رصدت تقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان تورط العديد من القوات الدولية التي عملت في الصومال ضمن قوة حفظ السلام في انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، يشمل اتهامات موجهة إلى كل من القوة البلجيكية والإيطالية والكندية والأمريكية بارتكاب ممارسات تتسم بالعنف والشذوذ والعنصرية وشملت جرائم قتل وتخمرش جنسى بالنساء واغتصابهن.

٢- ارتكبت أفظع الجرائم ضد الإنسانية في الحرب الشواء بالعراق من جانب القوات الدولية - أهدرت فيها حقوق الإنسان للشعب العراقي واستخدمت القوة العسكرية بشكل مفرط مما أدى إلى وقوع وسقوط الآلاف من الضحايا المدنيين العزل. . كما كشفت العديد من الوقائع ارتكاب جرائم عنيفة في سجن أبو غريب وتعذيب الأسرى بالمخالفة لاتفاقية جنيف.

٣- وقد جرى العدوان على دولة العراق لمبررات ادعتها الولايات المتحدة وثبت من التحقيقات التي أجراها الكونغرس عدم وجود أسلحة دمار شامل وعدم تعاون العراق مع منظمات إرهابية أو تنظيم القاعدة، وبالاستناد إلى هذه المبررات الكاذبة تم شن حرب الخليج الثانية والتي ترتب عليها فقدان الآلاف. وهو انتهاك للحق

في الحياة، وقد زعمت وزارة الدفاع الأمريكية أن القصف الجوي والصاروخي اقتصر على المواقع العسكرية، لكن القصف في الواقع استهدف الأحياء السكنية والمنشآت المدنية والمعاهد الدراسية والمستشفيات والمصانع، وقد أظهر العدوان أن تحول مفهوم الشرعية الدولية إلى قرار أمريكي منفرد كما أظهر غياب الأمم المتحدة وسيطرة الولايات المتحدة على مجلس الأمن إضافة إلى غياب الحكومات العربية وتم فرض الحصار على الشعب العراقي قبل العدوان وبعده.

٣- كذلك تعرض السودان لقصف صاروخي على مصنع أدوية بالخرطوم بحجة تورط السودان في العمل الإرهابي الذي تعرضت له السفارتان الأمريكيتان في أفريقيا وقد قتل في هذا اليوم عدد من المدنيين العاملين.

٤- قامت إسرائيل بشن هجوم على دولة لبنان بحجة اختطاف حزب الله لجنديين إسرائيليين وتم هدم مدن بأكملها والبنية التحتية وسقط الآلاف من الأبرياء واستمر العدوان لمدة ٢٣ يومًا دون تدخل من جانب مجلس الأمن بالتواطؤ مع المعتدى وبدعم أمريكي وصمت عربي فاضح مما أضّر بالشعب اللبناني.

٥- عاودت إسرائيل الاعتداء على الشعب الفلسطيني الأعزل واستخدمت أسلوب الاعتقالات السياسية للقادة والمسؤولين وأعضاء البرلمان والحكومة الشرعية المشكلة من حماس بذريعة أنهم منظمة إرهابية تحت سمع وبصر العالم - وارنكت جرائم ضد الإنسانية وقامت باعتقالات عشوائية ومحاكمات صورية لأسرى تم اختطافهم بالمخالفة لاتفاقية جنيف.

٦- استمرت العديد من المنازعات الداخلية والحرب الأهلية في عدد من البلدان العربية تمثل مصدرًا لانتهاك واسع للحق في الحياة والأمن ولجمال منظومة حقوق الإنسان، ففي السودان استمر نزيف الدماء للمواطنين السودانيين بشمالهم وجنوبهم ومواردهم على السواء.

وفي الصومال لم تتوقف الحرب الأهلية الممتدة منذ أكثر من عشر سنوات وحصدت الاشتباكات مئات الضحايا، وفي لبنان استمر الصراع بين الفرقاء -

حزب الله والمعارضة والحكومة على نحو شل حركة الحياة. . واستمرت لبنان مهياة للتوترات بعد انتهاء الحرب الاسرائيلية اللبنانية وحتى الآن.

وفى فلسطين فإن الخلافات محتدمة بين الحكومة الشرعية (حماس) وبين منظمة فتح، ولا تستطيع الحكومة الوفاء بواجباتها وتم فرض الحصار عليها من الداخل والخارج.

وهذه الصراعات المزمنة تمثل نزيفاً مستمراً على الساحة العربية ومصدراً للعديد من الانتهاكات العميقة للحقوق والحريات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

ويتجلى انتهاك الحقوق الجماعية فى عملية انتهاك حق شعب فلسطين فى تقرير مصيره بسبب وجود دولة إسرائيل واستمرار احتلالها للأراضى العربية.

كما أن الكثير من الشعوب العربية لا تتمتع بالحق فى السلام إما لتعرضها للحرب من جانب قوى غير عربية أو بسبب أوضاع الحرب الأهلية.

وبالنسبة للحق فى التنمية - فإن كل الشعوب العربية لا تتمتع به بسبب ضغوط الدول الرأسمالية المتقدمة أو عدم الاستقرار. أو انتشار ظاهرة الفساد المالى والسياسى.

كما أنه لا يوجد توازن بين البشر والبيئة بسبب إهمال تنمية الموارد الطبيعية ومصادر المياه فى بعض الدول. ودولياً بسبب ثقب الاوزون أو التلوث البيئى.

فضلا عن العدوان على البيئة الثقافية حيث تتعرض بعض عناصر التراث للتآكل والتلف. والغزو الثقافى المنحل لتدمير الأخلاق والآداب العامة.

٧- لازال هناك ٧٧٥ معتقلاً بمعتقل جواتانامو داخل الأراضى الكوبية تعرضوا لظروف اعتقال غير آدمية وتعذيب واحتجاز بلون محاكمة بأوامر من الرئيس الأمريكى على نحو تدهورت معه مصداقية الولايات المتحدة فى ضمان حقوق الإنسان.

أولبرايت: حقوق الإنسان قضية عالمية وسيادة الدول لا تبرر قتل وتعذيب الأبرياء:

نددت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية بانتهاك عديد من دول العالم فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا لحقوق الإنسان محذرة من أن سيادة

الدول لا تعنى ارتكاب أعمال القتل والتعذيب ضد الأبرياء في الوقت الذي أكدت فيه تمسك الإدارة الأمريكية بسياسة التعاون مع الصين رغم سجل بكين في انتهاكات حقوق الإنسان.

وقالت أولبرايت في كلمة بمناسبة صدور التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن أوضاع حقوق الإنسان في العالم: إن هؤلاء الذين يعتقدون أن انتهاكات حقوق الإنسان أمر لا مفر منه وأنها جزء من الطبيعة البشرية خاطئون. وأوضحت أن سيادة الدول على أراضيها تحمل في طياتها الالتزام بعدد من الحقوق ليس من بينها قتل وتعذيب الأبرياء. وهاجمت وزيرة الخارجية الأمريكية عدداً من حكومات العالم قائلة إن وجود هذه الحكومات في السلطة ليس عذراً لارتكاب هذه الانتهاكات، وأشارت إلى أن الانتهاكات الخطيرة والمتكررة أمر يخص المجتمع الدولي وأن تجاهل الأعمال الوحشية أمر غير ممكن الآن.

ورغم تنديدها بعدد من دول العالم في هذا المجال، فإن أولبرايت ركزت هجومها على روسيا والصين بشكل خاص، وقالت إن على روسيا أن تجري تحقيقاً كاملاً للدعوات بحدوث مذابح وتعذيب ومراكز اعتقال في الشيشان. ونددت أولبرايت بانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في الصين إلا أنها ذكرت أن واشنطن ستحافظ على سياستها الراهنة إزاء بكين، والقائمة على تشجيع الصين على المشاركة في النظام الدولي والضغط عليها في نفس الوقت لاحترام القواعد الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وأوضحت أن هذه الانتهاكات لن تنتهى بين يوم وليلة، وأن قطع العلاقات لن يحل المشكلة.

وقد أوضح التقرير، المؤلف من ٦ آلاف صفحة أنه رغم أن العالم شهد تحولا في اتجاه الديمقراطية عام ١٩٩٩، فإن الصراعات في كوسوفا، وتيمور الشرقية وسيراليون أظهرت أن حقوق الإنسان لم تثبت أقدامها بشكل قوى حتى الآن.

وأشار إلى أن في نهاية العام الماضي أصبح في العالم ١٢٠ دولة ديمقراطية بزيادة ٣ دول على نهاية ١٩٩٨ وهو يمثل أكبر عدد حتى الآن. وذكر أن هذه

المكاسب الملموسة في الديمقراطية لم تستطع أن تلقى بظلالها بعد على الوضع العام الذي يشهد تحديات كبيرة لحقوق الإنسان.

وقالت مقدمة التقرير إن حكومات شمولية كثيرة جددت استمررت في حرمان مواطنيها من الحقوق الأساسية للإنسان ومن بينها حق الديمقراطية، وشددت على أن انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة في يوجوسلافيا وكوبا والصين وكوريا الشمالية وبورما (ميانمار) وروسيا البيضاء وأوزبكستان وتركمانستان وغينيا الاستوائية وكولومبيا وسريلانكا والهند وباكستان.

وقال التقرير إنه في حالات كثيرة حدثت الانتهاكات خلال صراعات مسلحة مثلما الحال في سيراليون والكونغو الديمقراطية وأنغولا وأوغندا واليشان.

وكشف عن أن انتهاكات حقوق الإنسان في روسيا ليست مقصورة على الشيشان بل إن ظروف السجون والتعذيب والاعتقالات التعسفية مازالت تمثل مشكلة. ونقل عن جماعات لحقوق الإنسان قولها إن ما بين ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف معتقل وسجين يموتون كل عام نتيجة الازدحام وقلة الرعاية الصحية وبسبب الضرب أيضاً، وأوضح التقرير أن وضع حقوق الإنسان تدهور في الصين بشكل ملحوظ العام الماضي حيث هاجمت السلطات هناك حركة فالونج جونج الروسية وأجهزة الإعلام والكنائس غير المسجلة، وقد تعرضت حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان لهجوم شديد في التقرير الذي اتهمها باتباع سياسة الأرض المحروقة في هجماتها ضد المعارضة وممارسة أعمال القتل وحرق المنازل وقتل الماشية.

كما انتقد التقرير انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها قوات الأمن الهندية خاصة في كشمير، واتهم قوات الأمن الفلبينية بقتل وتعذيب المتمردين الشيوعيين والمسلمين.

أوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي

أشارت التقارير الصادرة من المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الوطن العربي إلى أن حقوق المواطن العربي ظلت تعاني تجاهل وازدراء الكثير من حقوق الإنسان وحرياته العامة خلال نصف القرن الأخير - فلم تبذل سوى جهود قليلة لتعزيز

احترام الإنسان في البلدان العربية- حيث شهدت الأعوام من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥ حالة من انتهاك الحريات تمثلت في الاعتقالات العشوائية للخصوم السياسيين في العديد من الدول العربية تحت شعار قانون الطوارئ في كل من مصر وسوريا والبحرين والسودان والمغرب وتونس وليبيا، واستمر انتهاك حقوق الإنسان في العديد من الدول في شكل منازعات مسلحة كما حدث في جنوب السودان وكردستان والعراق والصومال والجزائر حيث حصدت الحرب الآلاف من أرواح المواطنين واستمرت الثغرات في نظم القضاء والعدالة في العديد من البلدان.

وفي ديسمبر سنة ١٩٩٨ اختتم مؤتمر المدافعين عن حقوق الإنسان والذي عقد في العاشر من ديسمبر وشاركت فيه المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في أكثر من مائة دولة أطلق عليه إعلان باريس- بشهادة جاء فيها:

نشهد على أنه بعد مرور خمسين عامًا على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يزال تجاهل حقوق الإنسان وازدراؤها حقيقة يومية يعيشها الناس، وأن عدد العناصر الفاعلة وخاصة الاقتصادية منها آخذة في الازدياد في سياق العولة.

وبالمثل لم تشهد الحريات العامة تطورات مهمة فاستمرت القيود على استقلال القضاء وحرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والحق في التنظيم في معظم بلدان العالم العربي وتضمنت القيود المفروضة على الحريات في بعض البلدان من خلال إصدار تشريعات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب لما تضمنه من قيود ومصطلحات مطاطة يمكن بها الالتفاف على أحكام الدستور- واستخدم الانحراف التشريعي والانتخابات الشكلية والتطورات السياسية الصورية والتعددية الوهمية في محاولة لإسباغ الشرعية على الحكومات ولإظهار إصلاحات أمام العالم والرأي العام.. لكن تلك الإصلاحات لم تخف رغبة الحكام وإرادتهم في الاستئثار بالسلطة والمحافظة عليها من خلال إصدار تشريعات تتواءم وتطلعات ورغبة أصحاب السلطة والتفوذ.

الإسلام وحقوق الإنسان:

كان الإسلام أصدق من دعا إلى حقوق الإنسان وحصلها واقماً وعملياً وقتنها في تشريع أضفى عليه القدسية والاحترام الذاتي، ودعا الأفراد إلى بذل تلك الحقوق تقرباً إلى الله وصوناً لحياتهم وألزم ولاية الأمور بتحقيقها ونسب إليهم الظلم والمسئولية أمام الله إن عطلوها أو تجاهلوا.

فقد جاء في قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٠].

وتناولت خطبة الوداع للرسول الكريم الكثير من الحقوق التي شملتها وثيقة حقوق الإنسان. ومنها الحق في الحياة وحرمة الدماء والأعراض والأموال.

إن الإسلام يقوم في جهره على أساس أنه نظام سياسي وديني مؤسس على أسس الشريعة السمحاء وفي إطار المبادئ الإسلامية الرئيسية التي تستهدف تحقيق العدل والمساواة والشورى والتعاون وحماية المجتمع من المفساد مع حماية الحقوق والحريات للأفراد.

إن تعاليم الإسلام وقيمه الخالدة يتعين تطبيقها لتنظيم المجتمع المعاصر بعد أن فشلت النظريات المادية في تحقيق السعادة للبشر. بل وأدت إلى التدهور الأخلاقي والانحلال الاجتماعي.

والجدير بالذكر أنه في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر اتهم العالم الإسلامي والعربي بأنه وراء الإرهاب العالمي، متسامين الكثير من الحوادث الإرهابية التي هزت العالم وتضرر منها العالم العربي والإسلامي بصورة مباشرة، ومع ذلك لم نشهد حملة على هذه الدول ولم يطالب بعقابها أو فرض قيود عليها كما يحدث بالنسبة للعالم العربي والإسلامي في ظل حملة ظالمة ربطت بكل أسف بين الإرهاب والدين الإسلامي الحقيقي.

وقد ترتب على ذلك حدوث انقسام عالمي خطير وتبادل الاتهام بصورة مبالغ فيها الأمر الذي ترتب عليه العقاب الجماعي ضد كل ما هو عربي ومسلم وهو ما أوجد موجة من الحقد والكراهية وعدم التسامح في التعامل، وجسد صراع الحضارات، بينما المفروض العكس: هو التركيز العالمي في ظل العولمة ومجتمع السلام الشامل.

لقد وضع القرآن الكريم الكتاب المقدس لدى المسلمين والدين الذي يدعو إليه في قصص الاتهام، وتم شن الهجوم على الجهاد والعقيدة، وكانت تداعيات أحداث سبتمبر الإدانة الظالمة للإسلام ووصفه بأنه دين غير متسامح.

ولا يفوتنا في الرد على هذه الاتهامات أن الولايات المتحدة هي التي كانت ترعى الإرهاب؛ أليست هي التي لعبت دوراً في مساندة ودعم كل الحركات الدينية المستطرفة التي اعتبرت نفسها مستولة عن محاربة الشيوعيين وقاتلت السوفيت في أفغانستان.. ألم تتعاون مع باكستان لمساندة طالبان- إنها تضحي بمصالح الشعوب في الأمن والاستقرار من أجل اعتبارات تراها استراتيجية - إن الولايات المتحدة مستولة عن التوتر الحادث في مناطق مختلفة من العالم وهي التي تشجع إسرائيل على العدوان ضد الشعب الفلسطيني. وتهدد أمن وسلام المنطقة العربية.

وفي هذا الصدد فإنه يتعين ضرورة التمييز بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب كما يجب الرد على الاتهامات التي يوجهها بعض المثقفين والسياسيين الغربيين من أن الإسلام عبارة عن تقاليد دينية التي لا تتلام مع المفاهيم الديمقراطية في المجتمع.

إن شريعة الإسلام مبنية بناءً متيناً حكيماً لأنها من العزيز الحكيم وقد اعتنت بحفظ الضرورات الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال. فحياة البشر لا تستقيم ولا تنظم إلا بهذه الضرورات- أليست هي من حقوق الإنسان التي كفلها له الإسلام.

لقد لجأ عدد من المثقفين العرب عام ١٩٨٢ إلى المبادرة بحركة عربية لحقوق الإنسان لإنشاء أول منظمة عربية لحقوق الإنسان وقد أنشئت بالفعل في ١٩٩٣/١٢/١ واتخذت من القاهرة مقراً لها. وقد أنشأت فروعاً لها في بلدان عربية، وبرغم أن معظم الحكومات العربية استمرت في انتهاكات موثقة لحقوق الإنسان وإن بدرجات مختلفة فإنها لم تعد تسوق حججاً حيث إن من يكشف هذه الانتهاكات هو هيئات أجنبية أو جهات مخابرات. ومن ناحية أخرى فقد كان أمام المنظمات العربية مهام شاقة للغاية في التعامل مع الحكومات العربية التي ناصبتها العداء منذ البداية ولكن أيضاً في تنمية (ثقافة عربية لحقوق الإنسان) مجردة عن الهوى الإيديولوجي كأن تدافع المنظمة عن الشيوعي والإسلامي والليبرالي مادام الأمر يمس حقوقهم الإنسانية. . ونأمل في هذه المنظمات أن تلتزم الموضوعية وسلامة الإجراءات في التحقق من جدية ما يرد إليها من شكاوى المواطنين التي تعرض حقوقهم للانتهاك، من خلال النشاط الميداني والمحامين الذين يجمعون بين الالتزام الإنساني والكفاءة المهنية.

وقد تعددت الاجتهادات الأهلية والحكومية لتأسيس منظومة إسلامية وعربية كانت حصيلة على المستوى الفني ست وثائق رئيسية منها خمس إسلامية أبرزها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن المجلس الإسلامي العالمي في سبتمبر ١٩٨١، وعلى المستوى الحكومي صدرت وثيقتين في جامعة الدول العربية ثم الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وهناك نقاط التقاء وتعارض مع المعايير الدولية.

وسوف نتناول أهم وثائق حقوق الإنسان العربية والإسلامية فيما يلي:

✽ إعلان القاهرة لحقوق الإنسان:

تضمن الإعلان مقدمة وخمسة وعشرين مادة- وتنطلق ديباجته من تأكيد الدور الحضاري للأمم الإسلامية وما أورثته البشرية من حضارة عالمية متوازنة جمعت بين العلم والإيمان والشرعية في المساهمة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تهدف إلى

حمايته من الاستغلال والاضطهاد. وفيما يلي النص الكامل لإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام.

إعلان القاهرة

حول حقوق الإنسان في الإسلام

تأكيداً للدور الحضاري والتاريخي للأمة الإسلامية التي جعلها الله خير أمة أورثت البشرية حضارة عالمية متوازنة ربطت الدنيا بالآخرة وجمعت بين العلم والإيمان، وما يرجى أن تقوم به هذه الأمة اليوم لهداية البشرية الخائرة بين التيارات والمذاهب المتنافسة وتقديم الحلول لمشكلات الحضارة المادية المزمنة.

ومساهمة في الجهود البشرية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تهدف إلى حمايته من الاستغلال والاضطهاد وتهدف إلى تأكيد حريته وحقوقه في الحياة الكريمة التي تتفق مع الشريعة الإسلامية.

ورفقة منها بأن البشرية التي بلغت في مدارج العلم المادي شأنًا بعيدًا، لاتزال، وستبقى في حاجة ماسة إلى سند إيماني لحضارتها وإلى وازع ذاتي يحرس حقوقها.

وإيمانًا بأن الحقوق الأساسية والحريات العامة في الإسلام جزء من دين المسلمين لا يملك أحد بشكل مبدئي تعطيلها كليًا أو جزئيًا، أو خرقها أو تجاهلها فهي أحكام إلهية تكليفية أنزل الله بها كُتبه، وبعث بها خاتم رسله ونعم بها ما جاءت به الرسالات السماوية وأصبحت رعايتها عبادة، وإهمالها أو العدوان عليها منكرًا في الدين وكل إنسان مسئول عنها بمفرده، والأمة مسئولة عنها بالتضامن، فإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تأسيسًا على ذلك تعلن ما يلي:

المادة الأولى:

(١) البشر جميعًا أسرة واحدة جمعت بينهم العبودية لله والبنوة لأدم وجميع الناس متساوون في أصل الكرامة الإنسانية وفي أصل التكليف والمسئولية دون تمييز

بينهم بسبب العرق أو اللون أو اللغة أو الجنس أو المعتقد الديني أو الانتماء السياسى أو الوضع الاجتماعى أو غير ذلك من الاعتبارات. وأن العقيدة الصحيحة هى الضمان لنمو هذه الكرامة على طريق تكامل الإنسان.

(ب) أن الخلق كلهم عيال الله وأن أحبهم إليه أنفعهم لعياله وأنه لا فضل لأحد منهم على الآخر إلا بالتقوى والعمل الصالح.

المادة الثانية:

(أ) الحياة هبة الله وهى مكفولة لكل إنسان، وعلى الأفراد والمجتمعات والدول حماية هذا الحق من كل اعتداء عليه. ولا يجوز إزهاق روح دون مقتضى شرعى.

(ب) يحرم اللجوء إلى وسائل تفضى إلى إفناء النبوع البشرى.

(ج) المحافظة على استمرار الحياة البشرية إلى ما شاء الله، واجب شرعى.

(د) سلامة جسد الإنسان مصونة، ولا يجوز الاعتداء عليها، كما لا يجوز المساس بها إلا بمسوغ شرعى، وتكفل الدول حماية ذلك.

المادة الثالثة:

(أ) فى حالة استخدام القوة أو المنازعات المسلحة، لا يجوز قتل من لا مشاركة لهم فى القتال كالشيخ والمرأة والطفل، وللجريح والمريض الحق فى أن يداوى وللأسير أن يطعم ويؤوى ويكسى، ويحرم التمثيل بالقتلى، ويجب تبادل الأسرى وتلاقى اجتماع الأسر التى فرقتهما ظروف القتال.

(ب) لا يجوز قطع الشجر أو إتلاف الزرع والضرع أو تخريب المباني والمنشآت المدنية للعدو بقصف أو نسف أو غير ذلك.

المادة الرابعة:

لكل إنسان حرمة والحفاظ على سمعته فى حياته وبعد موته وعلى الدول والمجتمع حماية جثمانه ومدفنه.

المادة الخامسة:

(أ) الأسرة هي الأساس في بناء المجتمع، والزواج أساس تكوينها وللرجال والنساء الحق في الزواج ولا تحول دون تمتعهم بهذا الحق قيود منشؤها العرق أو اللون أو الجنسية.

(ب) على للمجتمع والدولة إزالة العوائق أمام الزواج وتيسير سبله وحماية الأسرة ورعايتها.

المادة السادسة:

(أ) المرأة مساوية للرجل في الكرامة الإنسانية، ولها من الحق مثل ما عليها من الواجبات ولها شخصيتها المدنية وذمتها المالية المستقلة وحق الاحتفاظ باسمها ونسبها.

(ب) على الرجل عبء الإنفاق على الأسرة ومسئولية رعايتها.

المادة السابعة:

(أ) لكل طفل عند ولادته حق على الأبوين والمجتمع والدولة في الحضانة والتربية والرعاية المادية والصحية والأدبية، كما تجب حماية الجنين والام وإعطاؤهما عناية خاصة.

(ب) للأباء ومن بحكمهم، الحق في اختيار نوع التربية التي يريدون لأولادهم، مع وجوب مراعاة مصلحتهم ومستقبلهم في ضوء القيم الأخلاقية والأحكام الشرعية.

ج- للأبوين على الأبناء حقوق وللأقارب حق على ذويهم وفقاً للأحكام الشرعية.

المادة الثامنة:

لكل إنسان التمتع بأهليته الشرعية من حيث الإلزام والالتزام وإذا فقدت أهليته أو انتقصت قام وليه مقامه.

المادة التاسعة:

أ- طلب العلم فريضة والتعليم واجب على المجتمع والدولة وعليها تأمين سبله ووسائله وضمان تنوعه بما يحقق مصلحة المجتمع ويتيح للإنسان معرفة دين الإسلام وحقائق الكون وتسخيرها لخير البشرية.

ب- من حق كل إنسان على مؤسسات التربية والتوجيه المختلفة من الأسرة والمدرسة والجامعة وأجهزة الإعلام وغيرها أن تعمل على تربية الإنسان دينياً ودينوياً تربية متكاملة ومتوازنة تنمى شخصيته وتعزز إيمانه بالله واحترامه للحقوق والواجبات وحمايتها.

المادة العاشرة:

الإسلام هو دين الفطرة، ولا يجوز ممارسة أى لون من الإكراه على الإنسان أو استغلال فقره أو جهله لحمله على تغيير دينه إلى دين آخر أو إلى الإلحاد.

المادة الحادية عشرة:

أ- يولد الإنسان حراً وليس لأحد أن يستعبده أو يذله أو يقهره أو يستغله ولا عبودية لغير الله تعالى.

ب- الاستعمار بشتى أنواعه وباعتباره من أسوأ أنواع الاستعباد محرم تحرماً مؤكداً وللشعوب التى تعانى الحق الكامل فى التحرر منه وفى تقرير المصير، وعلى جميع الدول والشعوب واجب النصرة لها فى كفاحها لتصفية كل أشكال الاستعمار أو الاحتلال، ولجميع الشعوب الحق فى الاحتفاظ بشخصيتها المستقلة والسيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

المادة الثانية عشرة:

لكل إنسان الحق فى إطار الشرعية فى حرية التنقل، واختيار محل إقامته داخل بلاده أو خارجها وله إذا اضطره حق اللجوء إلى بلد آخر وعلى البلد الذى لجأ إليه أن يجيره حتى يبلغه مأمنه ما لم يكن سبب اللجوء اقتراف جريمة فى نظر الشرع.

المادة الثالثة عشرة:

العمل حق تكفله الدولة والمجتمع لكل قادر عليه وللإنسان حرية اختيار العمل اللائق به بما تتحقق به مصلحته ومصلحة المجتمع، وللعامل حقه في الأمن والسلامة وفي كافة الضمانات الاجتماعية الأخرى، ولا يجوز تكليفه بما لا يطيقه، أو إكراهه أو استغلاله، أو الإضرار به، وله -دون تمييز بين الذكر والأنثى- أن يتقاضى أجراً عادلاً مقابل عمله دون تأخير وله الإجازات والعلاوات والفروقات التي يستحقها، وهو مطالب بالإخلاص والالتقان، وإذا اختلف العمال وأصحاب العمل فعلى الدولة أن تتدخل لفض النزاع ورفع الظلم وإقرار الحق والالتزام بالعدل دون تحيز.

المادة الرابعة عشرة:

للإنسان الحق في الكسب المشروع، دون احتكار أو غش أو إضرار بالنفس أو بالغير، والربا ممنوع مؤكداً.

المادة الخامسة عشرة:

أ- لكل إنسان الحق في التملك بالطرق الشرعية، والتمتع بحقوق الملكية بما لا يضر به أو بغيره من الأفراد أو المجتمع، ولا يجوز نزع الملكية إلا لضرورات المنفعة العامة ومقابل تعويض فوري وعادل.

ب- تحرم مصادرة الأموال وحجزها إلا بمقتضى شرعى.

المادة السادسة عشرة:

لكل إنسان الحق في الانتفاع بشمرات إنتاجه العلمى أو الأدبى أو الفنى أو التقنى، وله الحق في حماية مصالحه الأدبية والمالية العائدة له، على أن يكون هذا الإنتاج غير مناف لأحكام الشريعة.

المادة السابعة عشر:

أ- لكل إنسان الحق في أن يعيش في بيئة نظيفة من المفاسد والأوبئة الأخلاقية تمكنه من بناء ذاته معنوياً، وعلى المجتمع والدولة أن يوفرأ له هذا الحق.

ب- لكل إنسان على مجتمعه ودولته حق الرعاية الصحية والاجتماعية بتهيئة جميع المرافق العامة التي تحتاج إليها في حدود الإمكانيات المتاحة.

ج- تكفل الدولة لكل إنسان حقه في عيش كريم يحقق له تمام كفايته وكفاية من يعوله، ويشمل ذلك المأكل والملبس والسكن والتعليم والعلاج وسائر الحاجات الأساسية.

المادة الثامنة عشرة:

أ- لكل إنسان الحق في أن يعيش آمناً على نفسه ودينه وأهله وعرضه وماله.

ب- للإنسان الحق في الاستقلال بشئون حياته الخاصة في مسكنه وأسرته وماله واتصالاته، ولا يجوز التجسس أو الرقابة عليه أو الإساءة إلى سمعته وتجب حمايته من كل تدخل تعسفي.

ج- للمسكن حرمة في كل حال ولا يجوز دخوله بغير إذن أهله أو بصورة غير مشروعة، ولا يجوز هدمه أو مصادرته أو تشريد أهله منه.

المادة التاسعة عشرة:

أ- الناس سواسية أمام الشرع، يستوى في ذلك الحاكم والمحكوم.

ب- حق اللجوء إلى القضاء مكفول للجميع.

ج- المسؤولية في أساسها شخصية.

د- لا جريمة ولا عقوبة إلا بموجب أحكام الشريعة.

هـ- المتهم بريء حتى تثبت إدانته بمحاكمة عادلة تؤمن له فيها كل الضمانات الكفيلة بالدفاع عنه.

المادة العشرون:

لا يجوز القبض على إنسان أو تقييد حريته أو نفيه أو عقابه بغير موجب شرعي، ولا يجوز تعريضه للتعذيب البدني أو النفسي أو لأي نوع من المعاملات

المذلة أو القاسية أو المنافية للكرامة الإنسانية، كما لا يجوز إخضاع أى فرد للتجارب الطبية أو العلمية إلا برضاه ويشترط عدم تعرض صحته وحياته للخطر، كما لا يجوز من القوانين الاستثنائية التى تخول ذلك للسلطة التنفيذية.

المادة الحادية والعشرون:

أخذ الإنسان رهينة محرم بأى شكل من الأشكال ولأى هدف من الأهداف.

المادة الثانية والعشرون:

أ- لكل إنسان الحق فى التعبير بحرية عن رأيه بشكل لا يتعارض مع المبادئ الشرعية.

ب- لكل إنسان الحق فى الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية.

ج- الإعلام ضرورة حيوية للمجتمع، ويحرم استغلاله وسوء استعماله والتعرض للمقدسات وكرامة الأنبياء فيه، وممارسة كل ما من شأنه الإخلال بالقيم أو إصابة المجتمع بالتفكك أو الانحلال أو الضرر أو زعزعة الاعتقاد.

د- لا تجوز إثارة الكراهية القومية والمذهبية وكل ما يؤدي إلى التحريض على التمييز العنصرى بكافة أشكاله.

المادة الثالثة والعشرون:

أ- الولاية أمانة يحرم الاستبداد فيها وسوء استغلالها تحريماً مؤكداً ضماناً للحقوق الأساسية للإنسان.

ب- لكل إنسان حق الاشتراك فى إدارة الشؤون العامة لبلاده بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما أن له الحق فى تقلد الوظائف العامة وفقاً لأحكام الشريعة.

المادة الرابعة والعشرون:

كل الحقوق والحريات المقررة فى هذا الإعلان مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية.

المادة الخامسة والعشرون:

الشرعية الإسلامية هي المرجع الوحيد لتفسير أو توضيح أى مادة من مواد هذه الوثيقة.

* للمجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر:

أنشئ للمجلس القومى لحقوق الإنسان بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ ويفترض فى هذا المجلس أن يتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد تشكل من شخصيات سياسية لكنها كبيرة فى السن وعلى سبيل للجمالة- وذلك لمراقبة حقوق الإنسان فى مصر... وسوف نعرض لنصوص وأحكام القانون وتشكيل المجلس الذى اختاره مجلس الشورى ثم تعرض لأهم إنجازاته خلال فترة ولايته الأولى^(١).

قانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣

بإنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان^(٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانونى الآتى نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

ينشأ مجلس يسمى «المجلس القومى لحقوق الإنسان» يتبع مجلس الشورى ويهدف إلى تعزيز وتنمية حماية حقوق الإنسان، وترسيخ قيمها، ونشر الوعى بها، والإسهام فى ضمان ممارستها.

وتكون للمجلس الشخصية الاعتبارية، ويكون مقره الرئيسى فى مدينة القاهرة، وله الحق فى فتح فروع وإنشاء مكاتب فى محافظات الجمهورية^(٢).

(١) تم نشره بالجريدة الرسمية العدد رقم ٢٥ (تابع) فى ١٩/٦/٢٠٠٣.

(٢) نص المهد الدولى على وجوب إنشاء هذا المجلس وكيفية تكوينه واختصاصاته.

(٢) اتجهت بعض الدول العربية إلى إنشاء وزارات لحقوق الإنسان إلى جانب اللجنة المشار إليها وفقاً للمعايير الدولية ومن أمثلة هذه الدول اليمن والمغرب وسوريا وتونس.

ويتمتع المجلس بالاستقلال في ممارسة مهامه وأنشطته واختصاصاته.

(المادة الثانية)

يشكل المجلس من رئيس ونائب للرئيس وخمسة وعشرين عضواً من الشخصيات العامة المشهود لها بالخبرة والاهتمام بمسائل حقوق الإنسان، أو من ذوى العطاء المتميز في هذا المجال.

ويحل نائب رئيس المجلس محل الرئيس في حالة غيابه.

ويصدر بتشكيل المجلس قرار من مجلس الشورى لمدة ثلاث سنوات.

(المادة الثالثة)

يختص المجلس في سبيل تحقيق أهدافه بما يأتي:

١- وضع خطة عمل قومية لتعزيز وتنمية حماية حقوق الإنسان في مصر، واقتراح وسائل تحقيق هذه الخطة.

٢- تقديم مقترحات، وتوصيات إلى الجهات المختصة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، ودعمها، وتطويرها إلى نحو أفضل.

٣- إيداء الرأي والمقترحات والتوصيات اللازمة فيما يعرض عليه أو يحال إليه من السلطات والجهات المختصة، بشأن المسائل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

٤- تلقي الشكاوى في مجال حماية حقوق الإنسان، ودراستها وإحالة ما يرى المجلس إحالته منها إلى جهات الاختصاص مع متابعتها، أو تبصير ذوى الشأن بالإجراءات القانونية الواجبة الاتباع ومساعدتهم في اتخاذها، أو تسويتها وحلها مع الجهات المعنية.

٥- متابعة تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتقدم إلى الجهات المعنية بالمقترحات والملاحظات والتوصيات اللازمة لسلامة التطبيق.

٦- التعاون مع المنظمات الدولية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان فيما يسهم في تحقيق أهداف المجلس وتنمية علاقاتها به.

٧- المشاركة ضمن الوفود المصرية في المحافل، وفي اجتماعات المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان.

٨- الإسهام بالرأى في إعداد التقارير التى تلتزم الدولة بتقديمها دورياً إلى لجان أجهزة حقوق الإنسان، تطبيقاً لاتفاقيات دولية، وفى الرد على استفسارات هذه الجهات فى هذا الشأن.

٩- التنسيق مع مؤسسات الدولة المعنية بحقوق الإنسان، والتعاون فى هذا المجال، مع المجلس القومى للمرأة، والمجلس القومى للطفولة والأمومة وغيرهما من المجالس والهيئات ذات الشأن.

١٠- العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتوعية المواطنين بها، وذلك بالاستعانة بالمؤسسات والأجهزة المختصة بشئون التعليم والتنشئة والإعلام والتثقيف.

١١- عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش فى الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان أو فى الأحداث ذات الصلة بها.

١٢- تقديم المقترحات اللازمة لدعم القدرات المؤسسية والفنية فى مجالات الإنسان بما فى ذلك الإعداد الفنى والتدريب للعاملين فى مؤسسات الدولة ذات الحريات العامة، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية.

١٣- إصدار النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف المجلس واختصاصاته.

١٤- إصدار تقارير عن أوضاع وتطور جهود مصر فى مجال حقوق الإنسان على المستوى الحكومى والأهلى.

(المادة الرابعة)

على أجهزة المجلس مساعدة المجلس فى أداء مهامه، وتيسير مباشرته اختصاصاته، وتزويده بما يطلبه من بيانات أو معلومات تتصل بهذا الاختصاص. وللمجلس دعوة أى ممثل لهذه الأجهزة للمشاركة فى أعمال المجلس دون أن يكون له حق التصويت.

(المادة الخامسة)

يستعين المجلس بعدد كاف من العاملين المؤهلين، ويلحق به من الخبراء المتخصصين من يلزم لأداء مهامه والنهوض باختصاصاته.

(المادة السادسة)

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر، وكلما دعت الحاجة، وتجب دعوته إلى الاجتماع إذا طلب ذلك ثلث أعضائه. ويكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور ثلثي أعضائه، وتصدر قراراته بأغلبية ثلث الأعضاء الحاضرين، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس. ولرئيس المجلس أن يدعو إلى اجتماعاته من يرى الاستعانة برأيه أو خبرته لموضوع مطروح للبحث أو المناقشة دون أن يكون له حق التصويت.

(المادة السابعة)

لرئيس الجمهورية أن يحيل إلى المجلس ما يراه من موضوعات تتصل باختصاصاته، وذلك لدراستها، وإيداء الرأى فيها، وله دعوته للاجتماع إذا رأى حاجة لذلك.

(المادة الثامنة)

تشكل بالمجلس لجان دائمة -من أعضائه- لممارسة اختصاصاته، وذلك على النحو الآتى:

١- لجنة الحقوق المدنية والسياسية.

٢- لجنة الحقوق الاجتماعية.

٣- لجنة الحقوق الاقتصادية.

٤- لجنة الحقوق الثقافية.

٥- لجنة الشئون التشريعية.

٦- لجنة العلاقات الدولية.

وللمجلس إنشاء لجان دائمة أخرى من أعضائه، بقرار بأغلبية ثلثي أعضائه. ويتولى أمانه كل لجنة أحد أعضاء المجلس، ويجوز للجنة أن تستعين بمن ترى للاستعانة بخبراته عند بحث أى من الموضوعات المنوطة بها، دون أن يكون له حق التصويت.

(المادة التاسعة)

يكون للمجلس أمين عام، يختص بتنفيذ قرارات المجلس، والإشراف العام على الأمانة الفنية وشئون العاملين، والشئون المالية والإدارية بالمجلس وفقاً للوائح.

ويصدر المجلس قراراً بتعيين الأمين العام من بين أعضاء المجلس أو من غيرهم، ويكون تعيينه لذات مدة المجلس، وإذا كان الأمين العام من غير أعضاء المجلس يكون له حضور جلساته دون أن يكون له حق التصويت.

(المادة العاشرة)

رئيس المجلس هو الذى يمثل أمام القضاء وفى صلاته مع الغير.

(المادة الحادية عشرة)

تكون للمجلس موازنة مستقلة تشمل على إيراداته ومصروفاته، تبدأ السنة المالية وتنتهى مع بداية ونهاية السنة المالية للدولة.

(المادة الثانية عشرة)

تتكون موارد المجلس مما يأتى:

- ١- الاعتمادات التى تخصص للمجلس فى الموازنة العامة للدولة.
 - ٢- الهبات والمنح والإعانات التى يقرر المجلس قبولها بأغلبية ثلثى أعضائه على الأقل.
 - ٣- ما تخصصه الدولة للمجلس من منح أو إعانات، تقرر اتفاقيات دولية مبرمة معها توجيهها إلى مجالات حقوق الإنسان.
- وينشأ حساب خاص لحصيلة هذه الموارد فى أحد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزى المصرى، ويراعى تحصيل الفائض من هذا الحساب فى نهاية كل سنة مالية إلى موازنة المجلس للسنة التالية.

(المادة الثالثة عشرة)

يضع المجلس تقريراً سنوياً عن جهوده ونشاطه، يضمه ما يراه من اقتراحات فى نطاق اختصاصاته، ويرفع المجلس تقريره إلى رئيس الجمهورية، وإلى كل من رئيسى مجلسى الشعب والشورى.

(المادة الرابعة عشرة)

يصدر المجلس لائحة لتنظيم العمل به، ولائحة لتنظيم أمانته الفنية وشئون العاملين والشئون المالية والإدارية وذلك دون التقييد بالنظم الحكومية.

(المادة الخامسة عشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يضم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ ربيع الآخر سنة ١٤٢٤هـ.
(الموافق ١٩ يونية سنة ٢٠٠٣م).

حسنى مبارك

تشكيل المجلس وقت إنشائه (من الأرشيف)

التشكيل الكامل للمجلس:

- الدكتور بطرس بطرس غالى رئيساً.

- الدكتور أحمد كمال أبو المجد نائباً للرئيس (مفكر قانونى وإسلامى مرموق ووزير سابق فى عصر السادات ومستول فى المجلس القومى للمرأة).

الأعضاء:

١- الدكتور أحمد يوسف أحمد محمد.

٢- الدكتور أسامة محمد الغزالى حرب (رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية وعضو مجلس الشورى ومستشار بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية).

٣- الأستاذ بهى الدين محمد حسن (مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان).

٤- الأستاذ جلال عارف محمد عثمان (نقيب الصحفيين المصريين، ناصرى التوجه).

٥- المستشار جمال أحمد موسى سيد أحمد شومان (المدعى العام الاشتراكى السابق).

٦- الدكتورة جورجيت صبحى عبده قللىنى (عضو بمجلس الشعب، عضو الحزب الوطنى الديمقراطى، عضو المجلس القومى للمرأة).

٧- الأستاذ حافظ السيد أحمد أبو سعدة (رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان).

٨- الدكتور حسام حسن بدرأوى (أستاذ بكلية الطب، عضو مجلس إدارة النادى الأهلى، عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطنى الديمقراطى، رئيس لجنة

التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب، عضو الأمانة العامة للحزب الوطنى وأمين قطاع الأعمال ولجنة السياسات).

٩- الدكتورة زينب عبد المجيد رضوان (نائبة بمجلس الشعب، عضو الحزب الوطنى الديمقراطى، عضو لجنة السياسات، عضو المجلس القومى للمرأة).

١٠- الأستاذ سامح محمد معروف عاشور (نقيب المحامين المصريين، ناصرى التوجه).

١١- المستشار سامية عبد الغنى التميم.

١٢- الدكتور سليمان عبد المنعم سليمان عويس.

١٣- الدكتور صلاح الدين محمود فوزى عامر (أستاذ القانون الدولى بجامعة القاهرة).

١٤- المستشار عادل محمد فريد قورة (الرئيس السابق للمجلس الأعلى للقضاء، وعضو الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى، أمين القيم والشئون القانونية بالحزب).

١٥- الأستاذ فهمى ناشد عبد المسيح (عضو مجلس الشورى وعضو المجلس الأعلى للصحافة).

١٦- الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض (أستاذ القانون الدولى، والقاضى بالمحكمة الجنائية الدولية لجرائم الحرب سابقاً حيث شارك فى محاكمة مجرمى حرب البوسنة).

١٧- الدكتورة لىلى إبراهيم تكللا (رئيس مجلس أمناء برنامج حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وممثولة بالمجلس القومى للمرأة).

١٨- الدكتور محمد السعيد الدقاق (أمين الحزب الوطنى الديمقراطى بالإسكندرية، عضو لجنة السياسات، عميد كلية الحقوق جامعة الإسكندرية وعضو مجلس الشورى، نائب رئيس جامعة الإسكندرية).

- ١٩- الأستاذ محمد محمد فايق (وزير الإعلام المصرى السابق).
- ٢٠- الدكتور محمد نعمان جلال (دبلوماسى مصرى، شغل منصب السفير المصرى فى الصين ومندوزيا لمصر بالجامعة العربية والأمم المتحدة).
- ٢١- الدكتور مصطفى محمد الفقى (دبلوماسى مصرى وكاتب وعضو لجنة السياسة الخارجية فى مجلس الشعب، عضو الحزب الوطنى الديمقراطى).
- ٢٢- المستشار ممدوح مصطفى حسن (الرئيس السابق للمحكمة الدستورية).
- ٢٣- الأستاذة منى صلاح الدين ذو الفقار (عضو مجلس إدارة بنك القاهرة، عضو مجلس إدارة البنك المركزى المصرى).
- ٢٤- الأستاذ منير فخرى عبد النور (سياسى شهير من حزب الوفد، عضو مجلس الشعب).
- ٢٥- الدكتورة هدى عبد المنعم الصلدة (أستاذ الأدب الإنجليزى بجامعة القاهرة، مهتمة بقضايا المرأة).
- ومن الجدير بالذكر أن المجلس باشر مهامه والتي أثارت جدلاً كبيراً فى الأوساط الثقافية ومنظمات حقوق الإنسان وخاصة ما يتعلق منها بتعديلات الدستور.
- وقد انتقد أداء المجلس خلال الفترة الأولى له والتي بدأت من عام ٢٠٠٣ وأهم الانتقادات الموجهة للمجلس ما يلى:
- ١- أن تبعية المجلس المذكور لمجلس الشورى لا تحقق له الاستقلال وإن نص القانون على الاستقلال ذلك أن مجلس الشورى هو الذى يختار أعضائه.
- ٢- أن قانون المجلس لم ينظم العلاقة بينه وبين سائر المنظمات المعنية بحقوق الإنسان فى مصر سواء الحكومية أو غير الحكومية.
- ٣- أن قرارات المجلس وتقاريره غير ملزمة للجهات وأن دوره استشارى قاصر على تقديم النصائح والتوصيات -وقد تقدم للمجلس حسبما أعلن أكثر من ستة

آلاف شكوى متعلقة بأوضاع انتهاك حقوق الإنسان في المعتقلات والسجون وقد أخفق المجلس في إيجاد حلول لأغلبها لعدم رد الوزارات.

٤- أنه بالرغم من أن قانون الطوارئ.. المفروضة منذ ربع قرن (٢٣ عاماً) يعد أحد العوائق الرئيسية في تحسين حال الإنسان المصري فإن المجلس المشار إليه لم يستطع التوصية بإلغاء هذه الحالة -باعتبارها مطلباً شعبياً ملحاً وأحد أسباب انتهاك الحقوق والحريات في مصر.

٥- أن الجهود التي بذلها المجلس في سبيل احترام ومراعاة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ليست بالمستوى المطلوب وكان الأمل أن يسعى المجلس خلال هذه المدة الفائتة لتغيير صورة هذه الحقوق، كما أن المجلس أخفق في تقديم حلول مشكلات البطالة والفساد وغسيل الأموال والفقر والتلوث البيئي وحرية الصحافة والمحاكم الاستثنائية وحق تكوين الأحزاب وإن كان قد قدم تقارير عن أوضاع الانتخابات وأعلن تأييده لحق المنظمات في المراقبة.

٦- أن المجلس لم يقوم بدور فعال في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المدني ودور التربية والجامعات ولم يقوم بإنشاء فروع له في المحافظات والسجون وأقسام الشرطة وغيرها.

والأمل أن يقوم المجلس الجديد بدور فعال -للعمل على تشجيع احترام حقوق الإنسان والمشاركة بدور حثيث في الجهود المبذولة حالياً في الإصلاح الدستوري وتطوير القوانين وتعزيز سائر الحريات وحمايتها.



القضاء وحقوق الإنسان

لا شك أن كل ما يذكر عن حقوق الإنسان وعن النصوص والقوانين والمواثيق وكل ما يقال عن المجالس والهيئات والمؤسسات لن يكون له معنى أو قيمة أو ضمان إذا لم يسانده قضاء مستقل قوى نزيه.. لا يحكمه سوى الصوت النابع من نبض الجماهير وتحقيق المصلحة العليا للوطن.

ولهذا قيل: القضاء حارس للحريات، وهو مبدأ ظهر منذ القرن التاسع عشر في فرنسا -بأن القاضى هو حارس الحرية الشخصية ويمارس القضاء حمايته للحرية بكافة الضمانات التى يقرها القانون لحمايتها فى مواجهة خطر التعسف أو التحكم والحماية القانونية للحرية لا تكون بمجرد إصدار القوانين وإنما بالتعرف على مبادئها وتطبيقها وهو ما لا يتحقق إلا بسلطة مستقلة كل الاستقلال عن غيرها من سلطات الدولة..

وقد أشرنا من قبل إلى السلطة القضائية المنوط بها حماية الأفراد مما يقع عليهم من اعتداءات أو انتهاكات وفقاً للقوانين وخاصة ما يخص الشرعية الإجرائية والشرعية الدستورية والتي تشكل أساساً أو تعارضاً لمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

موقف القضاء الدستورى من الحقوق والحريات:

وغنى عن البيان أن المحكمة الدستورية بدورها تختص بتفسير النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات العامة فى ضوء المواثيق الدولية والقواعد المستقرة فى الدول الديمقراطية.. وقد أكدت فى أحد أحكامها أن ما قررتة المادة ٦٧ من الدستور يتفق مع ما نص عليه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى مادتيه العاشرة والحادية عشر وأضاف المحكمة أن هذه القاعدة قد استقر العمل على تطبيقها فى الدول الديمقراطية^(١).

(١) للمحكمة الدستورية انشئت بمقتضى الدستور (المواد ١٧٤-١٧٨) بمقتضى القانون ٨١ لسنة ٦٩ المعدل بالقانون ٤٨ لسنة ٧٩ وهى هيئة قضائية مستقلة تختص بالرقابة على دستورية القوانين وتفسير النصوص التشريعية والفصل فى تنازع الاختصاص من الجهات القضائية أو عند صدور حكمين نهائين متناقضين. ويتمتع أعضاؤها بالحصانة وضمانات رجال القضاء.. وتصدر قراراتها من دائرة سباعية ويتولى التحضير أمام المحكمة هيئة مفوضين.

وستتناول أهم الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية والمتعلقة بمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فيما يلي:

المبادئ التي قررتها المحكمة الدستورية في شأن تنظيم الحقوق:
استقر قضاء المحكمة على المبادئ الآتية:

١- تنظيم الحقوق سلطة المشرع:

مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون- وبقدر تعلقه بالحدود التي تباشر فيها هذه المحكمة ولايتها مؤداه، وعلى ما جرى عليه قضاؤها، أنه لا يجوز أن تخل السلطان التشريعي أو التنفيذية في مجال مباشرتهما لاختصاصاتهما التي نص عليها الدستور بالحماية المتكافئة للحقوق جميعها، سواء في ذلك تلك التي قررها الدستور أو التي ضمنها المشرع، ومن ثم كان هذا المبدأ عاصماً من النصوص القانونية التي يقيم بها المشرع تمييزاً غير مبرر تتنافر به المراكز القانونية التي تتماثل عناصرها، فلا تكون وحدة بنيانها مدخلاً لوحدة تنظيمها، بل تكون القاعدة القانونية التي تحكمها إما مجاوزة باتساعها أوضاع هذه المراكز أو قاصرة بمداها عن استيعابها.

والأصل في سلطة المشرع في مجال تنظيم الحقوق -على ما جرى به قضاء هذه المحكمة- هو إطلاقها ما لم يقيد الدستور بقيود معينة تبين تخوم الدائرة التي لا يجوز أن يتدخل المشرع فيها هادماً لتلك الحقوق أو مؤثراً في محتواها بما ينال منها، فلا يكون تنظيم المشرع لحق ما سليماً من زاوية دستورية إلا فيما وراء هذه الحدود، فإن اقتحمها بدعوى تنظيمها انحل ذلك عدواناً عليها، ولئن كان الدستور -بنص المادة ١٢٢ منه- قد فوض السلطة التشريعية في تقرير قواعد منح المعاش إلا أنه من المقرر -على ما جرى به قضاء هذه المحكمة- أن الحق في المعاش -إذا توافر أصل استحقاقه، فإنه ينهض التزاماً على الجهة التي تقرّر عليها مترتباً في ذمتها بقوة القانون [القضية ٩٩ لسنة ٢٠ ق ١٩٩٠/١٢/٤].

٢- الحرية النقابية:

من المقرر في قضاء المحكمة الدستورية العليا، أن حق العمال في تكوين تنظيمهم النقابي، وكذلك حرية النقابات ذاتها في إدارتها لشئونها، بما في ذلك إقرار القواعد التي تنظم من خلالها اجتماعاتها وطرائق عملها وتشكيل أجهزتها الداخلية، ومساءلتها لأعضائها عما يقع منهم مخالفاً لنظمها، لا ينفصلان عن انتهاجها الديمقراطية أسلوباً وحيداً ينبسط على نشاطها ويكفل بناء تشكيلاتها وفق الإرادة الحرة للعمل المنضمين إليها، بغض النظر عن آرائهم ومعتقداتهم أو توجهاتهم؛ ولا يجوز بوجه خاص إرهاب ذلك بقيود تعطل مباشرة النقابات لوظائفها؛ ولا أن يكون تمتعها بالشخصية الاعتبارية معلقاً على قبولها الحد من ممارستها؛ ولا أن يكون تأسيسها موقوفاً على إذن من الجهة الإدارية، ولا أن تُحل هذه نفسها محل المنظمة النقابية فيما تراه أكفل لتأمين مصالح أعضائها والنضال من أجلها، ومن ثم تنحل الحرية النقابية إلى قاعدة أولية في التنظيم النقابي تمنحها بعض الدول -ومن بينها جمهورية مصر العربية- قيمة دستورية في ذاتها؛ لتكفل لكل عامل حق الانضمام إلى المنظمة النقابية التي يطمئن إليها، وفي انتقاء واحدة أو أكثر من بينها ليكون عضواً فيها، وكذلك في أن يعدل عن البقاء في أى منها منهياً عضويته بها، أو أن ينزل عنها جميعاً إذا شاء [القضية ١٩٥ لسنة ١٩ ق دستورية ٢٠١/٦/٢].

٣- حرية التعبير [الحرية الأصل والصحافة أهم صورها]:

قالت المحكمة: إن ضمان الدستور القائم -بنص المادة ٤٧ التي رددت ما اجتمعت عليه الدساتير المقارنة- لحرية التعبير عن الآراء والتمكين من عرضها ونشرها سواء بالقول أو بالتصوير أو بطباعتها أو بتدوينها وغير ذلك من وسائل التعبير، قد تقرر بوصفها الحرية الأصل التي لا يتم الحوار المفتوح إلا في نطاقها، ذلك أن ما توخاه الدستور من خلال ضمان حرية التعبير -وعلى ما اطرده عليه قضاء هذه المحكمة- هو أن يكون التماس الآراء والأفكار وتلقيها عن

الغير ونقلها غير منحصر في مصادر بذواتها تحد من قنوتها، بل قصد أن تترامى آفاقها، وأن تعدد مواردها وأدواتها، سعيًا لتعدد الآراء، ومحورًا لكل انجاء، بل إن حرية التعبير أبلغ ما تكون أثرًا في مجال اتصالها بالشئون العامة، وعرض أوضاعها تبيانًا لنواحي التقصير فيها، فقد أراد الدستور بضمائها أن تهيمن على مظاهر الحياة في أعماق منابثها، بما يحول بين السلطة وفرض وصايتها على العقل العام. وألا تكون معاييرها مرجعًا لتقييم الآراء التي تتصل بتكوينه ولا عائقًا دون تدفقها، ومن ثم لم يعد جائزًا تقسيد حرية التعبير وتفاعل الآراء التي تتولد عنها بأغلال تعوق ممارستها، سواء من ناحية فرض قيود مسبقة على نشرها أو من ناحية العقوبة اللاحقة التي تسوخى قمعها؛ إذ يتعين أن ينقل المواطنون من خلالها -وعلانية- تلك الأفكار التي تجول في عقولهم ويطرحونها عزمًا -ولو عارضتها السلطة العامة- إحدائًا من جانبهم -وبالوسائل السلمية- لتغيير قد يكون مطلوبًا، ومن ثم وجب القول بأن حرية التعبير التي كفلها الدستور هي القاعدة في كل تنظيم ديمقراطي، فلا يقوم إلا بها، ولا ينهض مستويًا إلا عليها، وما الحق في الرقابة الشعبية النابعة من يقظة المواطنين المعنيين بالشئون العامة، الحريصين على متابعة جوانبها، وتقرير موقفهم من سلبياتها إلا فرع من حرية التعبير ونتاج لها، وهي التي ترتد في حقيقتها إلى الحرية الأم وهي الحرية الشخصية التي فطر الله الناس عليها لا تبديل لخلق الله، ومن أجل هذا جعلها الدستور مصونة فلا تمس [القضية رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ٥ مايو سنة ٢٠٠١].

حرية التعبير «حرية الصحافة»: كفالتها:

تعد حرية الصحافة من أهم صور حرية التعبير -كفالة الدستور لها بحظر الرقابة على الصحف أو إنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري- تأكيد الدستور عند تعديله سنة ١٩٨٠ على مبدأ حرية الصحافة واستقلالها -استلزام أن تؤدي الصحافة رسالتها في خدمة المجتمع في إطار مقوماته الأساسية والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة.

حرية الصحافة «إصدار الصحف- المجلس الأعلى للصحافة»:

حرية الصحافة تعتبر مجردة من أى قيمة إذا لم تقترن بحق إصدار الصحف - ضمان الدستور لحرية الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأحزاب السياسية فى إصدار الصحف وملكيتهما طبقاً للقانون- أقام الدستور المجلس الأعلى للصحافة باعتباره الجهة الإدارية القائمة على شئونها بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها؛ مقيداً إياه بعدم إهدار هذه الحرية أو الافتئات على استقلال الصحافة [الحكم السابق].

٤- حق تأليف الجمعيات «حرية الاجتماع»:

المواثيق الدولية قد اهتمت بالنص على حق الفرد فى تكوين الجمعيات ومن ذلك المادة ٢٠ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى تمت الموافقة عليه وإعلانه بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠/١٢/١٩٤٨، والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذى حظر -بص فقرته الثانية من المادة ٢٢- أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التى ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية فى مجتمع ديمقراطى لصيانة الأمن القومى أو السلام العام أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. كما عُنيّت الدساتير المقارنة بالنص على هذا الحق فى وثائقها، فهو مستفاد مما تضمنته التعديل الأول الذى أدخل على دستور الولايات المتحدة الأمريكية فى ١٥/١٢/١٧٩١، والذى قرر الحق فى الاجتماع، ونص عليه صراحة الدستور القائم فى كل من: ألمانيا والأردن وتركيا ولبنان وتونس والمغرب والكويت واليمن وسوريا والبحرين والجزائر. وجرى كذلك الدساتير المصرية المتعاقبة -ابتداء من دستور سنة ١٩٢٣، وانتهاء بالدستور الحالى- على كفالة الحق فى تأليف الجمعيات، وهو ما نصت عليه المادة ٥٥ من دستور ١٩٧١ بقولها إن «للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين فى القانون...».

إن الدستور حرص على أن يفرض على السلطتين التشريعية والتنفيذية من القيود ما ارتآه كفيلاً بصون الحقوق والحريات العامة -وفى الصدارة منها حرية الاجتماع-

كى تقتحم إحداهما المنطقة التى يحميها الحق أو الحرية، أو تتداخل معها، بما يحول دون ممارستها بطريقة فعالة، وكان تطوير هذه الحقوق والحريات وإتمامها من خلال الجهود المتواصلة الساعية لإرساء مفاهيمها الدولية وبين الأمم المتحدة، مطلباً أساسياً توكيداً لقيمها الاجتماعية، وتقديراً لدورها فى مجال إشباع المصالح الحيوية المرتبطة بها، وقد واكب هذا السعى وعززه بروز دور المجتمع المدني ومنظّماته - من أحزاب وجمعيات أهلية ونقابات مهنية وعمالية - فى مجال العمل الجمعى.

٥- حق الانتخاب والترشيح والإشراف عليها:

نص الدستور فى المادة (٦٢) منه -التي وردت فى الباب الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة- على أن «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى» ومفاد ذلك أن حق الترشيح وحق الانتخاب حقان مترابطان يتبادلان التأثير فيما بينهما، فلا يجوز أن تُفرض على مباشرة أيهما قيود يكون من شأنها المساس بمضمونهما مما يعوق ممارستهما بصورة جدية وفعالة وذلك ضماناً لحق المواطنين فى اختيار ممثليهم فى المجالس النيابية باعتبار أن السلطة الشرعية لا يفرضها إلا الناخبون، وكان هذان الحقان لازمين لزوماً حتماً لإعمال الديمقراطية فى محتواها المقرر دستورياً ولضمان أن تكون المجالس النيابية كاشفة فى حقيقتها عن الإرادة الشعبية ومعبرة تعبيراً صادقاً عنها؛ لذلك لم يقف الدستور عند مجرد النص على حق كل مواطن فى مباشرة تلك الحقوق السياسية، وإنما جاوز ذلك إلى اعتبار مساهمته فى الحياة العامة واجباً وطنياً يتعين القيام به فى أكثر المجالات أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية التى تعتبر قواماً لكل تنظيم يرتكز على إرادة الناخبين. ولئن كانت المادة ٦٢ من الدستور قد أجازت للمشرع العادى تنظيم تلك الحقوق السياسية إلا أنه يتعين دوماً ألا يتعارض التنظيم التشريعى لها مع نصوص الدستور الأخرى، وإنما يلزم توافقه مع الدستور فى عموم قواعده وأحكامه.

إن الدستور القوائم أورد في مادته الثامنة والثمانين نصاً غير مسبوق لم تعرفه الدساتير المصرية من قبل، إذ نص على أن «يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء على أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية مما يقطع أن المشرع الدستوري -احتفاءً منه بعملية الاقتراع- بحسبانها جوهر حق الانتخاب- أراد أن يخضعها لإشراف أعضاء من هيئة قضائية ضماناً لمصداقيتها ويلوفاً لغاية الأمر منها، باعتبار أن هؤلاء هم الأقدر على ممارسة هذا الإشراف بما جبلوا عليه من الحيطة وعدم الخضوع لغير ضمايرهم -وهو ما تمسوا عليه خلال قيامهم بأعباء أمانتهم الرفيعة- حتى يتمكن الناخبون من اختيار ممثليهم في مناخ تسوده الطمأنينة؛ على أنه لكي يؤتى هذا الإشراف أثره فإنه يتعين أن يكون إشرافاً فعلياً لا صورياً أو متحلاً، وإذا كانت عملية الاقتراع تجري -وفقاً لأحكام القانون في اللجان الفرعية- فقد غداً لزماً أن تحاط هذه العملية بكل الضمانات التي تكفل سلامتها وتجنبها احتمالات التلاعب بتنتائجها، تدعيماً للديمقراطية التي يحتل منها حق الاقتراع مكاناً علياً حسبانه كافلاً لحرية الناخبين في ممثليهم في المجالس النيابية لتكون السيادة للشعب باعتباره وحده مصدر السلطات وفقاً للمادة الثالثة من الدستور.

مفاد نص المادة ٨٨ من الدستور أمران: أولهما: أن المشرع الدستوري فوض المشرع العادى في تحديد الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الشعب، كما فوضه أيضاً في بيان أحكام الانتخاب والاستفتاء وكل منهما يتضمن مراحل متعددة؛ وثانيهما: أنه يشترط بنص قاطع الدلالة لا يحتمل لبساً في تفسيره أن يتم الاقتراع -وهو مرحلة من مراحل الانتخاب والاستفتاء- تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية. فليس ثمة تفويض من الدستور للمشرع العادى في هذا الشأن، وإنما يتعين عليه أن يلتزم بهذا القيد الدستوري.

ومن المقرر، أن عبارة النص تؤخذ على معناها اللغوى، ما لم يكن لها مدلول اصطلاحى يصرفها إلى معنى آخر. وإذا كان لا خلاف، على أن الاقتراع هو تلك العملية التي تبدأ بإدلاء الناخب بصوته لاختيار من يمثله بدءاً من تقديمه بطاقته

الانتخابية وما يثبت شخصيته إلى رئيس لجنة الانتخابات؛ مروراً بتسليمه بطاقة الاختيار، وانتهاء بإدلائه بصوته في سرية لاختيار أحد المرشحين، أو العدد المطلوب منهم [القضية ١١ لسنة ١٣ ق جلسة ٨ يوليو سنة ٢٠٠٠].

استقلال القضاء:

١- جرى قضاء هذه المحكمة على أن استقلال السلطة القضائية وإن كان لازماً لضمان موضوعية الخضوع للقانون، والحصول من يلوذون بها على الترضية القضائية التي يطلبونها عند وقوع عدوان على حقوقهم وحرياتهم. إلا أن حيدة تلك السلطة عنصر فاعل في صون رسالتها لا تقل شأنًا عن استقلالها بما يؤكد تكاملهما؛ ذلك أن استقلال السلطة القضائية يعنى أن تعمل بعيداً عن أشكال التأثير الخارجى التى توهن عزائم رجالها فيميلون معها عن الحق إغواء وإرغاماً، ترغيباً أو تهريباً، فإذا كان انصرافهم عن إنفاذ الحق تحاملاً من جانبهم على أحد الخصوم وانحيازاً لغيره، كان ذلك منافياً لضمانة التجرد عند الفصل فى الخصومة القضائية، ولحقيقة أن العمل القضائى لا يجوز أن يشير ظللاً قائمة حول حيده، فلا يطمئن إليه متقاضون داخلهم الريب فيه بعد أن صار نائياً عن القيم الرفيعة للوظيفة القضائية يؤيد ذلك:

أولاً: أن استقلال السلطة القضائية، وحيدتها ضمانتان تنصبان معاً على إدارة العدالة بما يكفل فعاليتها، وهما بذلك متلازمان، وإذا جاز القول -وهو صحيح- بأن الخصومة القضائية لا يستقيم الفصل فيها حقاً وعدلاً إذا خالطتها عوامل تؤثر فى موضوعية القرار الصادر بشأنها، فقد صار أمراً مقضياً أن تتعادل ضمانتا استقلال السلطة القضائية وحيدتها فى مجال اتصالهما بالفصل فى الحقوق انتصافاً، لتكون لهما معاً القيمة الدستورية ذاتها. فلا تعلق لإحداهما على آخرهما أو تجبها، بل تضامنان تكاملاً، وتكافؤاً قدرًا.

ثانياً: أن ضمانة الفصل إنصافاً فى المنازعات على اختلافها وفق نص المادة (٦٧) من الدستور، تمتد بالضرورة إلى كل خصومة قضائية، أيًا كانت طبيعة

موضوعها - جنائياً كان أو مدنياً أو تاديبياً - أو متعلقة بإخلال عضو هيئة قضائية بالثقة والاعتبار اللازمين لاستمراره في عمله القضائي، أو متصلة بضعف أدائه ونزوله عن المستوى المقبول. إذ إن التحقيق في هذه الخصومات وحسمها إنما يتعين إسناده إلى جهة قضاء أو هيئة قضائية منحها القانون اختصاص الفصل فيها بعد أن كفل استقلالها وحيدتها [القضية رقم ١٥١ لسنة ٢١ ق ٩ سبتمبر سنة ٢٠٠٠].

ثالثاً: وقالت إن حق التقاضي المنصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور، مؤداه أن لكل خصومة -في نهاية مطافها- حلاً منصفاً يمثل الترضية القضائية التي يقتضيها رد العدوان على الحقوق المدعى بها، وتقتضض هذه الترضية أن يكون مضمونها موافقاً لأحكام الدستور، وهي لا تكون كذلك إذا كان تقريرها عائداً إلى جهة أو هيئة تفقر إلى استقلالها أو حيدتها أو هما معاً. ذلك أن هاتين الضمانتين -وقد فرضهما الدستور على ما تقدم- تعتبران قيداً على السلطة التقديرية التي يملكها المشرع في مجال تنظيم الحقوق، ومن ثم يلحق البطلان كل تنظيم تشريعي للخصومة القضائية على خلافهما.

رابعاً: أن إعلان المبادئ الأساسية في شأن استقلال القضاء التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقراريها الصادرين في ١٩٨٥/١/٢٩ و ١٩٨٥/١٢/١٣ قد أكد أن المنازعات التي تدخل في اختصاص السلطة القضائية. ينبغي الفصل فيها بطريقة محايدة؛ وعلى ضوء وقائعها ووفقاً لحكم القانون بشأنها؛ مع تجرد قضائتها من عوامل التأثير والتحريض، وكذلك من كل صور الضغوط أو التهديد أو التدخل غير المشروع -مباشراً كان أم غير مباشر- وأياً كان مصدرها أو سببها.

وحيث إن إخلال أحد أعضاء السلطة القضائية بالثقة والاعتبار اللذين ينبغي توافرهما فيه أو خروجه على واجبات وظيفته ومقتضياتها، يتعين في الحالين أن يكون مسبوقاً بتحقيق متكامل، واف وأمين. فإذا ما استكمل التحقيق عناصره، وكان واضحاً بعدم صلاحية العضو أو كان للتهمة معينها من الأوراق، كان عرض

أمره على الجهة التي أولاهها المشرع مسؤولية الفصل فيه لازماً، وذلك بشرطين؛ أولهما: أن تكون قضائية في تشكيلها وضماناتها، وثانيهما: ألا يكون من بين أعضائها من اتصل بإجراء سابق على توليها لمهامها سواء كان تحقيقاً أو اتهاماً.

خضوع الدولة للقانون

مفهوم مبدأ خضوع الدولة للقانون:

وإذا كان الدستور قد نص في المادة ٦٥ منه على خضوع الدولة للقانون، دالاً بذلك على أن الدولة القانونية هي التي تتقيد في كافة مظاهر نشاطها -وأيًا كانت طبيعة سلطاتها- بقواعد قانونية تعلق عليها، وتكون بذاتها ضابطاً لأعمالها وتصرفاتها في أشكالها المختلفة، باعتبار أن ممارسة السلطة لم تعد امتيازاً شخصياً لأحد ولكنها تُبأشر نيابة عن الجماعة ولصالحها؛ ومن ثم فقد أضحي مبدأ خضوع الدولة للقانون مقترناً بمبدأ مشروعية السلطة هو الأساس الذي تقوم عليه الدولة القانونية، متى كان ذلك، وكان الدستور يؤكد في المادة ٧٣ منه مسؤولية رئيس الجمهورية عن احترام الدستور وسيادة القانون ورعاية الحدود بين السلطات فإنه إذا ما قرر ملاءمة إصدار قرار بقانون لمواجهة أحد الأخطار التي أشارت إليها المادة ٧٤ من الدستور فإن هذه السلطة تكون مقيدة بالضوابط المقررة لممارسة هذا الاختصاص التشريعي الاستثنائي وأخصها تلك التي تضمنتها المادة ١٤٧ من الدستور، ذلك أن ما تقرره المادة ٧٤ من سلطات لرئيس الجمهورية لمواجهة الأخطار المشار إليها فيها، لا يعنى الترخيص في تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تضمنتها مبادئ الدستور الأخرى وفي مقدمتها ألا تمارس السلطة التنفيذية شيئاً من الوظيفة التشريعية إلا على سبيل الاستثناء وفي الحدود الضيقة التي أجاز فيها الدستور ذلك في المادة ١٤٧ منه.

السبب الذي حدا برئيس الجمهورية لإصدار القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ بإضافة بند جديد إلى المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ لا يشكل بذاته حالة ضرورة تدعو رئيس الجمهورية إلى مباشرة

سلطة التشريعية الاستثنائية المقررة بالمادة ١٤٧ من الدستور، فإن هذا القرار وقد صدر استناداً إلى هذه المادة وعلى خلاف الأوضاع المقررة فيها، يكون مشوباً بمخالفة الدستور، ولا ينال مما تقدم قالة إن مجلس الشعب وقد أقر القرار بقانون المطعون فيه، فإنه بذلك يكون قد طهره عما شابه من عيوب دستورية، لذلك أن إقرار مجلس الشعب له لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستورى الذى لازم صدوره. كما أنه ليس له من شأن هذا الإقرار فى ذاته أن يقلب به القرار بقانون المذكور إلى عمل تشريعى جديد [القضية رقم ١٥ لسنة ١٨ ق دستورية جلسة ١٩٩٩/١/٢].

حالة الضرورة:

١- إن الدساتير المصرية المتعاقبة بدءاً بدستور سنة ١٩٢٣ وانتهاءً بالدستور القائم تفصح جميعها عن اعتناقها لنظرية الضرورة وتضمينها لأحكامها فى صلبها تمكيناً للسلطة التنفيذية -حال غيبة السلطة التشريعية- من مواجهة أوضاع قاهرة أو ملحة تطرأ خلال هذه الفترة الزمنية وتلجئها إلى الإسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فى شأنها، ومن ثم يكون تدخلها بهذه التدابير، وتطبيقاً لها، مبرراً بحالة الضرورة ومستنداً إليها، وبالقدر الذى يكون متناسباً مع متطلباتها، بوصفها تدابير من طبيعة استثنائية. وقد حرص المشرع الدستورى على أن يضع لهذه السلطة الاستثنائية -فى مجال ممارسة الوظيفة التشريعية- من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها إلى ممارسة تشريعية مطلقة تغفل بها السلطة التنفيذية على الولاية التشريعية المعقودة دستورياً لمجلس الشعب. ذلك أن نصوص الدستور إنما تمثل القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التى يتعين التزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الأمرة وأحقها بالنزول على أحكامها. وهذه القواعد والأصول هى التى يرد إليها الأمر فى تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخرى لا تدخل فى نطاقها بل تعد استثناء من الأصل العام الذى يقضى بانحصار نشاطها فى المجال الذى يتفق مع طبيعة وظيفتها. وإذا كانت هذه الأعمال

الاستثنائية قد أوردتها الدستور على سبيل الحصر والتحديد وبين بصورة تفصيلية ضوابط وحدود ممارستها -كقيد على مبدأ الفصل بين السلطات الذي التزمه الدستور الحالي الصادر عام ١٩٧١ منحاذاً بذلك إلى القيم الديمقراطية في الدول المتحضرة- فقد تعين على كل سلطات الدولة أن تلتزم تلك الحدود الضيقة وأن تردّها إلى ضوابطها الدقيقة الصارمة التي عينها الدستور، وإلا كان عملها مخالفاً للدستور مما يخضعه للرقابة القضائية التي عهد بها إلى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها، بغية الحفاظ على مبادئه وصون أحكامه من الخروج عليها.

٢- إن سن القوانين عمل تشريعي تختص به السلطة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقاً للمادة ٨٦ من الدستور. ولئن كان الأصل أن تتولى هذه السلطة بذاتها مباشرة هذه الوظيفة التي أسندها الدستور لها، وأقامها عليها، إلا أن الدستور قد وازن بين ما يقتضيه الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من تولى كل منهما لوظائفها في المجال المحدد لها أصلاً، وبين ضرورة المحافظة على كيان الدولة وإقرار النظام في ربوعها إزاء ما قد تواجهه في غيبة مجلس الشعب من مخاطر تلوح نذرها أو تشخص الأضرار التي تواجها، يستوى في ذلك أن تكون هذه المخاطر من طبيعة مادية أو أن يكون قيامها مستنداً إلى ضرورة تدخل الدولة بتنظيم تشريعي يكون لازماً بصورة عاجلة لا تحتل التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب. وتلك هي حالة الضرورة التي اعتبر الدستور قيامها من الشرائط التي تطلبها لمزاولة هذا الاختصاص الاستثنائي، ذلك أن الاختصاص المخول للسلطة التنفيذية في هذا النطاق لا يعدو أن يكون استثناء من أصل قيام السلطة التشريعية على مهمتها الأصلية في المجال التشريعي. إذ كان ذلك، وكانت التدابير العاجلة التي تسخنها السلطة التنفيذية لمواجهة حالة الضرورة نابعة من متطلباتها، فإن انفكاكها عنها يوقعها في حومة المخالفة الدستورية، ذلك أن توفر حالة الضرورة -بضوابطها الموضوعية التي لا تتقبل السلطة التنفيذية بتقديرها- هي علة اختصاصها بمواجهة الأوضاع الطارئة والضاغطة بتلك التدابير العاجلة، بل هي مناط مباشرتها لهذا الاختصاص [القضية ١٥ لسنة ٩٨ ق دستور ية ١٣٢].

التضامن الاجتماعي وعمل المرأة:

من المقرر أن عمل المرأة في مجتمعها -وأيًا كانت الصورة التي يتخذها- هو من الحقوق التي كفلها الدستور لها بمراعاة التوفيق بين هذا العمل وواجباتها قبل أمرتها. فلذا منعها المشرع -بغير سند موضوعي مبرر- من الحصول على حصة كاملة من الأرض الزراعية -شأنها شأن العاملين من الرجال- فإن القول بتكافئهم في الفرص التي أتاحتها هذه الجهة لنيلها، أو بتساويهما في شروط النفاذ إليها، ينحل بهتانًا يؤكد أن القرار رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٩١ المشار إليه، ما كفل للعاملين ميزة الحصول على أراض زراعية تملكها جهة عملهم، وتقوم بتوزيعها عليهم، بعيدًا عن الأغراض التي ربط بها، وأخصها استثارة اهتمامهم بالتنمية الزراعية تطويرًا لها. ولا يلتزم وهذه الأغراض، إنكار حق المرأة كاملاً في تلك الميزة. ولو كانت مستوفية شرائطها، وإلا كان هذا الحرمان عدوانًا مبينًا.

ضمان الدستور للحق في الملكية الخاصة -على ما تقضى به المادتان ٣٢ و ٣٤ من الدستور- لا يقتصر على صون ما يكون قائمًا فعلاً من مصادرها، وإنما تمتد الحماية التي كفلها لهذه الملكية إلى فرص كسبها والأصل فيها هو الإطلاق - فلا يجوز تقييدها دون ما ضرورة تقتضيها مصلحة مشروعة، ويندرج تحتها قيد الحد الأقصى المقرر في شأن الملكية الزراعية عملاً بنص المادة ٣٧ من الدستور التي قصد بها أن يؤمن الفلاح والعامل الزراعي من صور الاستغلال على اختلافها. والعاملون بجهات التملك من الكادحين غالبًا، وفرصهم التي أتاحها المشرع للحصول منها على أراض زراعية، هي الطريق لتملكها وتميئتها، فإذا أغلق اعتسافًا دون أحدهم، كان ذلك إخلالًا بفرص كسبها.

تأسيس المواطنين لمجتمعهم على قاعدة التضامن الاجتماعي وفقًا لنص المادة ٧ من الدستور مؤداه تداخل مصالحهم لا تصادمها، وإمكان التوفيق بينها ومزاوجتها ببعض عند تعارضها بما يرضى القيم التي يؤمنون بها، فلا يتقدم على ضوئها فريق على غيره انتهازًا، ولا ينال قدرًا من الحقوق يكون بها -دون مقتضى- أكثر امتيازًا

من سواه، بل يتمتعون جميعاً بالحقوق عينها - التي تنكافأ مراكزهم القانونية قبلها- وبالوسائل ذاتها التي تُعينهم على ممارستها.

الفرص التي هيأها المشرع للعاملين في التنمية الزراعية - وأياً كان عددها- ينبغي دوماً أن تتحدد وفقاً لأسس موضوعية لا تباين تطبيقاتها. وما جرى به النص الطعين من ألا يخص العاملة من الأرض الزراعية سوى نصف الحصة المقررة للعاملين من الرجال، إذا كان زوجها عن لا يعملون بجهات التملك، مؤداه انتقاص حصتها دون أن يكون ذلك راجعاً إلى ضوابط موضوعية؛ بل اقتضاؤها تماماً عن فرص الحصول على حصة كاملة، فلا يكون الحرمان منها متصلاً بقواعد منطقية تطبقها جهة العمل في شأن من يطلبونها، بل إهداراً دائماً للحق فيها.

قالت المحكمة: إن حرية التعبير التي كفها الدستور، هي القاعدة في كل تنظيم ديمقراطي، لا يقوم إلا بها، ولا يعدو الإخلال بها أن يكون إنكاراً لحقيقة أن حرية التعبير لا يجوز فصلها عن أدواتها، وإن وسائل مباشرتها يجب أن ترتبط بغاياتها، فلا يعطل مضمونها أحد، ولا يناقض الأغراض المقصودة من إرسائها.

إن الدستور، حرص على أن يفرض على السلطين التشريعية والتنفيذية من القيود ما ارتأه كفيلاً بصون الحقوق والحريات العامة على اختلافها، كي لا تقتحم إحداهما المنطقة التي يحميها الحق أو الحرية، أو تتداخل معها، بما يحول دون ممارستها بطريقة فعالة، ولقد كان تطوير هذه الحقوق والحريات وإتمامها -من خلال الجهود المتواصلة الساعية لإرساء مفاهيمها الدولية بين الأمم المتحضرة- مطلباً أساسياً توكيداً لقيمتها الاجتماعية، وتقديراً لدورها في مجال إشباع المصالح الحيوية المرتبطة بها، ولردع كل محاولة للعدوان عليها، وفي هذا الإطار تزايد الاهتمام بالشئون العامة في مجالاتها المختلفة، وغدا عرض الآراء المتصلة بأوضاعها، وانتقاد أعمال القائمين عليها مشمولاً بالحماية الدستورية، تغلياً لحقيقة أن الشئون العامة، وقواعد تنظيمها وطريقة إدارتها، ووسائل النهوض بها، وثيقة الصلة بالمصالح المباشرة للجماعة، وهي تؤثر بالضرورة في تقدمها، وقد تنكس بأهدافها القومية، متراجعة بطموحاتها إلى الوراء.

وقالت أيضاً: يتعين أن يكون انتقاد العمل العام من خلال الصحافة أو غيرها من وسائل التعبير وأدواته، حقاً مكفولاً لكل مواطن، وأن يتم التمكين لحرية عرض الآراء وتداولها بما يحول -كأصل عام- دون إعاقته، وهى حرية يقتضيها النظام الديمقراطي، وليس مقصوداً بها مجرد أن يعبر عن ذاته، ولكن غايتها النهائية الوصول إلى الحقيقة، من خلال ضمان تدفق المعلومات من مصادرها المتنوعة، وعبر الحدود المختلفة، وعرضها فى آفاق مفتوحة تتوافق الآراء فى بعض جوانبها، أو تضامناً فى جوهرها، ليظهر ضوء الحقيقة جلياً من خلال مقابلتها ببعض.

من غير المحتمل أن يكون انتقاد الأوضاع المتصلة بالعمل العام، تبصيراً بنواحى التقصير فيه، مؤدياً إلى الإضرار بأية مصلحة مشروعة، وليس جائزاً بالتالى أن يكون القانون أداة تعوق حرية التعبير عن مظاهر الإخلال بأمانة الوظيفة، أو النيابة، أو الخدمة العامة، أو مواطن الخلل فى أداء واجباتها، ذلك أن ما يميز الوثيقة الدستورية، ويحدد ملامحها الرئيسية، هو أن الحكومة خاضعة لمواطنيها، ولا يفرضها إلا الناضجون، وكلما نكل القائمون بالعمل العام -تخاذلاً أو انحرافاً- عن حقيقة واجباتهم، مهدين الثقة العامة المودعة فيهم، كان تقويم اعوجاجهم حقاً وواجباً، مرتبطاً ارتباطاً عميقاً بالمباشرة الفعالة للحقوق التى تتركز فى أساسها على المفهوم الديمقراطى لنظام الحكم، ويندرج تحتها محاسبة الحكومة ومساءلتها، وإلزامها مراعاة الحدود والخضوع للضوابط التى فرضها الدستور عليها.

لا يعدو إجراء الحوار المفتوح حول المسائل العامة، أن يكون ضماناً لتبادل الآراء على اختلافها. ولئن صح القول بأن النتائج الصائبة هى حصيلة الموازنة بين آراء متعددة جرى التعبير عنها فى حرية كاملة، وأنها فى كل حال لا تمثل انتقاء من السلطة العامة لحلولى بذاتها، تستقل بتقديرها، وتفرضها عنوة؛ فإن من الصحيح كذلك أن الطبيعة الزاجرة للعقوبة التى توقعها الدولة على من يخلون بنظامها، لا تقدم ضماناً كافياً لصونه، وأن من الخطر فرض قيود ترهق حرية التعبير بما يصد المواطنين عن ممارستها، وأن الطريق إلى السلامة القومية، إنما يكمن فى ضمان

الفرص المتكافئة للحوار المقترح، لمواجهة أشكال من المعاناة -متباينة في أبعادها- وتقرير ما يناسبها من الحلول النابعة من الإرادة العامة.

إن انتقاد القائمين بالعمل العام -وإن كان مريراً- يظل متمتعاً بالحماية التي كفلها الدستور لحرية التعبير عن الآراء، بما لا يخل بالمضمون الحق لهذه الحرية، أو يجاوز الأغراض المقصودة من إرسائها. فقد بات أمراً محتوماً أن ينحاز الدستور إلى حرية النقاش والحوار في كل أمر يتصل بالشئون العامة، ولو تضمن انتقاداً حاداً للقائمين بالعمل العام، ولأن حوار القوة وإهدار لسلطات العقل، وحرية الإبداع والأمل والخيال. وهو في كل حال يولد رهبة تحول بين المواطن والتعبير عن آرائه، بما يعزز الرغبة في قمعها، ويكرس عدوان السلطة العامة المناوئة لها، مما يهدد في النهاية أمن الوطن واستقراره.

وليس جائزاً بالتالي، أن نفترض في كل واقعة جرى إسنادها إلى أحد القائمين بالعمل العام، أنها واقعة زائفة، أو أن سوء القصد قد خالطها، كذلك فإن الآراء التي تم نشرها في حق أحد ممن يباشرون جانباً من اختصاص الدولة، لا يجوز تقييمها منفصلة عما توجبه المصلحة العامة في أعلى درجاتها، من عرض انحرافاتهم، وأن يكون المواطنون على بينة من دخالها، ويتعين دوماً أن تنح لكل مواطن فرصة مناقشتها واستظهار وجه الحق فيها.

نص الدستور القائم في المادة ٤٧ على أن حرية الرأي مكفولة، وأن لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون؛ كافلاً بذلك حرية التعبير عن الرأي بمبدول جاء عاماً ليشمل التعبير عن الآراء في مجالاتها المختلفة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وقد عُنِيَ الدستور -مع ذلك- بإبراز الحق في النقد الذاتي والنقد البناء باعتبارهما ضمانين لسلامة البناء الوطني، مستهدفاً بذلك تأكيد أن النقد -وإن كان نوعاً من حرية التعبير- وهي الحرية الأصل التي يرتد النقد إليها ويندرج تحتها- إلا

أن أكثر ما يميز حرية النقد -إذا كان بناء- أنه في تقدير واضعى الدستور، ضرورة لازمة لا يقوم بدونها العمل الوطنى سويًا على قدميه. وما ذلك إلا لأن الحق فى النقد -وخاصة فى جوانبه السياسية- يعتبر إسهامًا مباشرًا فى صون نظام الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وضرورة لازمة للسلوك المنضبط فى الدول الديمقراطية، وحائلاً دون الإخلال بحرية المواطن فى أن «يعلم»، وأن يكون فى ظل التنظيم بالغ التعقيد للعمل الحكومى، قادراً على النفاذ إلى الحقائق الكاملة المتعلقة بكيفية تصرفه.

والطبيعة البناءة للنقد -التي حرص الدستور على توكيدها- لا يراد بها أن ترصد السلطة التنفيذية الآراء التي تعارضها لتحديد ما يكون منها فى تقديرها موضوعياً، إذ لو صح ذلك، لكان يبيد هذه السلطة أن تصدر الحق فى الحوار العام، وهو حق يتعين أن يكون مكفولاً لكل مواطن وعلى قدم من المساواة الكاملة. وما توخاه الدستور فى هذا المجال، هو ألا يكون النقد منظوياً على آراء تنعدم قيمها الاجتماعية، كذلك التى تكون غايتها الوحيدة شفاء الأحقاد والضغائن الشخصية، أو التى تكون منظوية على الفحش أو محض التعريض بالسمعة، كما لا تمتد الحماية الدستورية إلى آراء تكون لها بعض القيمة الاجتماعية، ولكن جرى عنها على نحو يصادر حرية النقاش أو الحوار، كذلك التى تتضمن الحُص على أعمال غير مشروعة تلابسها مخاطر واضحة تتعرض لها مصلحة حيوية.

كذلك فإن الطبيعة البناءة للنقد، لا تفيد لزوماً رصد كل عبارة احتواها مطبوع، وتقييمها -منفصلة عن سياقها- بمقاييس صارمة، ذلك أن ما قد يراه إنسان صواباً فى جزئية بذاتها، قد يكون هو الخطأ بعينه عند آخرين، ولا شبهة فى أن المدافعين عن آرائهم ومعتقداتهم كثيراً ما يلجأون إلى المغالاة، وأنه إذا أريد حرية التعبير أن تنفس فى المجال الذى لا يمكن أن تحيا بدونه، فإن قدرًا من التجاوز يتعين التسامح فيه، ولا يسوغ بحال أن يكون الشطط فى بعض الآراء مستوجبا إعاقه تداولها.

وحيث إن المادة ٦٢ من الدستور . التي وردت في الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن: «المواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني» ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها، لضمان اسهامهم في اختيار قياداتهم وممثلهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسة تلك الحقوق، وإنما جاوز ذلك إلى اعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسته لها، واجبا وطنيا يتعين عليه القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية، ومن ثم فإن إهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة لأحكام الدستور ممثلة في المادة ٦٢ منه .

وحيث إنه لما كان مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، حسبما يبين من عبارتها المطلقة، حرمان فئة من المواطنين من حقهم في الانتماء إلى الأحزاب السياسية، ومن مباشرة الحقوق والأنشطة السياسية كافة، حرمانا مطلقا ومؤبدا، بما يتطوى على إهدار لأصل تلك الحقوق، ويشكل بالتالي اعتداءً عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥، ٦٢ من الدستور.

وحيث إنه لا يقدح في هذا النظر، ما ذهبت إليه الحكومة من أن النص المطعون عليه يسانده ما قدره المشرع من استبعاد من أفسدوا الحياة السياسية قبل الثورة من ممارسة أى نشاط سياسى وذلك في إطار السلطة التقديرية المخولة له إعمالا للتفويض الدستوري الذى تضمنته المادتان ٥، ٦٢ من الدستور عندما أحوالتا تنظيم الأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية إلى القانون، دون وضع قيود محددة لهذا التنظيم، ذلك أنه وإن كان الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية، وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد إلى ملاءمة إصدارها، إلا أن هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود

والضوابط التي نص عليها الدستور، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين في الانتماء إلى الأحزاب السياسية، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية، ينبغي ألا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النص الطعون عليه، إذ تعرض لحقوق عامة كفلها الدستور، وحرمة فئة من المواطنين منها حرماناً مطلقاً ومؤبداً على ما سلف بيانه مجاوزاً بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق، الأمر الذي يحتم إخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية.

وحيث إنه لما تقدم، يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، ولما كانت باقى أحكام هذه المادة مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة الأولى المشار إليها، بما مؤداه ارتباط فقرات المادة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل الفصل أو التجزئة، ومن ثم فإن عدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة وإبطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط إبطال باقى فقرات المادة المشار إليها مما يستوجب الحكم بعدم دستورتها برمتها. وقضت المحكمة بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي.

ثانياً: حق التقاضى

قضت المحكمة الدستورية المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن «التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي... ويحظر النص في القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء». وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع فى توكيد الرقابة القضائية على

القرارات الإدارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات، وقد ردد النص المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتي ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها.

وحيث إن الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه. ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها - ينطوي على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرّموا من هذا الحق.

وحيث إن القرارات والأعمال التي تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة - المنصوص عليها في المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ - هي قرارات وأعمال تصدر عن تلك الجهة باعتبارها سلطة عامة بقصد إحداث مركز قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة، فتكون لها صفة القرارات والأعمال الإدارية وتنسب عليها رقابة القضاء، ومن ثم فإن المادة الثامنة من هذا الأمر إذ تقضى بعدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أية دعوى على الحكومة أو موظفيها أو الرقيب العام بسبب أى إجراء اتخذ تنفيذا لأعمال الرقابة المشار إليها - وهي أعمال وقرارات إدارية على ما سلف البيان - تكون قد انطوت على مصادرة لحق التقاضي وإخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠، ٦٨ من الدستور.

ثالثًا: في فني مجال حقوق المواطن وحرياته الأساسية:

أوردت في أسباب أحكامها أن مضمون القاعدة القانونية التي تسمو في الدولة القانونية، وتقيّد هي بها، إنما يتحدد في ضوء مستوياتها التي التزمته الدول

الديمقراطية باطراد في مجتمعاتها، واستقر العمل على انتهاجها، وبالتالي لا يجوز للدولة القانونية أن تنزل بالحماية التي توغرها لحقوق مواطنيها وحرياتها عن الحدود الدنيا لمطالباتها المقبولة بوجه عام في الدول الديمقراطية ولا أن تفرض على تمتعهم بها أو مباشرتهم لها قيوداً تكون في جوهرها أو مدها مجافية لتلك التي درج العمل في النظم الديمقراطية على تطبيقها، بل إن خضوع الدولة للقانون محدد في ضوء مفهوم ديمقراطي مؤداه ألا تخل تشريعاتها بالحقوق التي يعتبر التسليم بها في الدول الديمقراطية مفترضاً أولياً لقيام الدولة القانونية وضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة.

الحكم الصادر في القضية ٢٢ لسنة ٨ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٢/١/٤ .
[نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٣].

رابعاً: في مجال تنظيم الحقوق والحرريات العامة:

أشارت إلى أن السلطة التقديرية التي يملكها المشرع في هذا المجال لا يجوز أن تنال من الحق محل الحماية الدستورية بالنقص أو الانتقاص وأن ممارسة المشرع للسلطة التقديرية في هذا المجال يكفى فيه أن يكون التنظيم مستهدفاً أغراضاً يقتضيها الصالح العام.

[الحكم الصادر في القضية رقم ١٦ لسنة ١٥ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٥/١/١٤ والنشور بالعدد رقم (٦) في ١٩٩٥/٢/٩].

خامساً: عن حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية:

أوردت أن حقوق الإنسان وحرياته التي كفلها الدستور لا يجوز عزلها عن بعض أو تجزئتها - إذ من المتعين توافق هذه الحقوق لتتكامل بها الشخصية الإنسانية في أكثر توجهاتها عمقا ونبلاً، وأن الأصل في الحقوق المدنية والسياسية هو اتسامها بإمكان توكيدها قضاء وإنفاذها جبراً، أنه يتعين امتناع الدولة من التدخل في نطاقها دون مقتضى.

أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فلا يتصور ضمانها إلا من خلال تدخل الدولة إيجابيا لتقريرها عن طريق الاعتماد على مواردها الذاتية التي تتيحها قدراتها ولهذا قد لا تنفذ نفاذاً فورياً بل تنمو وتطور بالنظر إلى مستوياتها وتبعاً لنطاقها.

[الحكم الصادر فی القضية ٣٠ لسنة ١٦ ق دستورية جلسة ١٩٩٦/٤/٦ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم ١٦ بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٦].

سادساً: مبدأ المساواة:

إن المساواة المنصوص عليها بالمادة ٤٠ من الدستور ليست مساواة حسابية، ذلك أن المشرع يملك بسلطته التقديرية ولتقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية لتحديد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون بحيث إذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد وجب أعمال المساواة بينهم لتماثل مراكزهم القانونية، فإذا انتفى مناط التسوية بينهم بأن توافرت الشروط في بعضهم دون الآخر فإن لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التي كفلها القانون لهم.

[الحكم الصادر فی القضية رقم ١٦ لسنة ٨ق، جلسة ١٩٨٩/٥/٢١، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد (٢٣) فی ٨/٦/١٩٨٩].

أ- أن نص المادة ٤٠ من الدستور أورد حظراً على التمييز بين المواطنين في أحوال بعينها وهي تلك التي يقوم التمييز فيها على أساس الجنس أو الأصل أو العرق أو الدين أو العقيدة، إلا أن إبراز الدستور لصور بذاتها مرده كونها الأكثر شيوعاً ولا يدل عن انحصاره فيها، إذ لو كان ذلك لأدى إلى أن التمييز مباح فيما عداها وهو ما يتناقض مع المساواة التي كفلها الدستور وأن صور التمييز المجافية للدستور وإن تعذر حصرها إلا أن قوامها كل تفرقة أو تقييد أو تفضيل أو استبعاد ينال بصورة تحكيمية من الحقوق والحريات التي كفلها الدستور أو القانون سواء كان

وجودها أو إنقاص آثارها بما يحول دون مباشرتها على قدم المساواة الكاملة من المؤهلين قانونًا للانتفاع بها.

[الحكم الصادر فى القضية رقم ١٧ لسنة ١٤ قضائية دستورية، جلسة ١٤/١/١٩٩٥ ونشر بالجريدة الرسمية العدد (٦) فى ٩/٢/١٩٩٥].

سابعاً: مبدأ الحرية السياسية وحق تكوين الأحزاب والاشتراك فيها:

أ- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة الرابعة والفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والمتعلقة بحرمان فئات من المواطنين من حقهم فى الانتخاب أو الترشح لمخالفة ذلك للمادة ٦٢ من الدستور والتي تنص على أن حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأى فى الاستفتاء حق وواجب يتعين مساهمة المواطن فيه.

[الحكم الصادر فى القضية رقم ٤٩ لسنة ٦ قضائية دستورية، جلسة ٤/٤/١٩٨٧ نشر فى الجريدة الرسمية العدد (١٦) فى ١٦/٤/١٩٨٧ وكذلك الحكم الصادر فى القضية رقم ٥٦ لسنة ٦ دستورية جلسة ٢١/٦/١٩٨٦ ونشر فى الجريدة الرسمية العدد رقم (٢٧) فى ٣/٧/١٩٨٦].

ثامناً: حق العمل والحقوق الناشئة عنه:

أ- قررت المحكمة الدستورية العليا فى تفسيرها للمادة (٤٧) من قانون العمل أن حق العمال فى الحصول على شروط عمل منصفة ومرضية لا ينفصل عن تمتعهم بالأجر العادل دون تميز لا يتعلق بقيمة العمل، ولا عن حقهم فى الحصول على إجازاتهن السنوية، وواجبهم فى الانتفاع بها، وأن من حق العامل الحصول على أجر عن أيام الإجازة التى يستحقها حال تركه للعمل قبل استعمالها.

[الحكم الصادر فى طلب تفسير رقم ١ لسنة ١٧ تفسير جلسة ٣/٧/١٩٩٥، نشر بالجريدة الرسمية رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ٢٠/٧/١٩٩٥].

تاسعاً: مبدأ الحرية الشخصية وحرمة المسكن والحياة الخاصة:

أ- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تميز لأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس لمخالفة ذلك للمادة ٤٤ من الدستور والتي تشترط أن يكون تفتيش المنازل بمقتضى أمر قضائي مسيب.

[الحكم الصادر في القضية رقم ٥ لسنة ٤ دستورية جلسة ١٩٨٤/٦/٦، المنشور بالجريدة الرسمية رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٤].

ب- قضت المحكمة بعدم دستورية البند السادس من المادة (٧٣) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢، فيما نص عليه من ألا يعين عضو بمجلس الدولة يكون متزوجاً بأجنبية، وذلك لما فيه من مساس بالحرية الشخصية وما يتفرع عنه من حقوق أخرى مثل الزواج واختيار الزوجة وتكوين أسرة، الأمر الذي يشكل مخالفة لأحكام المواد (٩، ١٢، ١٣، ١٤، ٤٠، ٤١، ٤٥) من الدستور.

[الحكم الصادر في القضية رقم ٢٣ لسنة ١٦ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٣/١٨، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ٦/٤/١٩٩٥].

عاشراً: حرية الصحافة:

أكدت المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٧/٤٤ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٧ إلى أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على تقرير الحريات والحقوق العامة في صلبها قصداً من الشارع الدستوري أن يكون لهذه الحريات والحقوق قوة الدستور وسموه على القوانين العادية وحتى يكون النص عليها في الدستور قيداً على المشرع العادي فيما يسته من قواعد وأحكام، فتارة يقرر الدستور الحرية العامة ويبيح للمشرع العادي تنظيمها لبيان حدود الحرية وكيفية ممارستها من غير نقص أو انتقاص منها، وطوراً يطلق الحرية العامة إطلاقاً يستعصى على التقيد والتنظيم. فإذا خرج المشرع فيما يضعه من

تشريعات على هذا الضمان الدستوري بأن قيد حرية وردت في الدستور مطلقاً، أو أهدر أو انتقص من حرية تحت ستار التنظيم الجائز دستورياً، وقع عمله التشريعي مشوباً بعيب مخالفة الدستور.

وأن حرية الرأي هي من الحريات الأساسية التي تحتمها طبيعة النظام الديمقراطي وتعد ركيزة لكل حكم ديمقراطي سليم، إذ يقوم هذا النظام في جوهره على مبدأ أن «السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات» وهو ما أكدته الدستور القائم بالنص عليه في المادة (٣) منه، وقررت مضمونه الدساتير المصرية السابقة عليه بدءاً بدستور سنة ١٩٢٣، ذلك أن مبدأ السيادة الشعبية يقتضى أن تكون للشعب -مثلاً- في نوابه أعضاء السلطة التشريعية- الكلمة الحرة فيما يعرض عليه من شئون عامة، وأن يكون للشعب أيضاً بأحزابه ونقاباته وأفراده رقابة شعبية فعالة يمارسها بالرأى الحر والتقد البناء لما تجرئه السلطة الحاكمة من أعمال وتصرفات.

كما أن حرية الرأي تعتبر بمثابة الحرية الأصل التي يتفرع عنها الكثير من الحريات والحقوق العامة الفكرية والثقافية وغيرها، وتعد المدخل الحقيقي لممارستها ممارسة جدية، كحق النقد، وحرية الصحافة والطباعة والنشر، وحرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى، وحق الاجتماع للتشاور وتبادل الآراء، وحق مخاطبة السلطات العامة.

وحرية الرأى ضرورة لازمة لمباشرة الحقوق السياسية وإمكان المساهمة بهذه الحقوق العامة فى الحياة السياسية مساهمة فعالة كحق تكوين الأحزاب السياسية، وحق الانضمام إليها، وحق الانتخاب والترشيح، وإبداء الرأى فى الاستفتاء، بل إن قانون الأحزاب السياسية -وقد صدر فى سنة ١٩٧٧ قبل تعديل المادة (٥) من الدستور سنة ١٩٨٠ بالنص فيها على نظام تعدد الأحزاب -حين أراد واضعو هذا القانون إقامته على أساس من الدستور، قد ارتكوا -على ما يبين من مذكرته الإيضاحية وتقرير اللجنة التشريعية عنه -إلى بعض الحريات والحقوق العامة المقررة فى الدستور، ومنها حرية الرأى والعقيدة السياسية باعتبار أن حق تكوين الأحزاب

يعد حقًا دستوريًا متفرعًا عنها ومرتبًا عليها، واستنادًا إلى أن النظم الديمقراطية تقوم على أساس التسليم بقيام الأحزاب السياسية باعتبارها ضرورة واقعية للتعبير عن اختلاف الرأي الذي تحتمه طبيعتها الديمقراطية ولو لم ينص الدستور صراحة على حرية تكوين الأحزاب السياسية وتنظيمها.

وإذ تعد حرية الرأي من الدعامات الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحرة، فقد غدت من الأصول الدستورية الثابتة في كل بلد ديمقراطي متحضر، وحرصت على توكيدها الدساتير المصرية المتعاقبة وقررها الدستور القائم بالنص في المادة (٤٧) منه على أن «حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني: «ولئن كان الدستور قد كفل بهذا النص» حرية التعبير عن الرأي ببدلوله الذي جاء عامًا مطلقًا ليشمل الرأي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه مع ذلك قد خص حرية الآراء السياسية برعاية أوفى لما لها من ارتباط وثيق بالحياة السياسية ويسير النظام الديمقراطي في طريقه الصحيح، ذلك أن الضمانات التي قررها الدستور بشأن حرية الصحافة واستقلالها في أداء رسالتها وحظر الرقابة عليها أو إنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري -حسبما نصت على ذلك المواد (٤٨)، (٢٠٦)، (٢٠٧)، (٢٠٨) من الدستور- إنما تستهدف أساسًا كفالة حرية الآراء السياسية باعتبار أن حرية الصحافة هي السياج لحرية الرأي والفكر.

وحرية التعبير عن الرأي لا يقتصر أثرها على صاحب الرأي وحده، بل يتعداه إلى غيره وإلى المجتمع، ومن ثم لم يطلق الدستور هذه الحرية، وإنما أباح للمشروع تنظيمها بوضع القواعد والضوابط التي تبين كيفية ممارسة الحرية بما يكفل صونها في إطارها المشروع دون أن تتجاوزته إلى الإضرار بالغير أو بالمجتمع.

ولئن كان من المقرر طبقًا لقواعد القانون الدولي العام، أن المعاهدات الدولية التي يتم إبرامها والتصديق عليها واستيفاء الإجراءات المقررة لنفاذها لها قوتها

الملزمة لأطرافها، وأن على الدول المتعاقدة احترام تعهداتها المقررة بمقتضاها، طالما ظلت المعاهد قائمة وناقذة، إلا أن ذلك لا يضمن على المعاهدة حصانة تمنع المواطنين من مناقشتها ونقلها وإبداء رأيهم فيها، ذلك أن حرية التعبير عن الرأي - بما تشمله من إباحة النقد- هي حرية عامة دستورية مقررة بنص المادة (٤٧) من الدستور، لكل مواطن أن يمارسها في حدودها المشروعة، يؤكد ذلك أن الدستور كفل في المادة (٦٢) منه للمواطن حقوقاً عامة سياسية، واعتبر مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسة تلك الحقوق واجباً وطنياً، ومن هذه الحقوق حق إبداء الرأي في الاستفتاء.

حادى عشر: حق النقد:

ذهبت المحكمة الدستورية أيضاً في العديد من أحكامها إلى أن حرية النقد المتعلق بحرية التعبير حق مصون بقولها:

وحيث إن الدستور القائم حرص على النص في المادة ٤٧ منه على أن حرية الرأي مكفولة وأن لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، وكان الدستور قد كفل بهذا النص حرية التعبير عن الرأي بمبدلوج جاء بها ليشمل التعبير عن الآراء في مجالاتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الدستور -مع ذلك- عنى بإبراز الحق في النقد الذاتى والنقد البناء باعتبارهما ضمانين لسلامة البناء الوطنى، مستهدفاً بذلك تأكيد أن النقد -وإن كان نوعاً من حرية التعبير- وهى الحرية الأصل التى يرتد النقد إليها ويندرج تحتها -إلا أن أكثر ما يميز حرية النقد- إذا كان بناءً- أنه فى تقدير واضحى الدستور ضرورة لازمة لا يقوم بدونها العمل الوطنى سوىاً على قدميه، وما ذلك إلا لأن الحق فى النقد -وخاصة فى جوانبه السياسية- يعتبر إسهاماً مباشراً فى صون نظام الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وضرورة لازمة للسلوك المضبط فى الدول الديمقراطية، وحائلاً دون الإخلال بحرية المواطن فى أن 'يعلم' وأن يكون فى ظل التنظيم بالغ

التعقيد للعمل الحكومي، قادرا على النفاذ إلى الحقائق الكاملة المتعلقة بكيفية تصرفه. على أن يكون مفهوما أن الطيعة البناءة للنقد -التي حرص الدستور على توكيدها- لا يراد بها أن ترصد السلطة التنفيذية الآراء التي تعارضها لتحدد ما يكون منها في تقديرها موضوعيا، إذ لو صح ذلك لكان بيد هذه السلطة أن تصدر الحق في الحوار العام، وهو يتعين أن يكون مكفولا لكل مواطن وعلى قدم المساواة الكاملة، وما رمى إليه الدستور في هذا المجال، هو ألا يكون النقد منظويا على آراء تنعدم قيمها الاجتماعية، كذلك التي تكون غايتها الوحيدة شفاء الأحقاد والضغائن الشخصية، أو التي تكون منظوية على الفحش أو محض التعريض بالسمعة، كما لا تمتد الحماية الدستورية إلى آراء تكون لها بعض القيمة الاجتماعية، ولكن جرى التعبير عنها على نحو يصادر حرية النقاش أو الحوار كذلك التي تتضمن أعمالاً غير مشروعة تلابسها مخاطر واضحة تتعرض لها مصلحة حيوية.

الحق في المحاكمة المنصفة:

وقالت إن الدستور كفل في مادته السابعة والستين الحق في المحاكمة المنصفة بما تنص عليه من أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وهو حق نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته العاشرة والحادية عشرة التي تقر أولاهما أن لكل شخص حقاً مكملاً ومتكافئاً مع غيره في محاكمة علنية ومنصفة تقوم عليها محكمة مستقلة محايدة، تتولى الفصل في حقوقه والتزاماته المدنية، أو في التهمة الجنائية الموجهة إليه، وتردد ثانيتهما في فقرتها الأولى حتى كل شخص وجهت إليه تهمة جنائية في أن تفترض براءته إلى أن تثبت إدانته في محاكمة علنية توفر له فيها الضمانات الضرورية لدفاعه. وهذه الفقرة السابقة هي التي تستمد منها المادة ٦٧ من الدستور أصلها، وهي تردد قاعدة استقرار العمل على تطبيقها في الدول الديمقراطية، وتقع في إطارها مجموعة من الضمانات الأساسية تكفل بتكاملها مفهوماً للعدالة يتفق بوجه عام مع المقاييس المعاصرة المعمول بها في الدول المتحضرة، وهي بذلك تتصل

بتشكيل المحكمة وقواعد تنظيمها وطبيعة القواعد الإجرائية المعمول بها أمامها وكيفية تطبيقها من الناحية العملية، كما أنها تعتبر في نطاق الاتهام الجنائي وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التي قضى الدستور في المادة ٤١ منه بأنها من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز الإخلال بها أو تقييدها بالمخالفة لأحكامه، ولا يجوز بالتالي تفسير هذه القاعدة تفسيراً ضيقاً، إذ هي ضمان مبدئي لرد العدوان عن حقوق المواطن وحرياته الأساسية، وهي التي تكفل تمتعه بها في إطار من الفرص المتكافئة، ولأن نطاقها وإن كان لا يقتصر على الاتهام الجنائي وإنما يمتد إلى كل دعوى ولو كانت الحقوق المثارة فيها من طبيعة مدنية، إلا أن المحاكمة المنصفة تعتبر أكثر لزوماً في الدعوى الجنائية وذلك أيًا كانت طبيعة الجريمة وبغض النظر عن درجة خطورتها، وعلة ذلك أن إدانة المتهم بالجريمة إنما تعرضه لأخطر القيود على حريته الشخصية وأكثرها تهديداً لحقه في الحياة، وهي مخاطر لا سبيل إلى توقيعها إلا على ضوء ضمانات فعلية توازن بين حق الفرد في الحرية من ناحية، وحق الجماعة في الدفاع عن مصالحها الأساسية من ناحية أخرى ويتحقق ذلك كلما كان الاتهام الجنائي معروفاً بالتهمة مبيّناً طبيعتها مفصلاً أدلتها وكافة العناصر المرتبطة بها، وبمراعاة أن يكون الفصل في هذا الاتهام عن طريق محكمة مستقلة ومحيدة ينشئها القانون، وأن تجري المحاكمة في علانية وخلال مدة معقولة، وأن تستند المحكمة في قرارها بالإدانة -إذا خلصت إليها- إلى موضوعية التحقيق الذي تجريه، وإلى عرض متجرد للحقائق، وإلى تقدير سائغ للمصالح المتنازعة، وتلك جميعها من الضمانات الجوهرية التي لا تقوم المحاكمة المنصفة بدونها، ومن ثم كفلها الدستور في المادة ٦٧ منه وقرنها بضمانتين تعتبران من مقوماتها وتندرجان تحت مفهومها، هما افتراض البراءة من ناحية، وحق الدفاع لدحض الاتهام الجنائي من ناحية أخرى، وهو حق عززته المادة ٦٩ من الدستور بنصها على أن حق الدفاع بالأصالة أو الوكالة مكفول.

وقالت أيضاً إن الدستور يكفل للحقوق التي نص عليها في صلبه، الحماية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية، وكان استيثاق المحكمة من مراعاة

القواعد المنصفة سالفة الذكر عند فصلها في الاتهام الجنائي وهيمنتها على إجراءاتها تحقيقاً لمقاهيم العدالة حتى في أكثر الجرائم خطورة لا يعدو أن يكون ضماناً أولية لعدم المساس بالحرية الشخصية -التي كفلها الدستور لكل مواطن- بغير الوسائل القانونية المتوافقة مع أحكامه، وكان افتراض براءة المتهم يمثل أصلاً ثابتاً يتعلق بالتهمة الجنائية من ناحية إثباتها وليس بنوع العقوبة المقررة لها، وينسحب إلى الدعوى الجنائية في جميع مراحلها وعلى امتداد إجراءاتها، فقد كان من المحتم أن يرتب الدستور على افتراض البراءة عدم جواز نقضها بغير الأدلة الجازمة التي تخلص إليها المحكمة وتتكون من جماعها عقديتها، ولازم ذلك أن تطرح هذه الأدلة عليها، وأن تقول هي وحدها كلمتها فيها، وألا تفرض عليها أى جهة أخرى مفهوماً محدداً للدليل بعينه، وأن يكون مرد الأمر دائماً ما استخلصته هي من واقع الدعوى وحصلته من أوراقها غير مقيدة بوجهة نظر النيابة العامة أو الدفاع بشأنها.

وحيث إنه على ضوء ما تقدم، تلتخص ضوابط المحاكمة المنصفة في مجموعة من القواعد المبدئية التي تعكس مضامينها نظام متكامل الملامح يتوخى الأسس التي يقوم عليها صون كرامة الإنسان وحماية حقوقه الأساسية ويحول بضماناته دون إساءة استخدام العقوبة بما يخرجها عن أهدافها، وذلك انطلاقاً من إيمان الأمم المتحدة بحرمات الحياة الخاصة وبوطأة القيود التي تنال من الحرية الشخصية، ولضمان أن تنقيد الدولة عند مباشرتها لسلطاتها في مجال فرض العقوبة صوناً للنظام الاجتماعي بالأغراض النهائية للقوانين العقابية التي يناقيا أن تكون إدانة المتهم هدفاً مقصوداً لذاته، أو أن تكون القواعد التي تتم محاكمته على ضوءها مضادة للمفهوم الصحيح لإدارة العدالة الجنائية إدارة فعالة، بل يتعين أن تلتزم هذه القواعد مجموعة من القيم التي تكفل لحقوق المتهم الحد الأدنى من الحماية التي لا يجوز السزول عنها أو الانتقاص منها. وهذه القواعد -وإن كانت إجرائية في الأصل- إلا أن تطبيقها في مجال الدعوى الجنائية - وعلى امتداد مراحلها - يؤثر

بالضرورة على محصلتها النهائية، ويندرج تحتها أصل البراءة كقاعدة أولية تفرضها الفطرة، وتوجبها حقائق الأشياء، وهى بعد قاعدة حرص الدستور على إبرازها فى المادة ٦٧ منه مؤكداً بمضمونها ما قررتها المادة ١١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على ما سلف بيانه، والمادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

واستطردت إن أصل البراءة يمتد إلى كل فرد سواء أكان مشتبهاً فيه أو متهماً باعتباره قاعدة أساسية فى النظام الاتهامى أقرتها الشرائع جميعها، لا لتكفل بموجيها حماية المذنبين، وإنما لتدراً بمقتضاها العقوبة عن الفرد إذا كانت التهمة الموجهة إليه قد أحاطتها الشبهات بما يحول دون التيقن من مقارفة المتهم للواقعة الإجرامية، ذلك أن الاتهام الجنائى فى ذاته لا يزحزح أصل البراءة الذى يلازم الفرد دوماً ولا يزيله سواء فى مرحلة ما قبل المحاكمة أو أثناءها وعلى امتداد حلقاتها وأياً كان الزمن الذى تستغرقه إجراءاتها، ولا سبيل بالتالى لدحض أصل البراءة بغير الأدلة التى تبلغ قوتها الإقناعية مبلغ الجزم واليقين بما لا يدع مجالاً معقولاً لشبهة انتفاء التهمة، وبشرط أن تكون دلالتها قد استقرت حقيقتها بحكم قضائى استنفد طرق الطعن فيه.

وأكدت المحكمة أن افتراض البراءة لا يتمخض عن قرينة قانونية، ولا هو من صورها، ذلك أن القرينة القانونية تقوم على تحويل الإثبات من محله الأسمى مثلاً فى الواقعة مصدر الحق المدعى به، إلى واقعة أخرى قريبة منها متصلة بها، وهذه الواقعة البديلة هى التى يعتبر إثباتها للواقعة الأولى بحكم القانون، وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى البراءة التى افترضها الدستور، فليس ثمة واقعة أحلها الدستور محل واقعة أخرى وأقامها بديلاً عنها، وإنما يؤسس افتراض البراءة على الفطرة التى جبل الإنسان عليها، فقد ولد حراً مبرئاً من الخطيئة أو المعصية، ويفترض على امتداد مراحل حياته أن أصل البراءة لا زال كامناً فيه، مصاحباً له فيما يأتى من أفعال، إلى أن تنتقص المحكمة بقضاء حازم لا رجعة فيه هذا الافتراض على ضوء

الأدلة التي تقدمها النيابة العامة مثبتة بها الجريمة التي نسبتها إليه في كل ركن من أركانها، وبالنسبة إلى كل واقعة ضرورية لقيامها بما في ذلك القصد الجنائي بنوعيته إذا كان متطلباً فيها. وبغير ذلك لا يهدم أصل البراءة إذ هو من الركائز التي يستند إليها مفهوم المحاكمة المتصفة التي كفلها الدستور، ويعكس قاعدة مبدئية تعتبر في ذاتها مستعصية على الجدل، واضحة وضوح الحقيقة ذاتها، تقتضيها الشرعية الإجرائية، ويعتبر إنفاذها مفترضاً أولاً لإدارة العدالة الجنائية، ويتطلبها الدستور لصون الحرية الشخصية في مجالاتها الحيوية وليوفى من خلالها لكل فرد الأمن في مواجهة التحكم والتسلط والتعامل، بما يحول دون اعتبار واقعة تقوم بها الجريمة ثابتة بغير دليل، وبما يرد المشرع عن افتراض ثبوتها بقريضة إلا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة، وتوجب الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية، على المتهم بارتكاب جريمة القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات، «أن يقدم للمحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة أيام التالية - بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى موظف عام أو شخص ذي صفة عامة أو مكلف بخدمة عامة وإلا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات».

وجاء في المذكرة الإيضاحية للقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل لقانون الإجراءات الجنائية ما يلي: «من المفهوم أن نص قانون العقوبات على عدم العقاب على القذف في حق الموظف العام أو ذي الصفة النيابة العامة، أو المكلف بخدمة عامة، مبناه أن المشرع قد افترض في القاذف التأكد بالدليل من صحة ما يرمى به، وأن أدلته جاهزة لديه قبل النشر، وإلا كان القذف مجازفة يعتمد مرتكبها على ما يتصيد من أدلة. لذلك يجب التدخل بإلزامه بتقديم هذه الأدلة دون مُطل أو تأخير، وحتى لا تبقى أقدار الناس معلقة مدة قد أباحت الطعن على الموظفين، وغيرهم من ذوي الصفات العامة، فإن هذه المصلحة بعينها تقضى بحمايتهم من المفترقات التي توجه إليهم نكالا بأشخاصهم، فتصيب الصالح العام من ورائهم بأفدح الأضرار، فرؤى لذلك إضافة حكم جديد إلى

المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية، يوجب على المتهم بارتكاب جريمة قذف بطريق النشر فى إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم عند أول استجواب له -وعلى الأكثر فى الخمسة أيام التالية- بيان الأدلة على وقائع القذف، وإلا سقط حقه فى إثباتها بعد ذلك. على أن هذا الإيجاب لا يتجاوز مطالبته بتقديم صور الأوراق التى يستند إليها، وأسماء الشهود الذين يعتمدون على شهادتهم، وما يستشهدهم عليه، وغنى عن البيان أن إيراد هذا الحكم فى المادة ١٢٣ يباب التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق. ينصرف أيضاً بطريق اللزوم إلى التحقيق بمعرفة النيابة العامة، إعمالاً للمادة ١٩٩ التى تسحب الاحكام المقررة لقاضى التحقيق على إجراءات التحقيق بمعرفة النيابة العامة فيما لم يرد فيه نص خاص بها...».

وأكدت المحكمة أن الدستور القائم حرص على النص فى المادة ٤٧ منه على أن حرية الرأى مكفولة، وأن لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون، وكان الدستور قد كفل بهذا النص حرية التعبير عن الرأى بمبدول جاء به ليشمل التعبير عن الآراء فى مجالاتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الدستور -مع ذلك- عنى بإبراز الحق فى النقد الذاتى، والنقد البناء، باعتبارهما ضمانين لسلامة البناء الوطنى، مستهدفاً بذلك تأكيد أن النقد - وإن كان نوعاً من حرية التعبير - وهى الحرية الأصل التى يترد النقد إليها ويندرج تحتها -.

موقف القضاء الجنائى المصرى:

استقرت أحكام محاكم الجنايات فى مصر على حماية الشرعية الجنائية والإجرائية فيما يتعلق بالحقوق والحريات التى تمس الحقوق الشخصية- كالقبض والتفتيش، إذ يتعين حماية هذه الحقوق وتحقيق التوازن بين مصلحة الدولة فى العقاب وحق المتهم الإنسانى فى الحرية وهذه أهم المبادئ التى قررها القضاء المصرى.

قضت محكمة الجنايات في مصر بما يلي:

١- لما كان تحقيق الحرية للإنسانية المصرية هدفاً أساسياً تضمنته وثيقة إعلان دستور جمهورية مصر العربية، وكانت مراقبة وتسجيل المحادثات السلكية واللاسلكية والأحداث الشخصية إجراءً مردوفاً يعتبر انتهاكاً لحرمة الحياة الخاصة وانتقاصاً من الأصل في الحرية الشخصية التي سجلها الدستور في المادة ٤١ منه باعتبارها حقاً طبيعياً للإنسان لا يجوز الإخلال به أو تقييده بالمخالفة لأحكامه، وكان الدستور إذ كفل في صلبه حرمة الحياة الخاصة بما تشمله من حرمة الحديث ضد تسجيله قد قرنها بضمانات إجرائية توازن بين حق الفرد في الحرية من ناحية وحق الجماعة في الدفاع عن مصالحها الأساسية من ناحية أخرى، وليوفر لها الحماية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية، بما نص عليه في المادة ٤٥ منه أن «الحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون والمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الإطّلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة وفقاً لأحكام القانون». وإنفاذاً للضمانات الدستورية فإن قانون الإجراءات الجنائية في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠٦ منه المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة لم يجز هذا الإجراء إلا إذا كانت هناك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر وأن يكون بناء على أمر مسبب من القاضي الجزئي ولمدة محددة، ومفاد ذلك ألا يسمح بهذا الإجراء لمجرد البلاغ أو الظنون والشكوك أو البحث عن الأدلة وإنما عند توافر أدلة جادة تقتضي تدعيمها بنتائج هذا الإجراء، وليحول المشرع بهذه الضمانات المتكاملة دون اتخاذ هذا الإجراء لدوافع وهمية أو إساءة استعماله فلا يكون إلا لضرورة تفرضاها فاعلية العدالة الجنائية وما تقتضيه من تأكيد الأدلة المتوافرة بضبط ما يفيد في كشف الحقيقة في الجرائم، وعلى تقدير أن القضاء إذ يقلر توافر هذه الأدلة وتلك الضرورة هو الحارس الطبيعي للحريات والحرمانات في مواجهة كل صور التحكم والتسلط والتحاميل والعاصم لها دون أي تعد عليها أو عبث بها أو جموح ينال منها.

٢- وحيث إنه لما كان من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق، وكان من المقرر أيضاً أن شرعية دليل الاتهام توجب أن يكون الدليل ولید إجراءات صحيحة غير مخالفة للقواعد المختلفة التي رسمها قانون الإجراءات الجنائية وحتم اتباعها في إجراءات القبض والتفتيش أو في جميع الاستدلالات أو في التحقيق الابتدائي أو في التحقيق النهائي بحيث يكون الدليل قد كشفت عنه إجراءات صحيحة منذ مولده حتى الاستناد إليه في الدعوى الجنائية وأن بطلان القبض والتفتيش لعدم مشروعيتها لازمهما بالضرورة عدم التعويل في الإدانة على الدليل المستمد منهما ولو كان الدليل الناتج عنهما صادقاً، بمعنى أن الغلبة للشرعية الإجرائية حتى ولو أدى إعمالها لإفلات مجرم من العقاب وذلك لاعتبارات أسمى تغياها الدستور بما نص عليه في المادة ٤١ منه على أن: «الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون» وكان من المقرر أيضاً أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها - وكان مؤدى الواقعة على النحو المتقدم ليس فيها ما يدل على أن المتهم قد شوهد في حالة من حالات التلبس بالجريمة المبنية على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية والتي لا يوفرها مجرد وجود المتهم بالسيارة الأجرة يجلس على الكرسي الخلفى ويجواره حقيتان أو محاولة النزول من السيارة مدعيًا المرض عند رؤيته الضابط كما أن مجرد ما يعترى الشخص من مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا وعدم إفصاحه عما بداخل الحقيتين لا يمكن اعتباره دلائل كافية على وجود اتهام يرر القبض عليه وتفتيشه.

الفصل الثالث

الديمقراطية ومبدأ سيادة القانون

المبحث الأول

مرتكزات الحكم الديمقراطي

من المعلوم أن الديمقراطية كلمة يونانية مركبة معناها سلطة الشعب، أى نظام الحكم المستمد من الشعب، وفى ذلك تمييز للديمقراطية عن نظام الحكم الفردى وحكم فئة قليلة من الأفراد.. وقد سرت هذه الكلمة من اليونان إلى جميع اللغات قديمها وحديثها.

لقد أصبح نظام الحكم الديمقراطى الذى يعتمد على سيادة الشعب ويدعو إليها بمثابة أصل من الأصول الأولى فى التنظيمات الدستورية وقد انتشرت فى العصر الحديث وسادت فى الدول المتقدمة والى بلغت فى العلم مركزاً مرموقاً.. وقد توصلت الشعوب إلى الأخذ بالديمقراطية بوسائل مختلفة تارة عن طريق الثورة وطورا بالالتجاء إلى الطرق السلمية وذلك بالاتفاق مع الحكام.

ولقد شهد القرن الحالى انهيار العديد من الأنظمة الفردية الاستبدادية مثال ما حدث فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقاً وفى أفريقيا وآسيا..
إن الديمقراطية تركز على الأسس الآتية^{(١)، (٢)}:

١- سيادة حكم القانون فى الدولة وفى ذلك ضمان قوى للحرية الشخصية وحقوق الأفراد بصفة عامة.

٢- أن حكم الشعب للشعب يعنى مساهمة المواطنين فى إدارة شئون الحكم فى الدولة وتتم المساهمة عن طريق الانتخاب والترشيح لعضوية البرلمان ويشترط فى الانتخاب أن يكون عاماً ونزيهاً.

(١)، (٢) انظر مؤلفنا: نظرية الحكم الديمقراطى - الناشر أخبار اليوم، وانظر مؤلفنا: مرتكزات الحكم الديمقراطى تحت الطبع.

٣- أن النظام الديمقراطي يعترف بالنظام الحزبي لأن تعدد الأحزاب يؤدي إلى تعدد البرامج والأهداف ويتيح للمواطنين الفرصة للمفاضلة بينها ومنح ثقتهم لأفضلها وأكثرها تمثيلاً مع رغبات الأمة وقدرة على تحقيق أمانها في الإصلاح، كما أن وجود حزب في المعارضة أمر مفيد لمراقبة الحزب الحاكم ليرز أخطائه ويحد من طغيانه ويكون نتيجة هذا الموقف توجيه السياسة العامة لصالح المواطن.

٤- أن الديمقراطية السليمة تنظر للدولة على أنها وجدت لتمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم وحررياتهم المشروعة كما أن روح التسامح واحترام الحريات وانتقاد تصرفات الحكومة وحرية الاجتماع إلى غير ذلك من الصور يكفل القانون احترامها. ونرى أن الحرية هي المرادف الطبيعي للديمقراطية بل إنها أساس جوهرى، وأن حرية الرأى ضرورة لممارسة الديمقراطية وعنها تصدر حرية العقد والصحافة.

٥- أن ديمقراطية الأقلية ليست إلا اسماً فقط إذا كانت الأقلية المختارة هي التى تحكم. أما الأغلبية فهى التى ينبغى أن تحكم وفقاً للمبادئ الديمقراطية الصحيحة.

٦- أن الديمقراطية تقوم على أساس تحقيق الحرية السياسية أى اختيار الحكام ومساهمة الأفراد فى الحكم كما تركز على احترام وكفالة الحقوق والحريات الشخصية. ولا نزاع فى أن تحقيق هذا الأمر يعتبر أهم أهداف الديمقراطية التى ما قامت إلا لمحاربة استبداد الملوك وطيغيانهم ومنعهم من الاعتداء على حقوق الأفراد وحررياتهم.

٧- أن النظام الديمقراطى السليم لا يوجد إلا إذا تقررت للشعب حرية الاعتقاد وحرية الرأى والاجتماع وتكوين الجمعيات وحرية التعليم والحرية الشخصية وغيرها من مظاهر الحرية بصفة عامة.

٨- أن الديمقراطية الكاملة السليمة لابد أن يكون لها جانب سياسى يتمثل فى كون الأمة مصدر السلطات والحكومة فى الدولة شعبية بمعنى أنها تمثل الشعب أصدق تمثيل وتعمل لصالحه.

وجانب اجتماعى يتمثل فى استهداف الحكومة للمصلحة العامة فى كل أعمالها وإقامة العدل الشامل بين الناس واتخاذ الخطوات لتمكين الأفراد من الحياة العزيزة الكريمة وتهئية أسباب الراحة .

وعلى ذلك فإن الديمقراطية بمفهومها المزدوج السياسى والاجتماعى أمران ضروريان لإقامة الحكم السليم . والملاحظ أن هناك انجهاً لايزال قائماً . لم يكن يهتم سوى بالجانب الاجتماعى للديمقراطية، كما أن إعلانات الحقوق والداستير القديمة كانت تقتصر على إبراز جانبها السياسى .

ولكن هذا الوضع أدى إلى العديد من المظالم وانتهاك الحريات على حساب الاهتمام بالجانب الاجتماعى وحده .

٩- أن استقراء التاريخ وتتبع سير النظام الديمقراطى فى مختلف الدول يكشف لنا عن حقيقة مؤداها أن الديمقراطية كنظام للحكم تعتبر أكثر النظم السياسية مزايا وأقلها عيوباً وأنها ترمى إلى تحقيق المساواة فى الحقوق بين الأفراد وأهمها حق الانتخاب، وقد أدى تطبيقها فى أوروبا وأمريكا إلى الازدهار والتقدم والنهضة ورفع مستوى الشعوب .

كما أن وجود برلمان قوى يؤدى إلى إحكام التوازن بين مختلف السلطات شريطة أن يعمل البرلمان لمصلحة الشعب ولتحقيق رغباته . .؟!؟

كذلك فإن الديمقراطية أقرب النظم إلى العقل وهى ضرورة واقعية لا مفر منها، ذلك أن تقدم الشعوب ورفعتها فى مختلف نواحي الحياة وازدياد ثقافتها يجعل من المستحيل عقلاً قيام حكومة غير ديمقراطية . . إذ لابد فى حالة الشعوب المستتيرة أن تستند الحكومات إلى رضاء الشعب حتى تظفر بالدوام والثبات والاستقرار ومن المسلم به أن الحكم الذى ينشأ عن طريق القوة لا يمكن أن يستمر طويلاً إلا إذا بذل جهده فى كسب رضاء المحكومين . . ولم تخف هذه الحقيقة عن النظم المستبدة مثل موسولبنى وهتلر .

ومن جانب آخر فإن الديمقراطية الحقبة تعادى فكرة العدوان وتدعو إلى السلام.. فى حين أن النظم الفردية تحبذ الحروب وتدعو لها.. كما أن النظام الديمقراطى يقوم على احترام الحقوق والحريات وحمايتها، ولذلك كان النظام الديمقراطى أحب النظم إلى قلوب المواطنين ولا يجادل أحد فى أن الدول الديمقراطية هى أكثر الدول تقدماً فى عالم اليوم وأكثرها استقراراً.

الديمقراطية والعولمة:

• عما لا شك فيه أن القرن العشرين قد أنهى أحداثه بمجموعة من الظواهر ذات الدلالات الهامة بالنسبة للمجتمع الدولى ككل، فانهاء الحرب الباردة يعنى اقتناع العالم أكثر بقيم السلام والاستقرار ورفضه للحروب والصراعات.

وسقوط الدكتاتوريات والنظم الشمولية يعنى أن شعوب العالم أصبحت أكثر اقتناعاً بقيم الديمقراطية.

ومن ناحية أخرى فإن التحول المتزايد نحو التخصصة واقتصاديات السوق يعنى أن العالم قد عاد إلى احترام فطرة الإنسان وأيقن أن الحرية فى أبعادها السياسية هى الكفيلة بإطلاق الطاقات الخلاقة للأفراد والشعوب.

وإذا تلمسنا آفاق القرن الجديد لآلفينا العالم يستقبله وهو أكثر تقارباً وتوحدًا بعد أن أضحي (قرية كونية) بفضل التطور المتسارع فى وسائل الاتصال والإعلام والمعلومات وبفضل تفاعل الثقافات وحوار الحضارات. وهكذا نشهد اقتناعاً دولياً بالعمل الجماعى ليس فقط فى قضايا السلم والأمن الدوليين ولكن أيضاً فى مجالات أخرى كالبيئة والتنمية والقضايا الاجتماعية.

ومن هنا ظهر مصطلح (العولمة) حيث يشهد العالم عمليات عولمة فى مجالات متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية، واتفاقية منظمة التجارة العالمية هى لإسقاط الحواجز التجارية والاقتصادية وتحويل العالم تدريجياً إلى سوق واحد تتحرك فيها السلع والاستثمارات والأموال.

كذلك فإن العولة السياسية تؤكد أن الديمقراطية والتحول إليها بات أمراً حتمياً وواقعياً وعالمياً لا مناص منه.. وأصبحت قضية الديمقراطية الشغل الشاغل للعالم من أقصاه إلى أقصاه.. وقد أكد ذلك الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والإعلان العالمى للديمقراطية بأن إرادة الشعب هى أساس سلطة الشعب وأن الديمقراطية مبدأ معترف به عالمياً كما أنها هدف يقوم على القيم المشتركة للشعوب فى المجتمع العالمى.. وهو بذلك يعد الحق الأساسى للمواطن تجرى ممارسته فى ظل مناخ من الحرية والمساواة والشفافية والمسئولية مع احترام تعدد الآراء..

إن الديمقراطية مبدأ يتعين مراعاته وشكل من أشكال الحكم يهدف أساساً إلى الحفاظ على كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، وتقوم الديمقراطية على توافر مؤسسات فاعلة وثابتة وحق كل فرد فى المشاركة فى إدارة الشؤون العامة، كما أن العنصر الرئيسى فى ممارسة الديمقراطية يكمن فى إجراء انتخابات حرة ونزيهة^(١).

وقد أكد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان أن إرادة الشعب هى أساس سلطة الحكم وأن هناك ترابطاً بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان^(٢).

مقتضيات الحكم الديمقراطى السليم:

إن الحكم الديمقراطى السليم - كنظام سياسى فى أى مجتمع ليس مجرد شعار أو نصوص فى متن الدستور أو شعار سياسى يتزايد به الحكام على الشعوب ويعلنونه فى المحافل الدولية، وإنما هو منظومة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية- تعتبر بعد مرور قرن على تطبيقها فى أوروبا الغربية أفضل النظم الحاكمة، لها مقتضيات شكلية وأخرى موضوعية يتعين أن نلقى عليها الضوء بليجاز شديد:

(١) انظر مشروع الإعلان العالمى للديمقراطية، القاهرة ١٦ سبتمبر ١٩٩٧ (ملحق الكتاب).

(٢) انظر مشروع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

أولاً: المقتضيات الشكلية للنظام الديمقراطي:

١- الدستور المكتوب:

إن الديمقراطية لا تتحقق فى أى نظام سياسى ما لم يوجد بها دستور دائم يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكومين ويقرر اختصاصات السلطات إعمالاً لمبدأ سيادة الشعبية ومبدأ الفصل بين السلطات وهى فى جملة اختصاصات مقيدة باحترام الدستور والقانون وهدفها تحقيق المصلحة العامة. . ويتعين أن يتضمن الدستور الحقوق والحريات التى نص عليها القانون الدولى لحقوق الإنسان (الشرعية الدولية لحقوق الإنسان) وهذه الحقوق ليست فقط سياسية وإنما هى حقوق اجتماعية واقتصادية. . ويجب أن تكون هناك رقابة فعالة على دستورية القوانين لتحقيق المشروعية والشرعية- باعتبار أن الدستور يسمو على ما عداه من تشريعات وأن تكون له مكان الصدارة عليها وأن تلتزم جميع السلطات باحترامه كما تلتزم باحترام حقوق الإنسان روحاً ونصاً وبكفالة الحقوق والحريات.

ويتصل بمبدأ سمو الدستور والدستورية مبدأ الشرعية والمشروعية ويعتبان سيادة القانون والتقيده به عملاً ونصاً وروحاً دون أى تجاوز من السلطات الحاكمة- سيادة القانون هى خضوع الحكام والمحكومين على حد سواء للقانون، فلا يجوز لهيئة مهما كانت أن تخرج على القانون، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لأى هيئة أو شخص أن يأتى عملاً بالمخالفة للدستور ولا أن يتعارض تشريع مع الدستور وأن يكون هناك تدرج فى التشريعات- ويجب ألا يعلو أحد على المحاسبة والمساءلة أمام القانون وتعتبر الرقابة الدستورية أحد ضمانات تنفيذ الدستور واحترامه من جانب عناصر المجتمع.

٢- المؤسسات الدستورية:

إن النظام الديمقراطى -كنظام سياسى- يقوم على فكرة دولة المؤسسات، ذلك أن إسناد السلطة- نيابة عن الشعب يتم فى النظم الديمقراطية سواء بالنسبة لرأس الدولة أو البرلمان من خلال الاقتراع العام أو الحق فى انتخابات حرة نزيهة.

والبرلمان إذ يعد أهم المؤسسات الدستورية نظراً لتمثيله الشعب من ناحية ولرقابته على السلطة التنفيذية ثم رقابته المالية من ناحية أخرى يتم اختيار أعضائه بوسائل ديمقراطية، وهذه الوسائل هي الانتخاب الحر كذلك فإن باقى المؤسسات يتعين أن يتحقق بينها التوازن سواء مؤسسة الحكومة أو مؤسسة البرلمان أو القضاء -كما يجب أن تكون القوات المسلحة بعيدة عن تلك المؤسسات.

ولا شك أن حق الانتخاب والترشيح من أهم الحقوق التى نصت عليها الدساتير والمواثيق الدولية -والاقتراع العام هو النظام السائد فى النظم السياسية المعاصرة.

والأصل فى النظم الديمقراطية: الشفافية والتزاهة عند إجراء الانتخابات أياً كانت طرق الانتخابات (الفردى- القائمة) وتتحدد نتيجة الانتخابات فى النظم الديمقراطية بطريقتين: إما نظام الانتخاب بالأغلبية أو التمثيل النسبى ويتم التصويت بالاقتراع السرى فى مراكز التصويت من خلال المفاضلة بين المرشحين بحرية تامة دون أية ضغوط- ويجب أن تكون الجهة المختصة بنظر الطعون جهة محايدة ومستقلة.

ويعد النظام البرلمانى من أنجح النظم النيابية وهو أكثر النظم تطبيقاً فى الديمقراطيات الغربية.

ويقصد بالنظام البرلمانى كل نظام مؤسس على برلمان يقوم على التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وعلى المسئولية الوزارية أمام البرلمان بحيث لا تبقى الوزارة فى الحكم إلا إذا حازت على ثقة المجلس التشريعى وعلى حل البرلمان وهو يتولى سلطات فعلية وقانونية ويقوم بدور الرقابة السياسية والمالية.

وفى ظل هذا النظام فإن رئيس الدولة غير مسئول سياسياً عن شئون الحكم وبالتالي فليس له سلطات فعلية بل مجرد سلطات اسمية ورئيس الوزراء هو الذى يباشر السلطة التنفيذية وأن رئيس الحكومة إما أن يتم اختياره من البرلمان أو عن طريق رئيس الدولة كان أن رئيس الحكومة هو الذى يعين الوزراء وهم فى العادة أعضاء فى البرلمان، فالبرلمان إذن فى ظل هذا النظام هو مركز الثقل وبالتالي يحدث التوازن

الحقيقى بين السلطات وبه يتحقق تداول السلطة، ولهذا فإن البرلمان المنتخب هو المنبر الرئيسى لتداول السلطة وإصدار القوانين، فالديمقراطية ليست سيادة الحكم وإنما هى سيادة القانون^(١).

٣- الأحزاب السياسية:

لا شك أن الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية بالنسبة للشعوب الديمقراطية يقتضى أن تعمل يدًا بيد لرسم شكل الحكومات التى تختارها، كما أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هى العمل من خلال الأحزاب السياسية.

والأحزاب السياسية هى منظمات تربط بين الناس وحكوماتهم لجذب مجموعة منظمة من الأفراد تسبى برنامجًا سياسيًا تحت قيادة زعيم أو أكثر بقصد الوصول إلى الحكم.

إن الأحزاب تقوم بدور سياسى فى ترشيد العملية السياسية وهى ركيزة من ركائز الديمقراطية ويسعى حزب الأغلبية إلى تحويل عدد من السياسات والبرامج المختلفة إلى قوانين، ومن حق الأحزاب المعارضة انتقاد الأفكار السياسية لحزب لأغلبية وتقديم المقترحات الخاصة.

وتقدم الأحزاب السياسية للمواطن طريقة تمكن من وضع المسئولين فى موضع المحاسبة والمساءلة فيما يتعلق بأعمالهم الحكومية.

والأصل أن يتعين على أحزاب الأمة أن تتق بمبادئ الديمقراطية فتعترف بسلطة حكومة الأغلبية وتحترمها..

ويجب أن تتنوع ثقافات أعضاء الأحزاب السياسية ومعتقداتهم السياسية إثراء للعمل الديمقراطى فهناك ما هو قام على معتقدات سياسية وآخر على المصالح الاقتصادية - كما يجب أن تعترف بأن الآراء السياسية غير ثابتة دائماً وهى قابلة

(١) من الملاحظ أن السلطة التنفيذية فى بعض البرلمانات الديمقراطية هى التى تحنكر عملية إصدار القوانين أو نسبة ٩٥٪ من التشريعات فى حين أن نصيب الأعضاء من التقدم باقتراحات بمشروعات قوانين لا يتعدى الـ ٥٪ وبالتالي فقدت تلك البرلمانات أو تنازلت عن حقها الأصيل من التشريع.

للتغيير والمناقشة وأن الإجماع في الرأي لا يتم في كثير من الأحيان إلا من خلال التعارض في الأفكار والآراء ووجهات النظر الذي يجرى من خلال النقاش الحر العام بصورة سلمية.

إن المعارضة الشريفة غير المخرضة^(١) -والتي لا تزايد على بلادها هي أساس النظم الديمقراطية الناجحة في جميع النظم ويجب أن تهدف دائماً إلى الصالح العام وليس صالح الحزب -أو المصالح الشخصية- والقاعدة في تشكيلات الأحزاب أن تكون أساسها الانتخابات الحرة لقياداتها ولمدة مؤقتة ينبغي ألا تزيد عن أربع سنوات لتجديد دماء الأحزاب . . وذلك شأن أي عمل عام.

إن من بين حقوق الإنسان الأساسية التي يتحتم على أية حكومة حمايتها: حرية الكلام والتعبير والحرية الدينية وحرية المعتقدات وحرية الاجتماع، كما أن حكم الأغلبية هو وسيلة لتنظيم عمل الحكومة في اتخاذ القرارات الخاصة بالقضايا العامة دون تهميشها للأقلية، فلا يجب أن تسلب الحقوق والحريات التي تمنع بها أية أقلية في المجتمع الديمقراطي.

ثانياً: للمقتضيات الموضوعية للديمقراطية:

تتمثل المقتضيات الموضوعية للديمقراطية في عدد من الحقوق والحريات -وقد سبق أن أشرنا إلى أن الحرية هي غاية يسعى إليها النظام الديمقراطي- وترتبط الديمقراطية بالحرية ارتباطاً أساسياً -فالقول بأن الديمقراطية هي حكم الشعب نفسه بنفسه لا يتضمن فقط على حد قول (أندريه هوريو): حرية الشعب في حكم نفسه بنفسه ولكنها تتضمن أيضاً ضرورة حرية كل فرد من أفراد الشعب، ولهذا تبرز أهمية الحقوق والحريات في المجتمعات الديمقراطية ومبادئ المساواة والعدالة.

(١) إننا لا نؤمن بالمعارضة المستندة إلى القوة أو استعراض القوة لأن ذلك ليس من قبيل الديمقراطية وإن ما يحدث في لبنان من إضراب واعتصام وتظاهر وتعطيل أمور الدولة ليس من ثقافة الديمقراطية بل هو انقلاب على الحكومة الشرعية الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار في المجتمع وهو يناهض الحقوق والحريات المشروعة.

وتوصف الحرية بأنها حرية عامة إذا كانت تلقى على عاتق الدولة واجبات يتعين القيام بها - إذ تستمد نظرية الحريات العامة أساسها الفلسفى من فكرتى القانون الطبيعى والعقد الاجتماعى.

فالسلطة السياسية فى النظم الديمقراطية تعود إلى الشعب وتجد أساسها فى مصلحة المحكومين، ولأن الحكام ليسوا سوى ممثلين للشعب لذلك يجب أن يمارسوا سلطاتهم لمصلحة الشعب وألا يقيدوا من حرياته . .

والواقع أن سلطات الدولة فى مجال الحقوق والحريات ليست مطلقة إذ إنها لا تستطيع أن تصدر ما تشاء من قوانين ماسة بالحريات، وإذا تعارضت حماية الحقوق والحريات العامة مع غاية أخرى للدولة وجب تفضيل حماية الحقوق والحريات - فاستبداد الدولة وافتئاتها على حقوق الأفراد لا يمكن تبريره على أساس أنه قد يخلق فى المستقبل حرية وسعادة.

إن الحريات تتناقض طبيعتها مع الأنظمة الدكتاتورية أو الشمولية التى لا تقبل نقدًا أو معارضة أو حرية للرأى، بعكس النظم الديمقراطية، ولا يمكن القول بأن الحق فى الحريات حق غير محدد أو حق مطلق، فأول واجب من واجبات الدولة هو المحافظة على النظام فى المجتمع حتى يستطيع الأفراد الاستمتاع بحياتهم وتحقيق ذاتهم، ولذلك يجب على الدولة أن تتدخل بتنظيم الخروج بما لا يحدث فى للمجتمع اضطرابًا فى الأمن والنظام بفرض قيود تمنع العدوان، وهذه القيود تخضع لرقابة القضاء . . إذا تجاوزت الحدود التى نص عليها الدستور.

وتعتبر حرية الرأى والتعبير وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات وحرية الاجتماع والأحزاب والصحافة من الحقوق التى نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وكذلك المساواة والعدالة والمساواة فى التكاليف والأعباء.

وبهنا هنا أن نؤكد ضرورة وجود صحافة حرة تعمل متمتعة بالحرية من رقابة الحكومة فالحكومة الديمقراطية لا يكون لها وزراء للإعلام أو الرقابة عليها أو على نشاطات الصحفيين لضبط محتوى الصحف.

إن الصحافة الحرة تقوم بتنوير وإعلام الجمهور ومحاسبة القادة وتوفير منبراً للمناقشة المحلية والقومية^(١).

كما يتعين على الصحافة نفسها أن تعمل بمسئولية فهي تستجيب عبر الجمعيات والنقابات ومجالس الصحافة فى الشكاوى العامة للناس وتواجه الحكومة بالتجاوزات- والحكومة ينبغى عليها أن تخضع للرأى العام المستتير وأن تتابع ما ينشر فى الصحف وأن تقوم من مسلكتها للأحسن وأن لا تتجاهل ما يكتب فى الصحف من انتقادات- فالحرية الصحفية يجب أن يكون لها أثر إيجابى وهو استجابة الحكومة للرأى العام ومحاولة التفسير والإصلاح والتقليل من التجاوزات- فهى رقيبة على أعمال الحكومة وليست وسيلة لتضليل الشعب والدعاية للحكام وتلميع الوزراء الفاشلين- خاصة بعد أن دب الفساد فى بعض الأوساط الصحفية مؤخراً وفى كبريات الصحف العالمية والمحلية والتي كُشف عنها مؤخراً.

(١) إن الانظمة الديمقراطية ينبغى أن تعزز الصراع الذى لا ينتهى بين حقيقتين واجب الحكومات التمثيل فى حماية الأمن الوطنى وحق الشعب فى المعرفة القائم على تمكين الصحفيين من الوصول إلى المعلومات وعليهم فقط أن يسعوا وراء الحقيقة والموضوعية فى تناول القضايا الجماهيرية.

المبحث الثاني

مبدأ حكم القانون

خضوع الدولة للقانون

لقد كان الحكم والقانون مترادفين طول مراحل التاريخ، إذ كان القانون ببساطة يمثل إرادة الحاكم، وكانت أول خطوة للخروج من مثل هذا الطغيان هي فكرة حكم القانون بما في ذلك فكرة أنه حتى الحاكم يخضع للقانون وعليه أن يحكم عبر وسيلة سلمية - ذلك أن حكم القانون يحمي الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية - ولا شك في أن الاستبداد والخروج على القانون ليسا البديلين الوحيدين للحكم.

إن حكم القانون يعني أنه ليس هناك فرد أو رئيس أو مواطن عادي فوق حكم القانون، وتمارس الحكومات الديمقراطية السلطة عن طريق القانون وهي نفسها خاضعة لقيود القانون.

ومن المستقر عليه أن الدولة القانونية هي الدولة التي تخضع للقانون كما أن الحكومة القانونية هي التي يخضع فيها الحاكم للقوانين الموضوعة شأنه في ذلك شأن الأفراد.

ويقصد بالقانون في هذا الخصوص مجموعة القواعد القانونية الملزمة أيًا كان مصدرها، ولهذا يشمل القانون القواعد العامة المجردة الصادرة عن السلطة التأسيسية كالدساتير أو عن طريق السلطة التشريعية أو العقيدية.

ولا يقتصر معنى الحكومة القانونية على خضوع الإدارة للقانون عند تعاملها مع الأفراد بل يشمل أيضاً عدم قدرة السلطات الإدارية على إلزام الأفراد بما لا يتفق مع القوانين النافذة.

ومن المنطوق عليه أن خضوع الحكومة للقانون لا يتقص من سيادتها لأنها هي التي تضع القوانين، غير أنها ملزمة باحترام القوانين.

ومن جانب آخر فإنه يجب أن تعبر القوانين عن إرادة الشعب وليس عن نزوات وأهواء الملوك والحكام، كما يجب أن تكون هناك أجهزة لتطبيق القانون، أى سلطة قضائية مستقلة، وأن لا يكون هناك مانع من تطبيق القانون على أحد، ويعنى مبدأ سيادة القانون مجموعة القواعد والنظم الأساسية لحماية الفرد فى مواجهة السلطة والتي تمكنه من التمتع بكرامته الإنسانية وهو ضرورة يفرضها ضعف النفس البشرية.

إن القانون هو الضمان الوحيد للحكم الصالح -ولا شك أن مبدأ سيادة القانون هو أحد ركائز الحكم الديمقراطى، بل من الأسس المهمة الضرورية لمبدأ المشروعية. فالقانون يطبق على جميع أفراد المجتمع بلا تمييز والخروج على أحكام القانون يؤدى إلى الفوضى فى المجتمع وقد يؤدى كذلك إلى حالة من عدم الرضى العام وبالتالي عدم الاستقرار والأمن فى المجتمع.

فلقد شُرع القانون فى الأصل لنقل المجتمع من حالة الفوضى إلى حالة التنظيم، وحتى يضمن الجميع حالة التساوى فى الحقوق والالتزامات^(١).

إن سيادة القانون فى بلد ما إذا اختلط بها أو شابها انتكاس أدى إلى حكم الغاب من حيث سيطرة القوى على الضعيف.

سيادة القانون إذن مطلقة.. لا تتجزأ..

ولما كانت سيادة القانون عنوان للمجتمع المتحضر ومظهر لسلامة الحكم، فقد أكد الدستور المصرى فى المادة [٦٤] أن سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة،

(١) من المعلوم أن هناك نموذجين للبناء الاجتماعى يتميزان بعدم وجود أداة نظامية من أجل خلق وصيانة عمليات اجتماعية منضبطة ومنظمة. هذان النموذجان هما الفوضى والاستبداد فى أجلي صورهما.. والفوضى هى حالة اجتماعية تعطل فيها سلطة غير محدودة لكل من أعضاء الجماعة - وحيثما تنود الفوضى لا تكون هناك قواعد ملزمة يلزم كل فرد بالاعتراف بها وإطاعتها - فكل شخص حر فى أن يتبع نزواته وأن يفعل كل ما يخطر له على بال ولا توجد دولة أو حكومة تضع حدوداً للممارسة التحكيمية للسلطة [انظر القانون - طبيعته ووظائفه - تأليف إدجار بودنهيير] أما الاستبداد فهو نظام سياسى يتمتع فيه رجل واحد بسلطة طاغية غير محدودة على مواطنيه وإذا مارس هذا الرجل سلطته بصورة تحكيمية وهوائية كنا أمام ظاهرة الاستبداد فى أجلي صورها - (المرجع المشار إليه).

ونصت المادة [٦٥] على أن تخضع الدولة للقانون. واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات.

ولا شك أن سيادة القانون تتطلب تطوراً واعياً لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة في المجتمع. والواقع أن هناك كثيراً من المواد التي مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها في جو اجتماعي مختلف وأن أول ما يقرره سلطان القانون هو أن يستمد جذوره من أوضاع المجتمع المتطورة.

ولما كان القانون استجابة للمجتمع الذي يعيش فيه فإنه يجب أن يساير ضرورات واحتياجات العصر - ففي عالم متقلب لا يمكن للقانون أن يعمل بصورة فعالة ولا بد من التوفيق بين الثبات والتغيير - فالتفاعل مع المجتمع أمر ضروري - فوظيفة القانون لا تقتصر على مجرد إقرار النظام وإنما تشمل أيضاً تحقيق العدل.

ويلاحظ أنه لا تعارض مطلقاً بين القانون والسلطة. فالسلطة والقانون بوصفهما قوتين يمكن بمقتضاهما ضبط أفعال الناس وسلوكهم، ليستا فكرتين متعارضتين دائماً وفي كل الظروف والدليل على ذلك أن أية دولة أو حكومة بدون سلطة لا يمكنها أداء وظيفتها الأساسية في المحافظة على النظام القانوني وحمايته من أولئك الذين يشجعون في الاستخفاف بأحكامه ولذلك ينشئ القانون نفسه أحياناً ويكفل مجالات سلطة للأفراد والجماعات وهو بذلك يعمل بوصفه وسيلة لتقسيم السلطة وتوزيعها في النظام الاجتماعي.

كذلك فإنه لما كانت سيادة القانون هي الضمان الأخير للديمقراطية فإن دستورية القانون هي المظهر الأول لسيادة القانون باعتباره القانون الأسمى للدولة وهو الدستور - فينبغي ألا يتعارض القانون مع الدستور حتى لا ينهار الهرم التدريجي ويفقد القانون الأساسى للدولة قدسيته ويفقد بالتالى التشريع هيئته ويغدو الأمر ولا سيادة للقانون.

ويكاد يكون من المستقر في كل بلاد العالم أن القانون إذا لم يستوف شكله الدستورى فإن المحاكم لا تطبقه لأنه وقد فقد شكله فقد صفته وأصبح لا قانون.

كما أن ثبات القانون واستقراره مظهر من مظاهر سيادة القانون، ولا نغنى بالثبات الجمود، فإن القانون دائماً يتقى، لا يفقد مرونته إزاء تطور المجتمع كما سبق أن أشرنا.

وفى هذا الصدد فإنه لا يكفى أن يكون القانون عادلاً ومتجاوباً مع المجتمع الذى يعيش فيه وإنما يجب أن تكون الأداة القائمة على تنفيذه على فهم عميق له، نصاً وروحاً، وعلى جانب كبير من الإمكانات المادية لتنفيذه، فلا معنى لقانون ينفذ تنفيذاً سيئاً ولا معنى لقانون سليم لا يعبر عن حاجات المجتمع فلا قانون بلا سيادة ولا سيادة بلا قانون.

والواقع أن أى ترسيخ أو احترام لمبدأ سيادة القانون يبدأ من السلطة قبل أن يبدأ من الأفراد. . من خلال أعمال مبدأ المساواة أمام القانون.

كما أن استقلال السلطة القضائية يعد مفترضاً أولياً لسيادة القانون باعتباره الجهة المنوط بها الرقابة على ما تتخذه السلطة التنفيذية من إجراءات أو قرارات قبل الأفراد وذلك لضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطن، وهو الأمر الذى أكدته كافة المواثيق الدولية والمؤتمرات، وتأسيساً على ذلك فإن حظر اللجوء إلى القضاء أو تقييد حق اللجوء إلى القضاء بأى شكل يعتبر تغولاً على جوهر رسالته فى حراسة حقوق الأفراد وحرياتهم والتى تعد رهنًا باستقلال القضاء وحصانته.

كذلك فليس للمشرع أن يتدخل فى وظيفة القضاء بحظر التدخل فيما يكون القضاء قد حسمه من منازعات، وينطوى ذلك على حظر إلغاء أى حكم قضائى أو عدم تقييده أو رفعه، كذلك يحظر على المشرع التدخل فى تنظيم القضاء إذا كان القصد منه النيل من استقلاله أو الاعتداء عليه، ويحظر الاعتداء على حق التقاضى بإخراج منازعات معينة من ولاية القضاء.

ولهذا فإننا نؤكد على أن وجود قضاء مستقل يعد أفضل الضمانات للحريات الشخصية وأنه يتعين وجود نصوص دستورية أو قانونية ترصد لتأمين استقلال

السلطة القضائية من الضغوط السياسية وتأثير سلطات الدولة الأخرى عليها، وذلك بالحلولة بين السلطة التنفيذية والتشريعية وبين ممارسة أية وظيفة قضائية أو التدخل فى إجراءات القضاء .

ومجمل القول إن دولة القانون هى الدولة التى يتوافر لكل مواطن فى كنفها الضمانة الأولية لحماية حقوقه وحرياته، ويتم تنظيم السلطة وممارستها فى إطار من المشروعية . إن مبدأ سيادة القانون لازم لزوم المجتمع وأنه لا مقام للمجتمع الحديث بدون قواعد قانونية تحكم سلوك أعضائه من المحكومين والحكام .

وفى مؤتمر نيودلهى سنة ١٩٥٩ أكدت اللجنة الدولية للحقوقيين عدة نقاط ترسم مضموناً متميزاً وأكثر رقياً لمبدأ سيادة القانون وهى :

أ- أن حقوق الإنسان قيد على سلطة الدولة .

ب- أن خضوع المشرع لمبدأ سيادة القانون يوجب وضع حدود منضبطة للعمل التشريعى .

ج- أنه لا جدوى من إعلان مبدأ سيادة القانون وتأكيد فى مجالات الإدارة والتشريع إذا لم يكفل حماية واقعية وحقيقية للمواطن فى النطاق الجنائى بالترقة الأساسية بين ما يجوز أن يكون موضوعاً لإجراء إدارى وما يجوز أن يكون موضوعاً لإجراء جنائى، وحيث يسمح باتخاذ إجراء جنائى فلا بد من توافر ضمانات صارمة .

فمبدأ سيادة القانون هو المظهر للقيم والمثل العليا التى تتركز أساساً على كرامة الإنسان وقيمه وهو أسمى من كافة النظم فى المجتمع .

ويلاحظ أن فكرة سيادة القانون لا تتحقق مع فكرة سيادة السلطة التشريعية وهى الفكرة التى تجدد صداها فى الكثير من بلداننا العربية، إذ تصبح السلطة التشريعية سلطة متسلطة . [البرلمان سيد قراره]؟! !

كما أن مبدأ سيادة القانون وفقاً للمعايير الدولية لا يتحقق مطلقاً مع وجود أوضاع استثنائية تؤثر على الحريات العامة وتهدها -تحت ذريعة وقاية النظام العام-

للد غير محدودة أو لأجل بعيدة - كحالة الطوارئ أو الأحكام العرفية وهي محض نظام استثنائي يجد مبرره فيما يعترض حياة الدول من ظروف وأحداث تضطر معها بسند من الدستور إلى إعلانها حماية لأمن الوطن وسلامته^(١) - حيث ترك هذه النصوص الفضاضة تقدير الحالة الاستثنائية ومن ثم اتخاذ إجراءات لمواجهة - سواء بإعلان حالة الطوارئ أو بإصدار قرارات لها قوة القانون - رهناً بتقدير رئيس الدولة مع عدم وجود رقابة لاحقة على قراراته وتصرفاته.

وتقول المحكمة الدستورية:

الدستور هو القانون الأساسي الأعلى الذي يرسى القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم، ويحدد السلطات العامة ويرسم لها وظائفها ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها، ويقرر الحريات والحقوق العامة ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها، ومن ثم فقد تميز الدستور بطبيعة خاصة تضفي عليه السيادة والسمو بحسبانه كفيل الحريات ومثلها وعماد الحياة الدستورية وأساس نظامها. وحق لقواعده أن تستوى على القمة من البناء القانوني للدولة وتنبوأ مقام الصدارة بين قواعد النظام العام باعتبارها أسمى القواعد الأمرة التي يتعين على الدولة التزامها في تشريعها وفي قضائها وفيما تمارسه من سلطات تنفيذية، دون أية تفرقة أو تمييز في مجال الالتزام بها - بين السلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإذا كان خضوع الدولة بجميع سلطاتها لمبدأ سيادة الدستور أصلاً مقررًا وحكمًا لازمًا لكل نظام ديمقراطي سليم، فإنه يتعين على كل سلطة عامة أيًا كان شأنها وأيًا كانت وظيفتها وطبيعة الاختصاصات المسندة إليها أن تنزل على قواعد الدستور ومبادئه وأن تلتزم حدوده وقيوده، فإن هي خالفها أو تجاوزتها شاب عملها عيب مخالفة الدستور. وخضع - متى انصبت المخالفة على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التي عهد بها الدستور إلى المحكمة الدستورية العليا بوصفها الهيئة القضائية العليا التي اختصها دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح بغية الحفاظ على أحكام الدستور وصونها وحمايتها من الخروج

(١) نص الدستور على العمل بالحالات الاستثنائية في المواد ٧٤، ١٧٤، ١٤٠ من الدستور القائم.

عليها، وقد حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة جميعها -منذ دستور سنة ١٩٢٣- على تقرير الحريات والحقوق العامة في صلبها قصدًا من المشرع الدستوري أن يكون النص عليها في الدستور قيدًا على المشرع العادي فيما يسنه من قواعد وأحكام وفي حدود ما أراه الدستور لكل منها من حيث إطلاقها أو جواز تنظيمها تشريعيًا.

وقد استقر قضاء المحكمة الدستورية على القضاء بعدم دستورية القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية في غيبة البرلمان إعمالاً لسلطاته المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور ولو أقرها مجلس الشعب مادامت لا توجد حالة استثنائية واضحة.

والجدير بالذكر أن الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وإن كانت تعترف كأصل عام بأن هناك ظروفًا استثنائية عامة تبيح للدولة اتخاذ إجراءات استثنائية إلا أنها وضعت ضوابط هامة لذلك كله، فنص المادة ٤ بند ١ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه «يجوز للدول الأطراف في أوقات الخطر العامة التي تهدد حياة الأمة والتي يعلن عن وجودها بصفة رسمية أن تتخذ من الإجراءات ما يحلها من التزاماتها طبقًا للعهد إلى المدى الذي تقتضيه بدقة متطلبات الوضع، على أن لا تتنافى هذه الإجراءات مع التزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولي»، على أن الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على أنه «ليس في هذا النص ما يجيز التحلل من الالتزامات المنصوص عليها في المواد ٦، ٧، ٨، ١١، ١٥».

على أن المجتمع الدولي ظل يرغب دائمًا في أن يكون رقيبًا على تصرفات أعضائه حتى في حالات الطوارئ، فنص في المادة ٤ بند ٣ على ضرورة قيام الدول التي تعلن حالة الطوارئ بشكل رسمي بإعلام الدول الأطراف الأخرى في العهد فورًا، ويجب أن يكون الإعلان شاملاً الأحكام التي ترغب الدولة في عدم التقيد بها والأسباب التي دعتها إلى ذلك، كما يجب أن تعلن الدول الأطراف الأخرى بالتاريخ الذي تنتهي فيه حالة الطوارئ، ويكون إعلان الدول في الحالتين عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة.

فهناك ووفقاً للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية نوعان من الحقوق، حقوق لا يجوز المساس بها حتى فى ظل تلك الظروف الاستثنائية وحقوق يمكن تقييدها فى أضيق نطاق أثناء تلك الظروف.

ويعد الحق فى الحياة، والتحرر من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة، وحرية الفكر والوجدان والدين، وحظر تطبيق القانون الجنائى بأثر رجعى، هى أمثلة لتلك الحقوق المنصوص عليها فى المادة ٤ بند ٢ من العهد الدولى والتي لا يجوز تقييدها أو المساس بها فى حالة الطوارئ، بل إن هناك اتجاهًا لتدعيم تلك الحقوق وتوسيع نطاقها، فقد وسعت المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب من تلك الحقوق لتشمل ليس فقط ضمان السلامة البدنية ولكن أيضًا السلامة الذهنية والمعنوية حتى فى ظروف الحرب أو التهديد بالحرب أو عدم الاستقرار السياسى الداخلى أو فى أى حالة أخرى من حالات الطوارئ^(١).

كما نصت المادة الثالثة من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب^(٢) على أنه «لا يجوز لآى موظف أن يتلذذ بأوامر عليا صادرة من موظفين أعلى مرتبة أو من سلطة عامة، أو بأية ظروف استثنائية كحالة الحرب أو أى حالة من حالات الطوارئ العامة لتبرير التعذيب».

والتعذيب وفقًا لما عرف به فى المادة الأولى من إعلان حماية الأشخاص من التعرض للتعذيب الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة هو «أى عمل ينتج عنه ألم أو عناء شديد جسديًا كان أو عقليًا يتم إلحاقه بشخص ما بفعل أحد الموظفين العموميين أو بتحريض منه بغرض الحصول منه أو من شخص آخر على معلومات أو اعترافات أو معاقبته أو تخويله أو تخويف شخص آخر، وقد نصت المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب على ذات المعنى»^(٣).

(١) سجناء بلا محاكمة وعقوبات بلا قانون، تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول ظاهرة الاعتقال المتكرر فى مصر. محمد الشمري وآخرون ص ٢٢.

(٢) انضمت مصر إلى اتفاقية مناهضة التعذيب التى أقرتها الأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٨٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٨، ٩.

كما نصت القاعلة رقم (٣١) من القواعد النموذجية لمعاملة السجناء الصادرة عام ١٩٥٥ عن المؤتمر الأول للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين على «حظر استخدام العقوبات الجسدية أو السجن في زنزاة مظلمة أو أى عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة»، كما نصت المادة (٣٤) من مشروع مبادئ الحماية من عمليات إلقاء القبض أو الاحتجاز التعسفية على أنه «لا يجوز إخضاع أى شخص مقبوض عليه أو محتجز لقهر جسدى أو عقلى أو للتعذيب أو للعنف أو للتهديد أو لآى وسيلة من وسائل الضغط الأخرى كـالاستجوابات المطولة أو التنويم المغناطيسى مما من شأنه أن يؤثر على حرية إرادته، وأى تصريح يدلى به الشخص تحت تأثير أى من هذه الأساليب لا يمكن الاعتماد به كقرينة ضده أثناء محاكمته^(١).

وتأكيداً لذلك نصت المادة (٥) من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الصادرة من الجمعية العمومية للأمم المتحدة على أنه «لا يجوز لآى موظف من المكلفين بإنفاذ القوانين أن يقوم بأى عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة أو أن يحرض على ذلك أو يتناضى عنه».

وتسرى تلك القواعد أياً كانت الظروف الاستثنائية التى يعمل الموظفون تحت ظلها، وفى أى وضع من الأوضاع، ولا يمكن الاحتجاج بأية ظروف للتحلل من التزام الدولة بضمان الحقوق الأساسية للمواطنين.

وقد اعتمدت المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان فتوتين وسعت بمقتضاها من نطاق الحقوق التى لا يجوز تقييدها فى حالات الطوارئ، من أهمها ما ورد فى الفتوى رقم ٨ والتى تناولت بها المحكمة مسألة ما إذا كان من حق الدولة أن تقيّد حق الطعن فى شرعية الاحتجاز وهو حق غير مذكور صراحة فى المادة ٤ بند ٢ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ضمن قائمة الحقوق التى لا يجوز تقييدها. ولاحظت المحكمة أنه وإن كان الغرض الأسمى لحق المثول أمام

(١) المرجع السابق، ص ٥، ٦.

القضاء إنما هو لحماية الحرية الفردية -وهى من الحقوق التى يمكن تقييدها أثناء الطوارئ- إلا أنه قد تطور أيضًا ليصبح الأداة القانونية الرئيسية لحماية المسجونين من التعذيب والإعدام بدون محاكمة، ومن ثم فإن حق المثل أمام القضاء باعتباره حقًا أساسيًا لحماية الحق فى الحياة والسلامة البدنية وهما حقان لا يجوز تقييدهما، فإنه بذلك يصير هو ذاته غير قابل للتقييد، كما أكدت الفتوى أن كل قوانين الطوارئ ينبغى أن تخضع للمراجعة القضائية، لأن اعتماد وتنفيذ قوانين لا تتفق مع التزامات حقوق الإنسان دون مراجعة قضائية يضعف إلى حد كبير حكم القانون والفصل بين السلطات، وهما يرتبطان بشكل الحكم الديمقراطى^(١).

على أن هناك طائفة من الحقوق الأخرى يجوز للدولة متى أعلنت رسميًا حالة الطوارئ أن تتخذ فى أضيق نطاق تدابير استثنائية قد تشكل مساسًا بها، ومن ضمن تلك الحقوق حرية التنقل والسفر، حرمة الحياة الخاصة وسرية المراسلات وحرية الرأى والتعبير، حرية التجمع السلمى، حرية تكوين الجمعيات. ورغم أن حق الدولة قائم فى تقييد تلك الحقوق إلا أن هناك محددات عامة اتفق عليها العهد الدولى ذاته ومن بعده اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان للسماح بالتقييد الجزئى لتلك الحقوق وهذه المحددات هى:

أ- أن تكون الظروف التى يحتج بها كمبرر لتدابير الطوارئ جد خطيرة تشكل تهديدًا محققًا لحياة الأمة أو كما عبرت عنها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: خطرًا يهدد الحياة المنظمة للدولة.

ب- لا تكون التدابير الاستثنائية التى تتخذ بمقتضى حالة الطوارئ صحيحة إلا حينما تفرضها متطلبات الوضع على وجه الدقة، فيجب أن يكون هناك تناسب بين الإجراءات الاستثنائية وبين الخطر الذى يهدد الأمة.

(١) الفتوى ٨ لسنة ٨٧ «حق المثل فى حالات الطوارئ» السلسلة أمام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. سان خوزيه ١٩٧٨.

ج- أن تهدف التدابير الاستثنائية إلى تخفيض أو إلغاء الأوضاع الخطرة التي تهدد حياة الأمة.

د- أن تفضل الإجراءات المتبعة في الأوقات العادية في مواجهة الأوضاع الخطرة.

هـ- أن لا تكون هناك تدابير طوارئ أخرى ذات أثر أقل على حقوق الإنسان وقادرة على حل المشكلة المعنية.

و- لا ينبغي أن تمارس تدابير الطوارئ تحت أى ظرف من الظروف وأى وضع من الأوضاع تمييزاً يقوم على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو الأصل الاجتماعي^(١).

* الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان:

من المعلوم أن الحرية الشخصية هي جزء هام من قضية الحريات العامة في النظام القانوني الذي تركز عليه الدولة القانونية، ويعتبر مبدأ سيادة القانون هو المعيار المميز للدولة القانونية عن الدولة البوليسية التي لا تلتزم باحترام القانون.

وإذا كان وجود الدولة القانونية شرطاً لازماً لوجود الحريات فإنه ليس شرطاً كافياً في جميع الأحوال لوجود هذه الحريات، فقد توجد الدولة القانونية ولكن أجهزتها المختلفة تلتزم باتباع قانوني ينكر الحريات العامة لمصلحة الدولة وذلك في نظام قانوني يتجاهل الفرد كما في النظام النازي، ولذلك فإنه يفترض في الدولة القانونية أن تحمي الحريات العامة وأن يعمل القانون على حماية الحريات والحد من تعسف السلطات العامة في المساس بهذه الحريات وذلك طريق الفصل بين السلطات..

وهكذا يكفل النظام القانوني احترام الحريات العامة من خلال مبدأ سيادة القانون وبواسطة الرقابة على دستورية القوانين.

(١) اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان. السلسلة ١٩٧٨ ص ١١٩ وراجع أيضاً السلسلة ب ١٩٦٠، ١٩٦١، ص ١٣١.

ولهذا يتعين ضمان الحرية فى مواجهة سلطة الدولة فى العقاب، وذلك من خلال إجراءات الخصومة الجنائية، وينبغى أن تهدف إلى تحقيق غايتين هما فاعلية الحالة الجنائية وضمان الحرية الشخصية وهو ما يعبر عنه بعكس الشرعية الإجرائية.

وتتمثل هذه الفكرة فى أن الأصل فى المتهم هو البراءة بحيث لا يجوز تقييد حريته إلا فى إطار الضمانات اللازمة لحماية حريته، كما أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون وهو مبدأ يفرضه نص المادة ٤١ من الدستور التى تقرر بأن الحرية الشخصية حق طبيعى وأنها مصونة لا تمس.

وقد أكدت المحكمة الدستورية أنه لا يجوز للدولة القانونية أن تنزل بالحماية التى توفرها لحقوق مواطنيها وحرقاتهم عن الحدود المدنية المعقولة. كما أكدت للمحكمة أن الشرعية القانونية لا تكتسب قيمتها إلا بالتزام الشرعية الدستورية وعلى أن لا قيمة للشرعية بنوعيتها ما لم يتوافر الضمان الذى يكفل حماية الحقوق والحرقات من خطر المساس بها عند التطبيق وهو يقتضى أن تكون هناك سلطة محايدة تسهر على تأكيد هذه العدالة لضمان تحقيق المشروعية وتوقع الجزاء المناسب على عدم المشروعية، وهذه السلطة هى السلطة القضائية^(١).

ويمارس القضاء حمايته للحرية بكفالة الضمانات التى يقرها القانون فى مواجهة خطر التعسف أو التحكم، كما أن الحماية القانونية للحرقات لا تكون بمجرد إصدار القوانين وإنما بالتعرف على مبادئها وتطبيقها.

ومن جانب آخر فإن مبدأ المساواة أمام القضاء عنصر من مبدأ المساواة أمام القانون، ولذلك تتطلب الشرعية الإجرائية وحدة القضاء الطبيعى، وبالتالي فإن المحاكم الاستثنائية أيا كان تشكيلها لا تعتبر من القضاء الطبيعى، كما أن القضاء السياسى يتعارض مع مبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان.

(١) انظر الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان فى الإجراءات الجنائية للدكتور محمد فتحى سرور. طبعة

ويتعين على المحاكم فى إطار مبدأ سيادة القانون القيام بدورها فى الرقابة على صحة الإجراءات التى تعرض الأفراد فى حالات القبض والتفتيش وانتهاك حرمة المساكن للتحقق من قانونية الإجراءات، ولها أن تلغى الإجراء المخالف للقانون غير المشروع وتهدر آثاره القانونية باعتباره إجراء باطلاً.

فكما يتعلق بضمانات الحرية الشخصية التى تضمنها القانون فى مواجهة القبض وتفتيش الشخص والمساكن والاطلاع على المراسلات وتعذيب المتهم لحمله على الاعتراف إذا خولفت الشرعية فإن المحكمة تقضى بىطـلان التصرف أو الإجراء الباطل ولا تبنى عليه أى آثار قانونية.

✽ الشرعية الدولية لحقوق الإنسان:

من المستقر عليه دستورياً أن الاتفاقيات الدولية لها مرتبة القانون وقد نصت على ذلك المادة ١٥١ من الدستور المصرى وهى تلى مباشرة الدستور إذ تنص الفقرة الأولى من المادة سالفـة البيان بأن رئيس الجمهورية هو المنوط به إبرام الاتفاقيات الدولية وإبلاغها لمجلس الشعب بما يتناسب مع البيان، وتكون للاتفاقية قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة.

وقد نصت الفقرة الثانية من ذات المادة على الأحوال التى تتطلب موافقة مجلس الشعب عليها قبل النشر وهى الاتفاقيات الخاصة بالصلح أو المتعلقة بالسيادة أو التجارة أو النقل أو التى يترتب عليها أعباء مالية.

وتطبيقاً لذلك فإن الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وحرياته تعتبر بعد الموافقة على الانضمام إليها والتصديق عليها ونشرها بالجريدة الرسمية للبلاد -مُثابـة قانون من القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية وبالتالي تعتبر نصوصها من النصوص القانونية الواجبة التطبيق والنافذة أمام جميع سلطات الدولة سواء التشريعية أو التنفيذية أو القضائية.

ومن الجدير بالذكر أن مصر قد انضمت للاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، وأخذت هذه الاتفاقيات السالفة على الإعلان العالمى

لحقوق الإنسان واللاحقة عليه، وقد أصبحت معظم نصوص هذه الاتفاقية نصوصاً بالدستور، وقد تم التصديق عليها دون أى تحفظ إلا فيما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

كما انضمت مصر لاتفاقيات عديدة متعلقة بمنظمة العمل الدولية (حق الإضراب) وإزالة أشكال التفرقة العنصرية عام ١٩٦٦.

كما وقعت مصر على العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية سنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٧/٨/٤ وصدقت على العهدين بتاريخ ١٩٨٢/١/١٤ ونشرت بالجريدة الرسمية، وكذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.. مع إيداء بعض التحفظات. وكذلك الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة عام ١٩٥٣ وتم الانضمام بتاريخ ١٩٨١/٦/١٧ دون تحفظ. وكذلك اتفاقيات مناهضة التعذيب وحقوق الطفل، وأيضاً الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان الإقليمية.

وترتيباً على ذلك فإن صدور تلك الاتفاقيات يعتبر بمثابة قوانين من تشريعات الدولة.. ولها ذات القوة الملزمة بالنسبة للحكومات والأفراد على السواء، فضلاً عن أنها تتمتع بحماية خاصة إضافية هى الحماية المقررة للنصوص الدستورية، وقد أسبغ عليها بعض فقهاء القانون أنها تساوى مع النصوص الدستورية ولا يجوز مخالفة أحكامها سواء بإصدار قانون لاحق لها به مخالفة لأحكامها الموضوعية محل الحماية أو معدلاً لها.. ويعتبر كل قانون يأتى بنصوص مخالفة من المحكمة الدستورية تتمتع المحاكم عن تطبيقه.

وباستقراء هذه النصوص الواردة فى الاتفاقيات الموقعة عليها مصر.. يتبين أن هناك سبلاً من القوانين التى تتعارض مع أحكامها نصاً وروحاً - بما يجعلها غير دستورية- فيما عدا ما يتعلق بالنصوص التى قد تثير جدلاً لتضارب أحكامها مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء ولا يتسع المجال لتفصيل ذلك.

وقد تبنى القضاء المصرى العريق هذا النظر فى العديد من أحكامه سواء القضاء الجنائى أو القضاء الدستورى والإدارى، ويتعين على المشرع أن يواجه ما ورد بالاتفاقيات من أحكام لم ترد فى التشريعات الجنائية المصرية رغم مرور وقت بعيد على التصديق عليها ونشرها بالجريدة الرسمية.

وما ينطبق على المشرع الوطنى ينطبق على المشرع الدولى والعلاقات الدولية - فالولايات المتحدة نفسها موقعة على الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان، وتعتبر الوثائق الأساسية التى ترقى لمرتبة الدستورية- وهى واجبة التطبيق سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها. . فهل يستيقظ المشرع الأمريكى لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الصارخة ضد حقوق الإنسان فى مناطق عديدة من أنحاء العالم بما فيها الولايات المتحدة نفسها؟!

لاشك أن التزام الدول الموقعة على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يضى على هذه الوثيقة وغيرها -الشرعية الدولية- باعتبار أن هذه المبادئ والحريات مبادئ عالمية دولية وقانونية تشكل فى مجموعها الشرعية الدولية والسياج التشريعى لهذه الحقوق وتلك الحريات، وهو ما يوفر السند القانونى لها فى التزام الدول الأعضاء بها ومساءلتهم عنها دوليًا ثم يوفر من جانب آخر السند التشريعى الوطنى للمطالبة بتلك الحقوق وضمانها وحمايتها من أية انتهاكات ومعاقبة المسؤولين عنها والتعويض عن مخالفتها. وستوضح ذلك لاحقًا.

إننا من خلال هذا الكتاب، نقدم إلى اللجنة الدولية الأوروبية المنوط بها حماية الحقوق والحريات، أن تتخذ شئونها حيال الأوضاع الصارخة لانتهاكات حقوق الإنسان والتى تعتبر وصمة عار فى طبيعة الضمير العالمى.

المبحث الثالث

نحو مكافحة الإفلات من العقاب

على انتهاكات حقوق الإنسان

أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٠٠٠ لسنة ٦٢ في الدورة السادسة والخمسين بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٠ خاصاً بمكافحة الإفلات من العقاب - نظراً لأنه يؤثر في كل مجالات المجتمع - وقد طالب القرار بضرورة قيام الحكومات بمكافحة الإفلات من العقاب بتصديها للتجاوزات السابقة أو الجارية واتخاذها تدابير ترمي إلى الجبلولة دون ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان . . من أجل إعادة الكرامة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق الإقرار بها وتعويضهم ومحاسبة المسؤولين عنها لتحقيق الانتصاف الفعال ولكفالة قيام نظام عدالة وتحقيق الوفاق والاستقرار داخل الدولة - وقد رحب القرار بقيام عدد من الدول التي شهدت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الماضي بوضع آليات للكشف عن هذه الانتهاكات بما في ذلك إنشاء لجان للتحقيق وتحقيق المصالحة .

وشدد القرار على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب في منع انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، وقال البيان إنه فيما يخص ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان فإن معرفة الجمهور العام بمعاناتهم الحقيقية وبالحقيقة عن مقترفي هذه الانتهاكات، هي خطوة أساسية صوب تحقيق المصالحة، كما حث الدول على تكثيف جهودها لكي تتيح لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان قضية نزيهة ومنصفة يمكن من خلالها التحرر عن هذه الانتهاكات والإعلان عنها وعلى أن تشجع الضحايا على الاشتراك في هذه العملية. كما رحبت في هذا الشأن بنشر بعض الدول تقارير لجان أنشأتها البلدان للتصدي لما حدث فيها سابقاً من انتهاكات لحقوق الإنسان وتشجيع دول أخرى حدثت فيها سابقاً انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان على إنشاء آليات مناسبة لكشف تلك الانتهاكات - كما أهابت بالدول

لاتخاذ كافة الخطوات الضرورية والممكنة لمحاسبة مقترفي الانتهاكات واتخاذ تدابير وتقارير للإجراءات القانونية.

ودعا البيان جميع الدول إلى توقيع نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية والتصديق عليه باعتباره وسيلة لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب الواردة فى التقرير رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٠. كما دعا الآليات الأخرى إلى مواصلة القيام أثناء نهوضهم بالمهام المنوطة بهم بالاهتمام بمسألة مكافحة الإفلات من العقاب.

ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن ملك المغرب محمد السادس أعلن فى خطاب وجهه إلى الشعب فى ٦ يناير سنة ٢٠٠٦ بتسوية الملفات الصعبة المرتبطة بسجل المغرب فى قضايا احترام حقوق الإنسان، وأشار إلى فترات الصراع على السلطة وانعكاساته على صعيد انتهاكات حقوق الإنسان قائلاً: يجب ألا تبقى سجناء لتلك المرحلة.

وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد باشرت مهمتها منذ بداية عام ٢٠٠٤ وأنجزتها فى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥ تاريخ تسليم تقريرها إلى الملك التى حصلت بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٩٩ ووضع آليات لإصلاحات يلزم تطبيقها فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة، وتلقت الهيئة ملفات ١٦٨٦١ قضية منها ٩٧٧٩ حالة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان تراوحت بين القتل خارج نطاق القضاء والتعرض للإصابات والوفاة فى السجون والاختفاءات القسرية والفقر القسرى والانتهاكات الجنسية، وكان القمع فى المغرب قد وصل ذروته خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات بشن حملات اعتقال تعسفية وإقامة معتقلات سرية للاستئطاق أى الإجبار على الاعتراف والتعذيب، وتشمل أهداف هيئة الإنصاف والمصالحة التعويض المالى على الضحايا وإعادة تأهيل المعتقلين السابقين لدمجهم فى المجتمع واستعادة كرامتهم، بالاستناد إلى القانون الدولى وتجارب لجان كشف الحقيقة فى العالم، ولم تسقط الهيئة حق الصحافة فى الادعاء أمام القضاء، على أن يثبت ما تعرض له، ويقع تقرير الهيئة فى ستة مجلدات.

وفى هذا الصدد فإن الأمل كان معقوداً للمجلس القومى لحقوق الإنسان الذى أنشئ فى مصر استجابة للشرعية الدولية لحقوق الإنسان -بأن يتولى الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان المصرى منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ وحتى الآن وفقاً للمعايير الدولية لإنصاف ضحايا حقوق الإنسان عن تم اعتقالهم بمقتضى قانون الطوارئ أو محاكمتهم أمام محاكم استثنائية- أو صودرت أموالهم بدون أدنى سند أو مبرر من القانون أو تم تعذيبهم أو قتلهم خارج حدود القانون أو انتهكت أعراضهم داخل المعتقلات -لرفع المعاناة عن هؤلاء الضحايا وللحيلولة دون حدوث انتهاكات مستقبلاً إعمالاً للشرعية الدولية ولتحقيق الوفاق الوطنى وتشكيل لجنة مصالحة وتعويض الضحايا- وكذلك التصدى للتجاوزات الحالية -غير أن اللجنة وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على تشكيلها- لم تحرز أى تقدم فى مجالات حقوق الإنسان بل إنها عجزت عن إصدار توصية لضرورة حتمية إلغاء قانون الطوارئ -والذى رفع فى شأنه العديد من الدعاوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية بطلب بطلانه لاقتقاده للمشروعية ولعدم دستوريته.

وإننى من خلال هذا الكتاب أناشد المجلس المشار إليه بأن يباشر مهامه اتساقاً مع قرارات الشرعية الدولية دون تخاذل، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان فى مصر حتى تكون رائدة فى هذا المجال ولتحقيق العدالة واحترام الالتزامات الدولية الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى والمعنى بالرقى الاجتماعى ورفع مستوى الحياة فى جو أفسح من الحرية.

إن تأكيد تعزيز وحماية حقوق الإنسان مسألة ذات أولوية فى أى مجتمع، وهو التزام دولى تقرر حمايته على الصعيد العالمى وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولى. وهى اتفاقيات ملزمة وواجبة الإعمال باعتبارها مكملة للدستور -خاصة وقد صدقت عليها مصر وانضمت إلى معظمها دون تحفظ إلا من مخالفة الشريعة الإسلامية.

ومن جانب آخر فإن هناك حقوقاً أخرى تتعلق بالمواطن المصرى -والمتعلقة بما جرى فى حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ من ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وقتل

أسرى بالمخالفة لاتفاقية جنيف- وهو ما يوجب مناشدة الآليات الدولية لمحاسبة المسئولين والتصدي لما حدث أثناء وخلال وبعد تلك الحروب من انتهاكات صارخة تشكل جرائم دولية وهى جرائم لا تسقط بالتقادم ولا يمكن التنازل عنها.

ومن المعلوم أن هناك آليات على الصعيد الدولى ناشئة عن الاتفاقيات الدولية - منها المحكمة الجنائية الدولية والتي منحها القانون ملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية ومن بينها بعض الجرائم المنصوص عليها باتفاقيات حقوق الإنسان.

كذلك فإنه على الصعيد الإقليمي توجد محاكم أوروبية وأمريكية وأفريقية ولجان -أضحت الشخصية الدولية للفرد فى مقاضاة الدولة العضو عن مخالفتها للمواثيق الدولية أو الإقليمية المنضمة لها واستصدار الأحكام الملزمة.

وعلى المستوى الوطنى فإن السلطة القضائية هى بحسب الأصل صاحبة الاختصاص الأول فى الانتصار لحقوق الإنسان وحمايته من أى عسف أو ظلم باعتبارها حارسة للحريات وأن الدستور والمواثيق قد أتاحَت للأفراد حق اللجوء إليها للانتصاف والدفاع عن الحريات من أى اعتداءات أو إجراءات تمس الحريات وترتكب بطرق غير مشروعة.

إننا نعرب عن أسفنا عن ضياع حقوق هؤلاء الضحايا من المصريين الذين تعرضوا لجرائم صارخة تهز الضمير العالمى . كما نعرب عن تخاذل المجلس القومى لحقوق الإنسان الذى تقاعس عن التحقيق فى هذه القضايا وكشف حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان التى حصلت منذ قيام الثورة وحتى الآن سواء فى الحروب أو الاعتقالات العشوائية أو المحاكمات السياسية أو السجون.



الفصل الرابع

أسباب انتهاكات الحقوق والحريات

رغم مرور أكثر من نصف قرن على صدور ميثاق حقوق الإنسان ورغم ارتباط هذه الحقوق بفطرة الإنسان وطبيعته فإن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والإخفاق في إقامة العدل أمر يحدث في كثير من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم - فما من نظام لا تشوبه أى شائبة وإن كان درجات وقوع هذه الانتهاكات تختلف من دولة على أخرى - وتعكس تقارير حقوق الإنسان الدورية هذه الانتهاكات، وقد شغلت هذه القضية المفكرين السياسيين في العالم لما ترتبه من آثار خاصة وأن الحقوق والحريات قد انهارت بشكل خطير في بعض المناطق من العالم الأمر الذى يثير العديد من التساؤلات حول أسباب ارتكاب هذه الانتهاكات وماذا تستطيع الحكومات أن تفعل للتقليل من تلك الانتهاكات وما هو دور المنظمات المعنية بالدفاع وحماية الحقوق والحريات؟

ويمكن القول إن انتهاكات حقوق الإنسان في العالم ترجع إلى الأسباب والعوامل الآتية:

١- غيبة العدالة الدولية وما خلفه النظام العالمى.

٢- طبيعة بعض النظم السياسية.

٣- التخلف والتبعية.

٤- ضعف ثقافة احترام القانون والحريات.

أولاً: غيبة العدالة الدولية:

كانت قضية العدل بين بنى الإنسان من أهم القضايا الإنسانية التى شغلت الفكر والمفكرين. . والعدل إنما يكون على مستوى الجماعات والدول والأفراد. . . وهو المساواة بغض النظر عن اختلاف الأجناس والأديان، فالطبيعة الإنسانية النقية تميل إلى العدل؛ والعدل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحرية الإنسان.

ولا ريب أن مبادئ حقوق الإنسان التى نصت عليها المواثيق الدولية ليست مجرد تقارير بعيدة عن الحق والعدل، بل صيغت فى شكل التزامات محددة يتعين على الدول احترامها. . وقد أمكن للمجتمع الدولى عبر ما يزيد عن نصف قرن من الزمان أن يبنى دعائم حقوق لتأمينها (وحمايتها بعقد الاتفاقيات الدولية لمناهضة العدوان عليها)، ومع ذلك فقد واجهت حركة حقوق الإنسان الدولية والمحلية عديداً من التحديات التى تجعل حلم الإنسان بتأمين حقوق العدالة أو يحصل التطابق بين العدل والقانون أمر بعيد المنال.

فما زالت كثير من دول العالم سادرة فى غيها بممارسة انتهاك حقوق الإنسان على قدم وساق، أما بسبب نمرات عنصرية أو حججا أيديولوجية بزعم مكافحة الإرهاب أو ضمان وحماية المصالح الاستراتيجية وهى أهداف ذات طابع سياسى صرف قصد به الهيمنة على شعوب العالمين الإسلامى والعربى واحتلال المناطق التى تحتوى على آبار البترول لتأمين المصالح الذاتية.

وهكذا فإن العلاقات الدولية وخاصة بين الدول الغنية كالولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا والدول الفقيرة والنامية. . تتابها ظاهرة الصراع الدولى لدوافع اقتصادية وأهداف وأفكار مذهبية -وقد تتنوع مظاهر الصراع وأشكاله من صراعات سياسية واقتصادية ومذهبية وحضارية. . إلى ممارسة الضغوط والحصار والاحتواء والتهديد والحروب العدوانية والتحريض والتخريب والتآمر من أجل المصالح.

إنها حروب غير عادلة. . ومبررات كاذبة تتحمل أخطارها شعوب أمة وذلك كله نوع من المظالم التى تتعرض له البشرية فى عالم اليوم وتسبب خسائر فادحة كالإبادة والتدمير للحضارة، وقد أدى ذلك إلى استنزاف الدول الصغيرة. وسقوطها فى مستنقع الفقر والاحتياج.

فقبل أكثر من نصف قرن شهد العالم حربين ضاريتين عصفتا بأحلام الأمم المستعمرة وانتهكتا أدنى المبادئ الإنسانية، وقد شهد النصف الثانى من القرن العشرين انفجار حركات التحرر والاستقلال وحدث انفراجة فى مجال حقوق الإنسان

وحرياته، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ توجه المجتمع الدولي إلى ضرورة إنشاء كيان دولي يقوى على حفظ السلم والأمن ويفرز قيم العدل والحرية وضماناتها، مستفيداً من سلبات تجربة عصبة الأمم، فكان تأسيس هيئة الأمم المتحدة والتي حرصت ديباجة ميثاقها على إثبات «أن الدول الأعضاء تؤكد جدية إيمانها بالحقوق الإنسانية وبكرامة الفرد وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية»^(١).

ثم صدر عن الأمم المتحدة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، ورغم قيام هذه المنظمة بحل بعض المشكلات العالمية إلا أنها أخفقت فى الكثير منها مما قلل من مصداقيتها لدى الحكومات والأفراد، ويمكن رد عجزها إلى عدم ديمقراطية الميثاق الذى يحكم العلاقات بين الدول، فقد ترتب على نص المادة ٢/٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة والتي يقرر اشتراط أغلبية تسعة أصوات يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين لصدور قرارات مجلس الأمن فى المسائل الموضوعية وأن امتناع أى منها على القرار يوقفه مما يضر بالمصالح المشتركة للمجتمع الدولي إذا أسرفت الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة فى استخدام الفيتو وما يترتب على ذلك من تعطيل العديد من القرارات فى المسائل الخطيرة التى تهدد السلم والأمن الدولي. . ولعل قضية فلسطين المحتلة -وهى منازعة دولية من أولى المنازعات التى عرضت على المنظمة- رغم عدالتها لم تتمكن المنظمة من إدانة إسرائيل عن واقعة واحدة من ماثات الاعتداءات المدمرة على المدنيين بسبب وقوف الولايات المتحدة إلى جانبها وهكذا. . فإن المنظمة تتغاضى عن الانتهاكات الخطيرة ضد شعوب بأكملها تتعرض لويلات الاحتلال والحروب إبادة عنصرية وقد عجزت عن حماية الشرعية الدولية وتحقيق العدالة.

إن قيم حقوق الإنسان عندما تنقل إلى أرض الواقع الاجتماعى تواجه بالفعل بتناقضات فاضحة بين الاعتراف العالمى لهذه الحقوق على المستوى النظرى طبعاً وتبين تعرضها باستمرار على مستوى الواقع الفعلى للخرق والانتهاك فى أنحاء

(١) انظر مقال المؤلف المنشور بجريدة الأهرام يوم ١٤/٥/٢٠٠٥ بعنوان: فى الذكرى السنين لاتنصار الحلفاء.

عديدة من العالم. إن التناقضات التي تصطدم بها حقوق الإنسان على أرض الواقع الاجتماعي والسياسي رغم أنها محبطة ومخيبة للأمال تكاد تصبح مألوفة لدى الجميع وكأنها إحدى الثوابت البارزة في علاقة الأخلاق بالسياسة - فالاعتبارات السياسية قلما تجد أذانًا صاغية في خضم الصراع السياسي.

إن المصالح الاقتصادية للدول الكبرى والمهيمنة في عالم اليوم أصبحت وحدها القادرة على الدفاع عن صون الإنسان في العالم والقادرة على صناعة الأسباب الكافية والمشروعة لتحقيق الخير العام.

ولا شك أن ما تتبعه اليوم الولايات المتحدة -إزاء العالم الإسلامي والعربي من سياسة عقاب جماعي- ومعادة للإسلام على وجه الخصوص هو وصمة عار في جبين الإنسانية، فلا زالت حتى الآن (القرن الحادي والعشرون) -جماعات وشعوب وأقليات تعاني الاستبداد والفقر والاحتلال والانتهاك لحقوقها وعقائدها وحق تقرير مصيرها ولا تجد من يدافع عنها من دول العالم إلا من له مصلحة وهكذا مسخت الأطماع الدولية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحول تمثال الحرية في أمريكا إلى تمثال بارد لا يوحى بشيء إذا ما تأملته عيون أبناء هذه الشعوب المغلوبة على أمرها بقوة البطش والتفليل والخداع العالمي.

حقًا إن هناك تناقضًا بين الخطاب عن حقوق الإنسان وممارسات مصدر الخطاب؛ بين العادات الجذابة والواقع المؤلم في ظل عالم أحادي وعصر شريعة الغاب^(١).

ثانيًا: طبيعة بعض النظم السياسية:

رغم أن الإنسانية أصابت تقدمًا عظيمًا في طريق الحضارة بارتقاء العلم والصناعة وقطعت شوطًا ملحوظًا من تاريخها الطويل في سبيل القضاء على المظالم وأنواع القهر التي عانها قسم كبير من بني البشر، ورغم انتشار الموجة الثالثة من موجات الديمقراطية وانتشارها في العالم بفضل العولمة والتكنولوجيا .

(١) انظر مقال المؤلف منشور بجريدة الأهرام المسائي بعنوان: حقوق الإنسان والمعايير المزدوجة ٢٠٠٤/٣/١١ ص ٥ منبر الرأي.

ولذلك فإن وجود مثل هذه النظم يعد عقبة في سبيل إقرار الحقوق المدنية والسياسية، كما أن بعض النظم السياسية خصوصاً في دول الجنوب ترفض الاعتراف ببعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين بدعوى أن ذلك قد يضر بميزتها التنافسية في السوق العالمى أو بسبب هيمنة رؤية معينة في هذه الدول مؤداها أن القضايا الاقتصادية يجب أن تترك لقوى السوق.

ومن جانب آخر فإن عدم احترام مبدأ التداول السلمي للسلطة أدى إلى الصراع المحتدم على السلطة والتشبث بها وإلى عدم استقرار النظم السياسية وظهور جماعات الضغط، وانعكس ذلك على المؤسسات السياسية كالأحزاب والبرلمانات. . . وهو ما أدى في النهاية إلى تعطيل عمليات التنمية وعدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الشعوب، ولعل ما يحدث في العديد من البلدان المجاورة يؤكد ما نقرره سواء في لبنان وفلسطين المحتلة أو في الصومال والسودان وسوريا وتونس ودول عديدة في أمريكا وأمريكا اللاتينية وغيرها- وهذه الأمور جميعاً كان من الطبيعي أن تنعكس على أوضاع وحالة حقوق الإنسان في تلك المجتمعات ومرجعها التصارع على السلطة.

ثالثاً: التخلف والتبعية:

لا شك أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي يعدان سبباً قوياً من أسباب أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، نظراً لما له من أثر فعال في شل قدرة الضمانات القانونية والواقعية في الحفاظ على ازدهار الحرية السياسية.

فالتخلف الاقتصادي جعل الدول النامية تابعة اقتصادياً للدول الكبرى وبالتالي أمكن الضغط على هذه الدول بسبب التخلف الاقتصادي أمنياً وسياسياً، لأن الاقتصاد يؤثر على السياسة ويفرض التبعية، ففي الدول المتقدمة ذات النظم الديمقراطية الصحيحة كالولايات المتحدة وكندا وأوروبا واليابان نجد الحرية السياسية مزدهرة في حين غيرها من الدول المتخلفة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية محكومة بنظم شمولية لا تحترم الحرية السياسية ولا تقيم وزناً يذكر لحقوق الإنسان وحرياته، كذلك فإنه وعلى الرغم مما تقررته الدساتير في الدول الأخرى من حقوق سياسية ومدنية واقتصادية واجتماعية إلا أن قدرة الاقتصاد القومي على الوفاء بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي قدرة محدودة.

وعلى الرغم من أن الدساتير تنص على كفالة حقوق العمل والدخل والتعليم إلا أن القدرة الاقتصادية لا تكفي للوفاء بهذه الحقوق في الأجل القصير والمتوسط وليس هناك ما يؤكد أن عملية التنمية في هذه الدول يمكن أن تؤدي لإمكانية الوفاء بهذه الحقوق في الأجل البعيد رغم انتشار العولمة السياسية والاقتصادية؟!

رابعاً: ضعف ثقافة احترام القانون وحقوق الإنسان:

لا نقصد بذلك انخفاض الوعي السياسي لدى الشعوب وإنما أن هناك بقايا للنظم الشمولية تتمثل في ثقافة عدم احترام القانون وبالتالي عدم احترام حقوق الإنسان والضيق بالمعارضة والحرريات وخصوصاً حرية الصحافة وحرية التعبير..

إن سلوك السلطة التنفيذية يتهاض احترام الحقوق والحرريات الفردية. وهذه الثقافة تؤدي إلى سلبات هي اتباع أساليب القمع تجاه المعارضة والضيق بالمنظمات التي تراقب مدى احترام حقوق الإنسان.

وقد يسارع النخبة بإقامة منظمات للحقوق ولكن لا تلتزم بالحقوق داخل النخبة أو خارجها أو تكون هذه المنظمات الحكومية مجرد ديكور مما يؤدي إلى إضعاف مصداقية حقوق الإنسان لدى الأفراد.

إن هناك تفسيرات نفسية تشجع على انتهاك حقوق معينة لبعض المواطنين سواء الأفراد أو الجماعات، لكنها لا تنهض كتفسير عام وصحيح للانتهاكات، ولكن هناك إطار سياسى واجتماعى وثقافى يؤدي بسيادة اتجاهات معينة بين أقسام من المواطنين.

ومن ذلك فإنه رغم تطور النظم السياسية فى العالم فإن مظاهر النظم القديمة ووسائلها لم تختف سواء فى الملكيات غير الدستورية أو الجمهوريات غير الديمقراطية. . فلازالت ثقافة الحكم المطلق والمستبد هى السائدة لدى السلطات العامة فى تعاملها مع الشعوب، وتجد ذلك واضحاً فى مجتمعات العالم الثالث وبعض دول فى آسيا وأمريكا اللاتينية التى لازالت تعمل على تأليه الحاكم، ورغم أن هذه النظرية انتشرت من العصور الوسطى فى كافة أرجاء المعمورة إلا أننا نجد أصول النظم القديمة وثقافة الحكم القديم مازالت موجودة إلى الآن فى بعض المجتمعات وإن كانت مصطنعة بروح العصر الحاضر. . وظروفه ومقتضياته رغم الدعوات المستمرة بالإصلاح والتغيير ورغم الثورة التكنولوجية وهو ما يبدو واضحاً فى تعامل الجهاز الإدارى مع المواطنين وأجهزة الشرطة ضاربة بالمواثيق الدولية والمعاهدات والشرعية عرض الحائط مما أحدث الصراع والتوتر فى تلك المجتمعات بسبب الضيق بالحريات بقوانين مقيدة وسبب استعمال أساليب القمع والبطش عند التعامل مع العناصر المعارضة.!!

خامساً: انتشار ظاهرة الفساد فى المجتمعات النامية^(١):

على الرغم من وجود اتفاق عام على أن الفساد هو أحد المشكلات الرئيسية التى تعاني منها كثير من المجتمعات المعاصرة -الديمقراطية وغير الديمقراطية على

(١) شارك المؤلف فى مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي بتقديم بحث فى شأن وسائل مكافحة اقتصاد المالى فى العالم.

حد سواء - إلا أن هذا الاتفاق يتلشى بمجرد طرح بعض التساؤلات عن تعريف الفساد وأسبابه ومدى انتشاره.

فالبعض يرى أن الفساد خاصية تسود كل المجتمعات وفي سياستها بينما يرى البعض أن الفساد يتركز في المجتمعات غير الديمقراطية وللمجتمعات البدائية باستخدام أساليب تنتهك القانون أو العمل العام..

والواقع أن الكشف عن الفساد ارتبط في كثير من المجتمعات بفضائح خطيرة - سياسيون ينظرون إلى السياسة على أنها عمل تجارى كغيره من أعمال الصراع على المصالح..

ولعل أهم صور الفساد ومظاهره هي الانحراف واستغلال النفوذ والرشح والارتشاء من الصفقات الدولية والتلاعب في المال العام..

وقد أرجعت الدراسات أسباب نفشى الظاهرة إلى غيبة الحريات العامة وضعف الرقابة البرلمانية - وانعدام كفاءة الأجهزة الإدارية..

وقد ناقش المؤتمر الرابع والستين للاتحاد البرلماني الدولي والذي عقد في رومانيا في أكتوبر ١٩٩٥ مشكلة الفساد الدولي والوطني والاحتياال الضار بالمصلحة العامة مقتنعاً بأن الفساد يؤثر على الفاعلية المحتملة بجميع البرامج الحكومية ويعوق التنمية ويؤثر بدوره على الحقوق الإنسانية للفرد في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأمر أدى إلى انتشار البطالة والفقر في العالم بسبب استغلال رأس المال وانعدام العدالة الاجتماعية والتفاوت الصارخ بين الطبقات في المجتمعات التي تعاني هذا الداء الرهيب.

ولا شك أن مكافحة الفساد في الدول الديمقراطية قد أصبحت واحدة من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات نظراً للآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.



أساليب حماية حقوق الإنسان:

من المعلوم أن هناك منظمات متعددة حكومية وغير حكومية معنية بحماية حقوق الإنسان في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. وهي

تقوم بالإضافة إلى إنارة الوعي بحقوق الإنسان عن طريق تدريس هذه المادة بالمدارس والجامعات . . فإنها تقوم بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان وتلقى شكاوى المواطنين والدفاع عن حقوق الإنسان.

كما أن هناك منظمات دولية متخصصة في هذا الشأن كمنظمة العفو الدولية ولجنة الحقوقيين الدولية وهي تقدم تقارير سنوية على المستويات الدولية والإقليمية بأوضاع حقوق الإنسان ولها سلطة إصدار التوصيات والقرارات والقيام بالتحقيق في حالات انتهاك حقوق الإنسان ثم لها دعوة الحكومات للحيلولة دون ذلك .

ومن جانب آخر . . فإن هناك الأجهزة الحكومية التي يفترض فيها أن تعمل على وقاية المواطنين من هذه الانتهاكات مثل أجهزة الشرطة والنيابة العامة والقضاء . . فهي المنوط بها مراقبة أوضاع حقوق الإنسان، نظراً للآثار السلبية المترتبة على انتهاك الحريات والحقوق، فعلى سبيل المثال فإن انتهاك الحقوق السياسية يؤدي إلى عزوف كثير من المواطنين عن صور المشاركة في الانتخابات والترشيح . . كما أن هذه الانتهاكات تؤدي إلى عدم الانتماء وبالتالي إلى عدم الاستقرار السياسي وكثرة الصدامات بين الشعوب والحكومات.



ملحق الكتاب

وثائق خاصة بحقوق الإنسان

- ١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ٢- النصوص الدستورية للحريات والحقوق في الدستور المصري.
- ٣- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان.
- ٤- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ٥- مشروع الإعلان العالمي للديمقراطية.
- ٦- مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال القضاء.

الإعلان العالمى لحقوق الإنسان

اعتمد ونشر على الملأ بقرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د - ٢٠)

المؤرخ فى ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨

الديباجة:

لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام فى العالم.

ولما كان تجاهل حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال أثارت بربريتها الضمير الإنسانى، وكان البشر قد نادوا بيزوغ عالم يتمتعون فيه بحرية القول والعقيدة وبالتحرر من الخوف والفاقة، كاسمى ما ترنو إليه نفوسهم.

ولما كان من الأساسى أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانونى إذا أريد للبشر ألا يضطروا آخر الأمر إلى اللباز بالتمرد على الطغيان والاضطهاد.

ولما كان من الجوهرى العمل على تنمية علاقات ودية بين الأمم.

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أعادت فى الميثاق تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقدره، ويتساوى الرجال والنساء فى الحقوق، وحزمت أمرها على النهوض بالتقدم الاجتماعى وتحسين مستويات الحياة فى جو من الحرية أفسح.

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالعمل، بالتعاون مع الأمم المتحدة، على ضمان تعزيز الاحترام والمراعاة العالمين لحقوق الإنسان وحياته الأساسية.

ولما كان التقاء الجميع على فهم مشترك لهذه الحقوق والحرىات أمرا بالغ الضرورة لتنام الوفاء بهذا التعهد.

فإن الجمعية العامة تنشر على الملأ هذا الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بوصفه الممثل الأعلى المشترك الذى ينبغى أن تبلغه كافة الشعوب وكافة الأمم، كما يسعى

جميع أفراد المجتمع وهيئاته، واضعين هذا الإعلان نصب أعينهم على الدوام، ومن خلال التعليم والتربية، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات، وكيفية يكتفون بالتدابير المطردة الوطنية والدولية، الاعتراف العالمى بها ومراعاتها الفعلية، فيما بين شعوب الدول الأعضاء ذاتها وفيما بين شعوب الاقاليم الموضوعة تحت ولايتها على السواء.

المادة ١

يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين فى الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

المادة ٢

لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة فى هذا الإعلان، دونما تمييز من أى نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأى سياسياً وغير سياسى، أو الاصل الوطنى أو الاجتماعى، أو الثروة، أو المولد، أو أى وضع آخر.

وفضلاً عن ذلك، لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو الإقليم الذى يتسمى إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعاً تحت الوصاية أم غير متمتع بالحكم الذاتى أم خاضعاً لأى قيد آخر على سيادته.

المادة ٣

لكل فرد حق فى الحياة والحرية وفى الأمان على شخصه.

المادة ٤

لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما.

المادة ٥

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

المادة ٦

لكل إنسان، فى كل مكان، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية.

المادة ٧

الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم يتساوون فى حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون فى حق التمتع بالحماية من أى تمييز يتهك هذا الإعلان ومن أى تحريض على مثل هذا التمييز.

المادة ٨

لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلى من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التى يمنحها إياه الدستور أو القانون.

المادة ٩

لا يجوز اعتقال أى إنسان أو حبزه أو نفيه تعسفاً.

المادة ١٠

لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق فى أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل فى حقوقه والتزاماته وفى أية تهمة جزائية توجه إليه.

المادة ١١

١- كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن يثبت ارتكابه لها قانوناً فى محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.

٢- لا يدان أى شخص بجرية بسبب أى عمل أو امتناع عن عمل لم يكن فى حينه يشكل جرماً بمقتضى القانون الوطنى أو الدولى، كما لا توقع عليه أية عقوبة أشد من تلك التى كانت سارية فى الوقت الذى ارتكب فيه الفعل الجرمى .

المادة ١٢

لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفى فى حياته الخاصة أو فى شئون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص فى أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات .

المادة ١٣

- ١- لكل فرد حق فى حرية التنقل وفى اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة .
- ٢- لكل فرد حق فى مغادرة أى بلد بما فى ذلك بلده، وفى العودة إلى بلده .

المادة ١٤

- ١- لكل فرد حق التماس ملجأ فى بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد .
- ٢- لا يمكن التذرع بهذا الحق إذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

المادة ١٥

- ١- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما .
- ٢- لا يجوز نعتقاً، حرمان أى شخص من جنسيته ولا من حقه فى تغيير جنسيته .

المادة ١٦

- ١- للرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ، حق التزوج وتأسيس أسرة، دون أى قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين . وهما يتساويان فى الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله .

- ٢- لا يعقد الزواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملاً لا إكراه .
- ٣- الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بهادة المجتمع والدولة.

المادة ١٧

- ١- لكل فرد حق في التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.
- ٢- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.

المادة ١٨

لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحرية في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة وأمام الملأ أو على حده.

المادة ١٩

لكل شخص حق في التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

المادة ٢٠

- ١- لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية.
- ٢- لا يجوز ارغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما.

المادة ٢١

- ١- لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.
- ٢- لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده.

٣- إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرى أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

المادة ٢٢

لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية.

المادة ٢٣

١- لكل شخص حق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية وفي الحماية من البطالة.

٢- لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساو على العمل المتساوي.

٣- لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتستكمل عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

٤- لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

لكل شخص حق في الراحة وأوقات الفراغ، وخصوصاً في تحديد معقول لساعات العمل وفي إجازات دورية مأجورة.

المادة ٢٤

١- لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات

البطالة أو المرض أو العجز أو التمرل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

٢- للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين. ولجميع الأطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية سواء ولدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار.

المادة ٢٥

١- لكل شخص حق في التعلم، ويجب أن يوفر التعليم مجاناً، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً، ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم، ويكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم.

٢- يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣- للآباء، على سبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم.

المادة ٢٦

١- لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه.

٢- لكل شخص حق في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه.

المادة ٢٧

لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقّقاً تاماً.

المادة ٢٨

١- على كل فرد واجبات إزاء الجماعة، التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل.

٢- لا يخضع أى فرد، فى ممارسة حقوقه وحرياته، إلا للقيود التى يقررها القانون مستهدفاً منها، حصراً، ضمان الاعتراف الواجب بحقوق الآخرين واحترامها، والوفاء بالعدل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورخاء الجميع فى مجتمع ديمقراطى.

٣- لا يجوز فى أى حال أن تمارس هذه الحقوق على نحو يناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة ٢٩

ليس فى الإعلان أى نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل أية دولة أو جماعات، أو أى فرد، أى حق فى القيام بأى نشاط أو بأى فعل يهدف إلى هدم أى من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية

العامة ٢٢٠٠ (ألف) المؤرخ في ١٦ كانون/ديسمبر ١٩٦٦

تاريخ بدء النفاذ: ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٦، طبقاً للمادة ٤٩

الدياجة:

إن الدول الأطراف في هذا العهد، إذ ترى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل وفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

وإذ تقر بأن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصيلة فيه، وإذ تدرك أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في أن يكون البشر أحراراً، ومتمتعين بالحرية المدنية والسياسية ومتحررين من الخوف والفاقة، هو سبيل تهئية الظروف لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذ تضع في اعتبارها ما على الدول، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، من التزام بتعزيز الاحترام والمراعاة العالمين لحقوق الإنسان وحياته.

وإذ تدرك أن على الفرد، الذي تترتب عليه واجبات إزاء الأفراد الآخرين وإزاء الجماعة التي ينتمي إليها، مسئولية السعى إلى تعزيز ومراعاة الحقوق المعترف بها في هذا العهد، قد اتفقت عليه المواد التالية:

الجزء الأول

المادة ١

١ - لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحررة في السعى لتحقيق غايتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- لجميع الشعوب، سعيًا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بشرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي، ولا يجوز في أية حال حرمان أى شعب من أسباب عيشه الخاصة.

٣- على الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسئولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق، وفقًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

الجزء الثاني

المادة ٢

١- تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أى تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأى سياسيًا أو غير سياسى، أو الأصل القومى أو الاجتماعى، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

٢- تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد، إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلاً إعمال الحقوق المعترف بها في هذا العهد، بأن تتخذ طبقاً لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا العهد، ما يكون ضرورياً لهذا الإعمال من تدابير تشريعية.

٣- تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد:

أ- بأن تكفل توفر سبيل فعال لأى شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية.

ب- بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تبت فى الحقوق التى يدعى أنها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة. أو أية سلطة مختصة أخرى، عليها نظام الدولة القانونى، وبأن تمنى إمكانيات التظلم القضائى.

ج- بأن تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصلحة المتظلمين.

المادة ٣

تتعهد الدول الأطراف فى هذا العهد بكفالة تساوى الرجال والنساء فى حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها فى هذا العهد.

المادة ٤

١- فى حالات الطوارئ الاستثنائية التى تتهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسمياً للدول الأطراف فى هذا العهد أن تتخذ فى أضيق الحدود التى يتطلبها الوضع، تدابير تنقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافية هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولى وعدم انطوائها على تمييز يكون المبرر الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعى.

٢- لا يجيز هذا النص أى مخالفة لأحكام المواد ٦، ٧، ٨ (الفقرتين ١ و ٢) و ١١ و ١٥ و ١٦ و ١٨.

٣- على أية دولة طرف فى هذا العهد استخدمت حق عدم التقيد أن تعلم الدول الأطراف الأخرى فوراً عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بالأحكام التى لم تنقيد بها وبالأسباب التى دفعتها إلى ذلك. وعليها فى التاريخ الذى تنهى فيه عدم التقيد، أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريق ذاته.

المادة ٥

١- ليس فى هذا العهد أى حكم يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على حق لأى دولة أو جماعة أو شخص مباشرة أى نشاط أو القيام بأى عمل يهدف إلى

إهدار أى من الحقوق أو الحريات المعترف بها فى هذا العهد أو إلى فرض قيود عليها أوسع من تلك المنصوص عليها فيه .

٢- لا يقبل فرض أى قيد أو أى تضييق على أى من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها أو النافذة فى أى بلد تطبيقاً لقوانين أو اتفاقيات أو أنظمة أو أعراف، بلريعة كون هذا العهد لا يعترف بها أو كون اعترافه بها أضيق مدى .

الجزء الثالث

المادة ٦

١- الحق فى الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمى هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً .

٢- لا يجوز فى البلدان التى لم تلغ عقوبة الإعدام، أن يحكم بهذه العقوبة إلا جزاء على أشد الجرائم خطورة وفقاً للتشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة وغير المخالف لأحكام هذا العهد ولاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ولا يجوز تطبيق هذه العقوبة إلا بمقتضى حكم نهائى صادر عن محكمة مختصة .

٣- حين يكون الحرمان من الحياة جريمة من جرائم الإبادة الجماعية، يكون من المفهوم بداهة أنه ليس فى هذه المادة أى نص يجيز لاية دولة طرف فى هذا العهد أن تعفى نفسها على أية صورة من أى التزام يكون مترتباً عليها بمقتضى أحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها .

٤- لآى شخص حكم عليه بالإعدام حق التماس العفو الخاص أو إيدال العقوبة . ويجوز منح العفو العام أو العفو الخاص أو إيدال عقوبة الإعدام فى جميع الحالات .

٥- لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام على جرائم ارتكبتها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر، ولا تنفذ هذه العقوبة بالحوامل .

٦- ليس في هذه المادة أى حكم يجوز التلوع به لتأخير أو منع إلغاء عقوبة الإعدام من قبل أية دولة طرف في هذا العهد.

المادة ٧

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو الحاطة بالكرامة. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر.

المادة ٨

١- لا يجوز استرقاق أحد. ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما.

٢- لا يجوز إخضاع أحد للعبودية.

٣- (أ) لا يجوز إكراه أحد على السخرة أو العمل الإلزامي.

(ب) لا يجوز تأويل الفقرة ٣ (أ) على نحو يجعلها، في البلدان التي تميز المعاقبة على بعض الجرائم بالسجن مع الأشغال الشاقة، تمنع تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة المحكوم بها من قبل محكمة مختصة.

(ج) لأغراض هذه الفقرة، لا يشمل تعبير: «السخرة أو العمل الإلزامي»:

(١) الأعمال والخدمات غير المقصودة بالفقرة (ب) والتي تفرض عادة على الشخص المعتقل نتيجة قرار قضائي أو قانوني أو الذي صدر بحقه مثل هذا القرار ثم أفرج عنه بصورة مشروطة.

(٢) أية خدمة ذات طابع عسكري، وكذلك في البلدان التي تعترف بحق الاستنكاف الضميري عن الخدمة العسكرية، أية خدمة قومية يفرضها القانون على المستنكفين.

(٣) أية خدمة تفرض في حالات الطوارئ أو النكبات التي تهدد حياة الجماعة أو رفاهيتها.

(٤) أية أعمال أو خدمات تشكل جزءاً من الالتزامات المدنية العادية.

المادة ٩

١- لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر.

٢- يتوجب إبلاغ أى شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب بلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه.

٣- يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية سريعاً، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يخرج عنه، ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، فمن الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم للمحاكمة، في أية مرحلة ترى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء.

٤- لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لى تفصل فيه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمراً بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.

٥- لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض.

المادة ١٠

١- يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصلية في شخص الإنسان.

٢- (أ) يفصل الأشخاص المتهمون عن الأشخاص المدانين، إلا في ظروف استثنائية ويكونون محل معاملة على حد يتفق مع كونهم أشخاصاً غير مدانين.

(ب) يفصل المتهمون الأحداث عن البالغين، ويحاولون بالسرعة الممكنة إلى القضاء للفصل في قضاياهم.

٣- يجب أن يراعى نظام السجون معاملة المسجونين معاملة يكون هدفها الأساسى إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعى. ويفصل المذنبون الأحداث عن البالغين ويعاملون معاملة تتفق مع سنهم ومركزهم القانونى.

المادة ١١

لا يجوز سجن أى إنسان لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدى.

المادة ١٢

١- لكل فرد يوجد على نحو قانونى داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته.

٢- لكل فرد حرية مغادرة أى بلد، بما فى ذلك بلده.

٣- لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التى ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم، وتكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها فى هذا العقد.

٤- لا يجوز حرمان أحد، تعسفًا، من حق الدخول إلى بلده.

المادة ١٣

لا يجوز إبعاد الأجنبى المقيم بصفة قانونية فى إقليم دولة طرف فى هذا العهد. إلا تنفيذًا لقرار اتخذ وفقًا للقانون، وبعد تمكينه ما لم تحتم دواعى الأمن القومى خلاف ذلك، من عرض الأسباب المؤيدة لعدم إبعاده ومن عرض قضيته على السلطة المختصة أو على من تعينه أو تعيينهم خصيصًا لذلك، ومن توكيل من يمثله أمامها أو أمامهم.

المادة ١٤

١- الناس جميعاً سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل فى أية تهمة جزائية توجه إليه أو فى حقوقه والتزاماته فى أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلنى من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون. ويجوز منع الصحافة والجمهور من حضور المحاكمة كلها أو بعضها لدواعى الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومى فى مجتمع ديمقراطى، أو لمقتضيات حرمة الحياة الخاصة لأطراف الدعوى، أو فى أدنى الحدود التى تراها المحكمة ضرورية حين يكون من شأن العلنية فى بعض الظروف الاستثنائية أن تخل بمصلحة العدالة، إلا أن أى حكم فى قضية جزائية أو دعوى مدنية يجب أن يصدر بصورة علنية، إلا إذا كان الأمر يتصل بأحداث تقتضى مصلحتهم خلاف ذلك أو كانت الدعوى تناول خلافات بين زوجين أو تتعلق بالوصاية على أطفال.

٢- من حق كل متهم بارتكاب جريمة أن يعتبر بريئاً إلى أن يثبت عليه الجرم قانوناً.

٣- لكل متهم بجريمة أن يتمتع أثناء النظر فى قضيته، وعلى قدم المساواة التامة بالضمانات الدنيا التالية:

أ- أن يتم إعلامه سريعاً وبالتفصيل، وفى لغة يفهمها، بطبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها.

ب- أن يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه.

ج- أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له.

د- أن يحاكم حضورياً وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام من اختياره، وأن يخطر بحقه فى وجود من يدافع عنه إذا لم يكن له من يدافع عنه، وأن تزوده المحكمة حكماً، كلما كانت مصلحة العدالة تقتضى ذلك، بمحام يدافع

عنه، دون تحميله أجراً على ذلك إذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع هذا الأجر.

هـ- أن يناقش شهود الاتهام، بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام.

و- أن يزود مجاناً بترجمان إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة.

ز- ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب.

٤- في حالة الأحداث، يراعى جعل الإجراءات مناسبة لسنهم ومواتية لضرورة العمل على إعادة تأهيلهم.

٥- لكل شخص أدين بجريمة حق اللجوء، وفقاً للقانون، إلى محكمة أعلى في قرار إدانته في العقاب الذي حكم به عليه.

٦- حين يكون قد صدر على شخص ما حكم نهائي يدينه بجريمة، ثم أبطل هذا الحكم أو صدر عفو خاص عنه على أساس واقعة جديدة أو واقعة حديثة الاكتشاف تحمل الدليل على وقوع خطأ قضائي، يتوجب تعويض الشخص الذي أنزل به العقاب نتيجة تلك الإدانة، وفقاً للقانون، ما لم يثبت أنه يتحمل، كلياً أو جزئياً المسؤولية عن عدم إفشاء الواقعة المجهولة في الوقت المناسب.

٧- لا يجوز تعريض أحد مجدداً للمحاكمة أو للعقاب، على جريمة سبق أن أدين بها أو برئ منها بحكم نهائي وفقاً للقانون وللإجراءات الجنائية في كل بلد.

المادة ١٥

١- لا يُدان أي فرد بأية جريمة بسبب فعل أو امتناع عن فعل لم يكن وقت ارتكابه يشكل جريمة بمقتضى القانون الوطني أو الدولي. كما لا يجوز فرض أية عقوبة تكون أشد من تلك التي كانت سارية المفعول في الوقت الذي ارتكبت فيه

الجريمة، وإذا حدث بعد ارتكاب الجريمة، أن صدر قانون ينص على عقوبة أخف، وجب أن يستفيد مرتكب الجريمة من هذا التخفيف.

٢- ليس في هذه المادة من شيء يخل بمحاكمة ومعاقبة أى شخص على أى فعل أو امتناع عن فعل كان حين ارتكابه يشكل جرمًا وفقًا لمبادئ القانون العامة التى تعترف بها جماعة الأمم.

المادة ١٦

لكل إنسان، فى كل مكان، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية.

المادة ١٧

١- لا يجوز تعريض أى شخص، على نحو تعسفى أو غير قانونى، لتدخل فى خصوصياته أو شئون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولأى حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته.

٢- من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس.

المادة ١٨

١- لكل إنسان حق فى حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حرته فى أن يدين بدين ما، وحرته فى اعتناق أى دين معتقد يختاره، وحرته فى إظهار دينه أو معتقده بالتعبّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حده.

٢- لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته فى أن يدين بدين ما، أو بحريته فى اعتناق أى دين أو معتقد يختاره.

٣- لا يجوز إخضاع حرية الإنسان فى إظهار دينه أو معتقده إلا للقيود التى يفرضها القانون والتى تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم الأساسية.

٤- تتعهد الدول الأطراف فى هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، فى تأمين تربية أولادهم دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة.

المادة ١٩

١- لكل إنسان حق فى اعتناق آراء دون مضايقة.

٢- لكل إنسان حق فى حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرية فى التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو فى قالب أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

٣- تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

أ- لاحتزام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ب- لحماية الأمن القومى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

المادة ٢٠

١- تحظر بالقانون أية دعاية للحرب.

٢- تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف.

المادة ٢١

يكون الحق فى التجمع السلمى معترفاً به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التى تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية، فى مجتمع ديمقراطى، لصيانة الأمن القومى أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

المادة ٢٢

١- لكل فرد حق فى حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما فى ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

٢- لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التى ينص عليها القانون وتشكل ضرورة، فى مجتمع ديمقراطى، لصيانة الأمن القومى أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق.

٣- ليس فى هذه المادة أى حكم يجيز للدول الأطراف فى اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة عام ١٩٤٨ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابى اتخاذ تدابير تشريعية من شأنها، أو تطبيق القانون بطريقة من شأنها، أن تخل بالضمانات المنصوص عليها فى تلك الاتفاقية.

المادة ٢٣

١- الأسرة هى الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية فى المجتمع، ولها حق التمتع بحماية للمجتمع والدولة.

٢- يكون للرجل والمرأة، ابتداء من بلوغ سن الزواج، حق معترف به فى الزواج وتأسيس أسرة.

٣- لا ينعقد أى زواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاه كاملاً لا إكراه فيه.

٤- تتخذ الدول الأطراف فى هذا العهد التدابير المناسبة لكفالة تساوى حقوق الزوجين وواجباتهما لدى الزواج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله. وفى حال الانحلال يتوجب اتخاذ تدابير لكفالة الحماية الضرورية للأولاد فى حالة وجودهم.

المادة ٢٤

١- يكون لكل ولد، دون أى تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومى أو الاجتماعى أو الثروة أو النسب، حق على أسرته وعلى المجتمع وعلى الدولة فى اتخاذ تدابير الحماية التى يقتضيها كونه قاصراً.

٢- يتوجب تسجيل كل طفل فور ولادته ويعطى اسماً يعرف به.

٣- لكل طفل حق فى اكتساب جنسية.

المادة ٢٥

يكون لكل مواطن، دون أى وجه من وجوه التمييز المذكور فى المادة ٢، الحقوق التالية، التى يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

أ- أن يشارك فى إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين فى حرية.

ب- أن ينتخب ويُنتخب، فى انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرى، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

ج- أن تتاح له، على قدم المساواة عمومًا مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة فى بلده.

المادة ٢٦

الناس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون دون أى تمييز بحق متساوٍ فى التمتع بحمايته وفى هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أى تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لآى سبب، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى سياسياً أو غير سياسى، أو الأصل القومى أو الاجتماعى، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

المادة ٢٧

لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المستسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بشقاقتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم.

الجزء الرابع

المادة ٢٨

١- تنشأ لجنة تسمى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (يشار إليها في ما يلي من هذا العهد باسم «اللجنة»). وتتألف هذه اللجنة من ثمانية عشر عضواً وتتولى الوظائف المنصوص عليها في ما يلي:

٢- تؤلف اللجنة من مواطنين في الدول الأطراف في هذا العهد، من ذوي المناقب الخلقية الرفيعة المشهود لهم بالاختصاص في ميدان حقوق الإنسان، مع مراعاة أن من المفيد أن يشرك فيها بعض الأشخاص ذوي الخبرة القانونية.

٣- يتم تعيين أعضاء اللجنة بالانتخاب، وهم يعلمون فيها بصفتهم الشخصية.

المادة ٢٩

١- يتم انتخاب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة أشخاص تتوفر لهم المؤهلات المنصوص عليها في المادة ٢٨، تكون قد رشحتهم لهذا الغرض الدول الأطراف في هذا العهد.

٢- لكل دولة طرف في هذا العهد أن ترشح، من بين مواطنيها حصراً، شخصين على الأكثر.

٣- يجوز ترشيح الشخص ذاته أكثر من مرة.

المادة ٣٠

١- يجري الانتخاب الأول في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من بدء نفاذ هذا العهد.

٢- قبل أربعة أشهر على الأقل من موعد أى انتخاب لعضوية اللجنة، فى غير حالة الانتخاب للمء مقعد يعلن شغوره وفقاً للمادة ٣٤، يوجه الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدول الأطراف فى هذا العهد رسالة خطية يدعوها فيها إلى تقديم أسماء مرشحها لعضوية اللجنة فى غضون ثلاثة أشهر.

٣- يضع الأمين العام للأمم المتحدة قائمة أسماء جميع المرشحين على هذا النحو، بالترتيب الالفبائى ومع ذكر الدولة الطرف التى رشحت كلا منهم، ويبلغ هذه القائمة إلى الدول الأطراف التى رشحت كلا منهم، ويبلغ هذه القائمة إلى الدول الأطراف فى هذا العهد قبل شهر على الأقل من موعد كل انتخاب.

٤- يتخب أعضاء اللجنة فى اجتماع تعقده الدول الأطراف فى هذا العهد، بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة، فى مقر الأمم المتحدة. وفى هذا الاجتماع، الذى يكتمل النصاب فيه بحضور ممثلى ثلثى الدول الأطراف فى هذا العهد، يفوز فى الانتخاب لعضوية اللجنة أولئك المرشحون الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلقة لأصوات ممثلى الدول الأطراف الحاضرين والمقترعين.

المادة ٣١

- ١- لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من واحد من مواطنى أية دولة.
- ٢- يراعى، فى الانتخاب لعضوية اللجنة، عدالة التوزيع الجغرافى وتمثيل مختلف الحضارات والنظم القانونية الرئيسية.

المادة ٣٢

- ١- يكون انتخاب أعضاء اللجنة لسولاية مدتها أربع سنوات. ويجوز أن يعاد انتخابهم إذا أعيد ترشيحهم. إلا أن ولاية تسعة من الأعضاء المنتخبين فى الانتخاب الأول تنقضى بانتهاء ستين، ويتم تحديد هؤلاء الأعضاء التسعة فى: انتهاء الانتخاب الأول، بأن يقوم رئيس الاجتماع المنصوص عليه فى الفقرة ٤ من المادة ٣٠ باختيار أسمائهم بالقرعة.

٢- تتم الانتخابات اللازمة عند انقضاء الولاية وفقاً للمواد السالفة من هذا الجزء من هذا العهد.

المادة ٣٣

١- إذا انقطع عضو في اللجنة، بإجماع رأى أعضائها الآخرين، عن الاضطلاع بوظائفه لأي سبب غير الغياب ذى الطابع المؤقت، يقوم رئيس اللجنة بإبلاغ ذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة، فيعلن الأمين العام حينئذ شغور مقعد ذلك العضو.

٢- في حالة وفاة أو استقالة عضو في اللجنة، يقوم رئيس اللجنة فوراً بإبلاغ ذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة، فيعلن الأمين العام حينئذ شغور مقعد ذلك العضو ابتداء من تاريخ وفاته أو من تاريخ نفاذ استقالته.

المادة ٣٤

١- إذا أعلن شغور مقعد ما طبقاً للمادة ٣٣، وكانت ولاية العضو الذى يجب استبداله لا تنقضى خلال الأشهر الستة التى تلى إعلان شغور مقعده، يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإبلاغ ذلك إلى الدول الأطراف فى هذا العهد، التى يجوز لها، خلال مهلة شهرين، تقديم مرشحين وفقاً للمادة ٩ من أجل ملء المقعد الشاغر.

٢- يضع الأمين العام للأمم المتحدة قائمة بأسماء جميع المرشحين على هذا النحو، بالترتيب الالفبائى، ويبلغ هذه القائمة إلى الدول الأطراف فى هذا العهد. وإذا ذاك يجرى الانتخاب اللازم لملء المقعد الشاغر طبقاً للأحكام الخاصة بذلك من هذا الجزء من هذا العهد.

٣- كل عضو فى اللجنة ينتخب لملء مقعد أعلن شغوره طبقاً للمادة ٣٣ يتولى مهام العضوية فيها حتى انقضاء ما تبقى من مدة ولاية العضو الذى شغور مقعده فى اللجنة بمقتضى أحكام تلك المادة.

المادة ٣٥

يتقاضى أعضاء اللجنة، بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، مكافآت تقطع من موارد الأمم المتحدة بالشروط التى تقررها الجمعية العامة، مع أخذ أهمية مسئوليات اللجنة بعين الاعتبار.

المادة ٣٦

يوفر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم من موظفين وتسهيلات لتمكين اللجنة من الاضطلاع الفعال بالوظائف المنوطة بها بمقتضى هذا العهد.

المادة ٣٧

١- يتولى الأمين العام للأمم المتحدة دعوة اللجنة إلى عقد اجتماعها الأول فى مقر الأمم المتحدة.

٢- بعد اجتماعها الأول، تجتمع اللجنة فى الأوقات التى ينص عليها نظامها الداخلى.

٣- تعقد اللجنة اجتماعاتها عادة فى مقر الأمم المتحدة أو فى مكتب الأمم المتحدة بجنيف.

المادة ٣٨

يقوم كل عضو من أعضاء اللجنة، قبل توليه منصبه، بالتعهد رسمياً، فى جلسة علنية، بالقيام بمهامه بكل تجرد ونزاهة.

المادة ٣٩

١- تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لمدة سنتين، ويجوز أن يعاد انتخابهم.

٢- تتولى اللجنة بنفسها وضع نظامها الداخلى، ولكن مع تضمينه الحكمين التاليين:

أ- يكتمل النصاب بحضور اثنى عشر عضواً.

ب- تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين.

المادة ٤٠

١- تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بتقديم تقارير عن التدابير التي اتخذتها والتي تمثل إعمالاً للحقوق المعترف بها فيه، وعن التقدم المحرز في التمتع بهذه الحقوق، وذلك:

أ- خلال سنة من بدء نفاذ هذا العهد إزاء الدول الأطراف المعنية.

ب- ثم كلما طلبت اللجنة إليها ذلك.

٢- تقديم جميع التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يحيلها إلى اللجنة للنظر فيها. ويشار وجوباً في التقارير المقدمة إلى ما قد يقوم من عوامل ومصاعب تؤثر في تنفيذ أحكام هذا العهد.

٣- للأمين العام للأمم المتحدة، بعد التشاور مع اللجنة، أن يحيل إلى الوكالات المتخصصة المعنية نسخاً من أية أجزاء من تلك التقارير قد تدخل في ميدان اختصاصها.

٤- تقوم اللجنة بدراسة التقارير المقدمة من الدول الأطراف في هذا العهد وعليها أن توافي هذه الدول بما تضعه هي من تقارير، وبأية ملاحظات عامة تستسبها بها وللجنة أيضاً أن توافي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتلك الملاحظات مشفوعة بنسخ من التقارير التي تلقتها من الدول الأطراف في هذا العهد.

٥- للدول الأطراف في هذا العهد أن تقدم إلى اللجنة تعليقات على أية ملاحظات تكون قد أبديت وفقاً للفقرة ٤ من هذا المادة.

المادة ٤١

١- لكل دولة طرف في هذا العهد أن تعلن في أي حين، بمقتضى أحكام هذه المادة، أنها تعترف باختصاص اللجنة في استلام ودراسة بلاغات تنطوي على ادعاء دولة طرف بأن دولة طرفاً أخرى لا تفي بالالتزامات التي يرتبها عليها هذا

العهد. ولا يجوز استسلام ودراسة البلاغات المقدمة بموجب هذه المادة إلا إذا صدرت عن دولة طرف أصدرت إعلاناً تعترف فيه، في ما يخصها، باختصاص اللجنة. ولا يجوز أن تستلم اللجنة أى بلاغ يهيم دولة طرفاً لم تصدر الإعلان المذكور. ويطبق الإجراء التالى على البلاغات التى يتم استلامها وفقاً لأحكام هذه المادة:

أ- إذا رأت دولة طرف فى هذا العهد أن دولة طرفاً أخرى تتخلف عن تطبيق أحكام هذا العهد، كان لها أن تسترعى نظر هذه الدولة الطرف، فى بلاغ خطى، إلى هذا التخلف. وعلى الدولة المستلمة أن تقوم، خلال ثلاثة أشهر من استلامها البلاغ، بإيداع الدولة المرسلة، خطياً، تفسيراً أو بياناً من أى نوع آخر يوضح المسألة وينبغى أن يتطوى، بقدر ما يكون ذلك ممكناً ومفيداً، على إشارة إلى القواعد الإجرائية وطرق التظلم المحلية التى استخدمت أو الجارى استخدامها أو التى لا تزال متاحة.

ب- فإذا لم تنته المسألة إلى تسوية ترضى كلتا الدولتين الطرفين المعنيتين خلال ستة أشهر من تاريخ تلقى الدولة المستلمة للبلاغ الأول، كان لكل منهما أن تحيل المسألة إلى اللجنة بإشعار توجهه إليها وإلى الدولة الأخرى.

ج- لا يجوز أن تنظر اللجنة فى المسألة للحالة إليها إلا بعد الاستيثاق من أن جميع طرق التظلم المحلية المتاحة قد لجئ إليها واستنفدت، طبقاً لمبادئ القانون الدولى المعترف بها عموماً. ولا تنطبق هذه القاعدة فى الحالات التى تستغرق فيها إجراءات التظلم مدداً تتجاوز الحدود المعقولة.

د- تعقد اللجنة جلسات سرية لدى بحثها الرسائل فى إطار هذه المادة.

هـ- على اللجنة، مع مراعاة أحكام الفقرة الفرعية (ج)، أن تعرض مساعيها الحميدة على الدولتين الطرفين المعنيتين، بغية الوصول إلى حل ودى للمسألة على أساس احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها فى هذا العهد.

و- للجنة، فى أية مسألة محالة إليها، أن تدعو الدولتين الطرفين المعنيتين المشار إليهما فى الفقرة الفرعية (ب) إلى تزويدها بأية معلومات ذات شأن.

ز- للدولتين الطرفين المعنيتين المشار إليهما فى الفقرة الفرعية (ب) حق إيفاد من يمثلها لدى اللجنة أثناء نظرها فى المسألة، وحق تقديم الملاحظات شفويًا أو خطيًا.

ح- على اللجنة أن تقدم تقريراً فى غضون اثنى عشر شهراً من تاريخ تلقيها الإشعار المتخصص عليه فى الفقرة الفرعية (ب):

١- فإذا تم التوصل إلى حل يتفق مع شروط الفقرة الفرعية (هـ)، قصرت اللجنة تقريرها على عرض موجز للوقائع وللحل الذى تم التوصل إليه.

٢- وإذا لم يتم التوصل إلى حل يتفق مع شروط الفقرة الفرعية (هـ)، قصرت اللجنة تقريرها على عرض موجز للوقائع، وضمت إلى التقرير المذكرات الخطية ومحضر البيانات الشفوية المقدمة من الدولتين الطرفين المعنيتين. ويجب، فى كل مسألة، إبلاغ التقرير إلى الدولتين الطرفين المعنيتين.

٣- يبدأ نفاذ أحكام هذه المادة متى قامت عشر من الدول الأطراف فى هذا العهد بإصدار إعلانات فى إطار الفقرة (١) من هذه المادة. وتقوم الدول الأطراف بإيداع هذه الإعلانات لدى الأمين العام للأمم المتحدة، الذى يرسل صوراً منها إلى الدول الأطراف الأخرى. وللدولة الطرف أن تسحب إعلانها فى أى وقت بإخطار ترسله إلى الأمين العام. ولا يخل هذا السحب بالنظر فى أية مسألة تكون موضوع بلاغ سبق إرساله فى إطار هذه المادة، ولا يجوز استلام أى بلاغ جديد من أية دولة طرف بعد تلقي الأمين العام الإخطار بسحب الإعلان، ما لم تكن الدولة الطرف المعنية قد أصدرت إعلاناً جديداً.

المادة ٤٢

١- (أ) إذا تعذر على اللجنة حل مسألة أحييت إليها وفقاً للمادة ٤١ حلاً مرضياً للدولتين الطرفين المعنيتين جاز لها، بعد الحصول مسبقاً على موافقة

الدولتين الطرفين المعنيتين، تعيين هيئة توفيق خاصة (يشار إليها ما يلي باسم الهيئة) تضع مساعيها الحميدة تحت تصرف الدولتين الطرفين المعنيتين بغية التوصل إلى حل ودى للمسألة على أساس احترام أحكام هذا العهد.

ب- تتألف الهيئة من خمسة أشخاص تقبلهم الدولتان الطرفان المعنيتان. فإذا تعذر وصول الدولتين الطرفين المعنيتين خلال ثلاثة أشهر إلى اتفاق على تكوين الهيئة كلها أو بعضها، تنتخب اللجنة من بين أعضائها، بالاقتراع السري وبأكثرية الثلثين، أعضاء الهيئة الذين لم يتفق عليهم.

٢- يعمل أعضاء الهيئة بصفتهم الشخصية. ويجب ألا يكونوا من مواطني الدولتين الطرفين المعنيتين أو من مواطني أية دولة لا تكون طرفاً في هذا العهد أو تكون طرفاً فيه ولكنها لم تصدر الإعلان المنصوص عليه في المادة ٤١.

٣- تنتخب الهيئة رئيسها وتضع النظام الداخلي الخاص بها.

٤- تعقد اجتماعات الهيئة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في مكتب الأمم المتحدة بجنيف. ولكن من الجائز عقدها في أى مكان مناسب آخر قد تعينه الهيئة بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع الدولتين الطرفين المعنيتين.

٥- تقوم الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٦ بتوفير خدماتها، أيضاً، للهيئات المعنية بمقتضى هذه المادة.

٦- توضع المعلومات التي تلقتها اللجنة وجمعتها تحت تصرف الهيئة، التي يجوز لها أن تطلب إلى الدولتين الطرفين المعنيتين تزويدها بأية معلومات أخرى ذات صلة بالموضوع.

٧- تقوم الهيئة، بعد استفادها نظر المسألة من مختلف جوانبها. ولكن على أى حال خلال مهلة لا تتجاوز اثني عشر شهراً بعد عرض المسألة عليها، بتقديم تقرير إلى رئيس اللجنة لإنهائها إلى الدولتين الطرفين المعنيتين:

(أ) فإذا تعذر على الهيئة إنجاز النظر في المسألة خلال اثني عشر شهراً، قصرت تقريرها على إشارة موجزة إلى المرحلة التي بلغتها من هذا النظر.

(ب) وإذا تم التوصل إلى حل ودى للمسألة على أساس احترام حقوق الإنسان المعترف بها في هذا العهد، قصرت الهيئة تقريرها على عرض موجز للوقائع وللحل الذي تم التوصل إليه.

(ج) وإذا لم يتم التوصل إلى حل تتوفر له شروط الفقرة الفرعية (ب) متضمنة الهيئة تقريرها النتائج التي وصلت إليها بشأن جميع المسائل الوقائية المتصلة بالقضية المختلف عليها بين الدولتين الطرفين المعنيتين، وآراءها بشأن إمكانيات حل المسألة حلاً ودياً، وكذلك المذكرات الخطية ومحضر الملاحظات الشفوية المقدمة من الدولتين الطرفين المعنيتين.

(د) إذا قدمت الهيئة تقريرها في إطار الفقرة (ج) تقوم الدولتان الطرفان المعنيتان، في غضون ثلاثة أشهر من استلامها هذا التقرير، بإبلاغ رئيس اللجنة هل تقبلان أم لا تقبلان مضامين تقرير الهيئة.

٨- لا تخل أحكام هذه المادة بالمسؤوليات المنوطة باللجنة في المادة ٤١.

٩- تنقسم الدولتان الطرفان المعنيتان بالتساوي سداد جميع نفقات أعضاء الهيئة قبل سداد الدولتين الطرفين المعنيتين لها وفقاً للفقرة ٩ من هذه المادة.

المادة ٤٣

يكون لأعضاء اللجنة ولأعضاء هيئات التوفيق الخاصة الذين يعينون وفقاً للمادة ٤٢، حق التمتع بالتسهيلات والامتيازات والحصانات المقررة للخبراء المكلفين بمهمة للأمم المتحدة، المنصوص عليها في الفروع التي تتناول ذلك من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

المادة ٤٤

تطبق الأحكام المتعلقة بتنفيذ هذا العهد دون إخلال بالإجراءات المقررة في ميدان حقوق الإنسان أو بمقتضى الصكوك التأسيسية والاتفاقيات الخاصة بالأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، ولا تمتنع الدول الأطراف في هذا العهد من اللجوء

إلى إجراءات أخرى لتسوية نزاع ما طبقاً للاتفاقات العمومية أو الخاصة النافذة فيما بينها.

المادة ٤٥

تقدم اللجنة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً سنوياً عن أعمالها.

الجزء الخامس

المادة ٤٦

ليس في أى من أحكام هذا العهد ما يجوز تأويله على نحو يفيد إخلاله بما فى ميثاق الأمم المتحدة ودساتير الوكالات المتخصصة من أحكام تحدد المسؤوليات الخاصة بكل من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بصدد المسائل التى يتناولها هذا العهد.

المادة ٤٧

ليس فى أى من أحكام هذا العهد ما يجوز تأويله على نحو يفيد إخلاله بما لجميع الشعوب من حق أصيل فى التمتع والانتفاع الكاملين، بملء الحرية، بثرواتها ومواردها الطبيعية.

الجزء السادس

المادة ٤٨

١- هذا العهد متاح لتوقيع أية دولة عضو فى الأمم المتحدة أو عضو فى أية وكالة من وكالاتها المتخصصة، وأية دولة طرف فى النظام الأساسى لمحمكة العدل الدولية، وأية دولة أخرى دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن تصبح طرفاً فى هذا العهد.

٢- يخضع هذا العهد للتصديق. وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٣- يتاح الانضمام إلى هذا العهد لأية دولة من الدول المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة.

٤- يقع الانضمام بإيداع صك انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٥- يخطر الأمين العام للأمم المتحدة جميع الدول التي وقعت هذا العهد أو انضمت إليه بإيداع كل صك من صكوك التصديق أو الانضمام.

المادة ٤٩

١- يبدأ نفاذ هذا العهد بعد ثلاث أشهر من تاريخ إيداع صك الانضمام أو التصديق الخامس والثلاثين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢- أما الدول التي تصدق هذا العهد أو تنضم إليه بعد أن يكون قد تم إيداع صك التصديق أو الانضمام الخامس والثلاثين فيبدأ نفاذ هذا العهد إزاء كل منها بعد ثلاث أشهر من تاريخ إيداعها صك تصديقها أو صك انضمامها.

المادة ٥٠

تنطبق أحكام هذا العهد، دون أي قيد أو استثناء على جميع الوحدات التي تشكل منها الدول الاتحادية.

المادة ٥١

١- لأية دولة طرف في هذا العهد أن تقترح تعديلاً عليه تودع نصه لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى أثر ذلك يقوم الأمين العام بإبلاغ الدول الأطراف في هذا العهد بأية تعديلات مقترحة، طالباً إليها إعلامه عما إذا كانت تجب عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في تلك المقترحات والتصويت عليها. فإذا جاز عقد المؤتمر ثلث الدول الأطراف على الأقل عقده الأمين العام برعاية الأمم المتحدة.

النصوص الدستورية المتعلقة بالحريات والحقوق والواجبات العامة فى الدستور المصرى

مادة ٤٠- المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

مادة ٤١- الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تفسد، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون. ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى.

مادة ٤٢- كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقييد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، كما لا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون. وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شىء مما تقدم أو التهديد بشىء منه يهدر ولا يعول عليه.

مادة ٤٣- لا يجوز إجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى إنسان بغير رضائه الحر.

مادة ٤٤- للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب ووفقاً لأحكام القانون.

مادة ٤٥- لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون.

وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة وفقاً لأحكام القانون.

مادة ٤٦- تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

مادة ٤٧- حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى.

مادة ٤٨- حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور ويجوز استثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى، وذلك كله وفقاً للقانون.

مادة ٤٩- تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى، وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك.

مادة ٥٠- لا يجوز أن تحظر على أى مواطن الإقامة فى جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

مادة ٥١- لا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها.

مادة ٥٢- للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج، وينظم القانون هذا الحق وإجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد.

مادة ٥٣- تمنح الدولة حق اللجوء السياسى لكل أجنبى اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة. وتسليم اللاجئين السياسيين محظور.

مادة ٥٤- للمواطنين حق الاجتماع الخاص فى هدوء غير حاملين سلاحاً ودون حاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة. والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون.

مادة ٥٥- للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المين فى القانون، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكرى .

مادة ٥٦- إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون، وتكون لها الشخصية الاعتبارية .

وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات فى تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وفى رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكى بين أعضائها وحماية أموالها .

وهى ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم وفق موائيق شرف أخلاقية، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها .

مادة ٥٧- كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المادية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليها الاعتداء .

مادة ٥٨- الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد إجبارى وفقاً للقانون .

مادة ٥٩- حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب وطنى .

مادة ٦٠- الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن .

مادة ٦١- أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون .

مادة ٦٢- للمواطنين حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون، ومساهمتهم فى الحياة العامة واجب وطنى .

مادة ٦٣- لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وتوقيعه، ولا تكون مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات لا الهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية .

الاتفاقية الأوروبية لحماية

حقوق الإنسان والحريات الأساسية

إن الحكومات الموقعة، أعضاء المجلس الأوروبي، مراعاة منها للتصريح العالمى لحقوق الإنسان الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.* ونظراً لأن هذا التصريح يرمى إلى ضمان الاعتراف بالحقوق المينة به وممارستها فى جميع أرجاء العالم بصورة فعالة.

ونظراً لأن هدف المجلس الأوروبى هو تحقيق اتحاد أوثق بين أعضائه ولأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية واطراد مراعاتها هى إحدى وسائل بلوغ ذلك الهدف.

وتوكيداً لتمسكها العميق بهذه الحريات الأساسية التى تعد دعائم العدالة والسلام فى العالم والتى يركز بقاؤها أساساً على نظام سياسى ديمقراطى صحيح من ناحية وعلى إدراك عام واحترام مشترك لحقوق الإنسان تدين بهما هذه الحكومات من ناحية أخرى.

ونظراً لعزمها الموطن، بوصفها حكومات لدول أوروبية تحدها روح واحدة ولها تراث مشترك من المثل العليا والتقاليد السياسية فى احترام الحرية وسلطان القانون، على اتخاذ التدابير الأولى الكفيلة بتحقيق ضمان جماعى لبعض الحقوق المينة بالإعلان العالمى.

الباب الأول

المادة الأولى

«تعترف الأطراف السامية المتعاقدة بحق كل إنسان يخضع لاختصاصها القضائى أن يتمتع بالحقوق والحريات المقررة فى الباب الأول من هذه الاتفاقية».

المادة الثانية

١- يحمي القانون حق كل إنسان في الحياة، حتى لا يجوز قتل أى إنسان عمداً إلا تنفيذاً لحكم بالإعدام صادر من محكمة في حالة ارتكاب جريمة يقضى القانون بتوقيع هذه العقوبة.

٢- لا يعد القتل مخالفاً لحكم هذه المادة في الحالات التي يحدث فيها نتيجة لضرورة الالتجاء للقوة:

أ- لضمان الدفاع عن أى إنسان ضد أعمال العنف غير المشروع.

ب- لإلقاء القبض على شخص بطريقة شرعية أو لمنع شخص مقبوض عليه وفقاً لأحكام القانون من الهرب.

ج- لتطبيق أحكام القانون في قمع حركة تمرد أو عصيان.

المادة الثالثة

«لا يجوز تعريض أى إنسان للتعذيب ولا لعقوبات أو معاملة وحشية أو حاطة بالكرامة».

المادة الرابعة

١- لا يجوز استرقاق أو استعباد أى شخص.

٢- لا يجوز إرغام أى شخص على أداء عمل عنوة أو جبراً.

٣- لا ينطبق وصف العنوة أو الجبر بالمعنى المقصود من هذه المادة على:

أ- كل عمل يطلب عادة من المحكوم عليهم بالسجن في الظروف المينة في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية أو في خلال مدة تقييد حريتهم.

ب- كل خدمة ذات صفة عسكرية أو في حالة الذين يأبى ضميرهم الاشتراك في الحروب في البلاد التي يعتبر فيها إياه الضمير الاشتراك في الحرب مشروعاً، أية خدمة تقوم مقام الخدمة العسكرية الإجبارية.

ج- كل خدمة تطلب فى حالة الأزمات أو المحن التى تهدد حياة المجتمع أو رخاءه.

د- أى عمل أو أية خدمة تعد جزءاً من الالتزامات الوطنية العادية.

المادة الخامسة

١- لكل إنسان الحق فى الحرية والأمان، ولا يجوز القبض عليه أو حبسه إلا بالطرق القانونية وفى الأحوال الآتية:

أ- إذا كان قد حبس بطريقة مشروعة بناء على حكم صادر من محكمة مختصة.

ب- إذا كان قد ألقى القبض عليه أو حبس بالطرق المشروعة لعدم الإذعان لحكم صادر من محكمة طبقاً للقانون أو لضمان تنفيذ التزام يفرضه القانون.

ج- إذا كان قد قبض عليه أو حبس بقصد تقديمه للسلطة القضائية المختصة أو فى حالة قيام أسباب مقبولة للاشتباه فى أنه ارتكب جريمة أو منعه من الفرار بعد ارتكاب الجريمة.

د- فى حالة حبس قاصر بالطرق القانونية للإشراف على تربيته أو لتقديمه للمحاكمة أمام الهيئة المختصة.

هـ- فى حالة حبس شخص بالطرق القانونية خشية نشر مرض معد عن طريقه وكذلك فى حالة حبس مجنون أو مدمن للخمير أو للمخدرات أو متشرد.

و- وفى حالة القبض على شخص أو حبسه بالطرق القانونية لمنعه من دخول أراضي الدولة بصورة غير مشروعة أو لأن إجراءات تتخذ بشأن إبعاده أو تسليمه.

٢- يجب إبلاغ كل شخص يقبض عليه أو يحبس، فى أقصر مدة وبلغه يفهمها أسباب القبض عليه وكل اتهام يوجه إليه.

٣- كل شخص يقبض عليه أو يحبس فى الظروف المبينة فى الفقرة (ج) من هذه المادة يجب تقديمه أمام قاض أو رجل من رجال الهيئة القضائية يخول له

القانون مزاوله الوظائف القضائية، وله الحق فى أن يشرع فى محاكمته فى خلال مدة معقولة أو يفرج عنه فى أثناء سير الإجراءات القضائية، ويجوز أن يشترط للإفراج عنه دفع كفالة لضمان حضوره جلسة المحاكمة.

٤- لكل شخص يحرم من حريته بأن يقبض عليه أو يحبس، الحق فى أن يقدم طعنًا أمام المحكمة المختصة لتثبت فى خلال مدة قصيرة فى شرعية الحبس وتقرر إطلاق سراحه إذا كان الحبس غير قانونى.

٥- لكل شخص يقبض عليه أو يحبس بصورة تخالف أحكام هذه المادة الحق فى التعويض.

المادة السادسة

١- لكل شخص الحق فى أن تنظر دعواه بطريقة عادلة وعلنية فى خلال مدة معقولة أمام محكمة مستقلة نزيهة ينشئها القانون، سواء أكان ذلك الفصل فى المنازعات التى تثيرها حقوقه والتزاماته المدنية أم للنظر فى صحة أى اتهام جنائى يوجه إليه. ويجب أن يصدر الحكم علنيًا، على أنه يجوز حظر دخول قاعة الجلسات على رجال الصحافة والجمهور أثناء نظر الدعوى كلها أو بعضها مراعاة لمقتضيات الأخلاق أو النظام العام أو سلامة الدولة فى المجتمع الديمقراطى. وكذلك فى حالة ما إذا كانت مصالح القصر أو حماية حياة الخصوم فى الدعوى الخاصة أن تجعل العلنية ضارة بالعدالة، وفى هذه الحالة تمنع العلنية فى الحدود التى تقرر المحكمة ضرورتها.

٢- كل شخص يتهم بارتكاب جريمة يعتبر بريئًا إلى أن تثبت إدانته قانونًا.

٣- لكل منهم الحق بوجه خاص فيما يأتى:

أ- أن يبلغ، فى أكثر مدة وبلغة يفهمها وبالتفصيل، بطبيعة التهمة الموجهة إليه وسببها.

ب- أن يمنح الوقت والتسهيلات الضرورية لإعداد دفاعه عن نفسه.

ج- أن يدافع عن نفسه بنفسه أو يعاونه في هذا الدفاع محام يختاره، وإذا لم يكن يملك وسائل دفع أتعاب المحاماة فله الحق في أن يعاونه محام يعين لهذا الغرض بدون مقابل إذا اقتضت مصلحة العدالة ذلك.

د- أن يواجه الأسئلة هو نفسه أو من يتولى الدفاع عنه لشهود الإثبات وأن يمكن من استدعاء شهود النفي وتوجيه الأسئلة إليهم بذات الطريقة التي توجه بها الأسئلة إلى شهود الإثبات.

هـ- أن يعاونه مترجم بدون مقابل إذا كانت اللغة المستعملة في المحاكمة لغة لا يفهمها أو لا يتكلمها.

المادة السابعة

١- لا يجوز إدانة أى شخص من جراء فعل أو الامتناع عن فعل لم يكن يعتبر ارتكابه أو الامتناع عنه جرمًا ما وقت الفعل أو الامتناع وفقًا للقانون الوطنى أو الدولى، كذلك لا يجوز توقيع عقوبات أشد من التي كانت مقررة وقت ارتكاب الجريمة.

٢- لا تخل هذه المادة بأى حكم يصدر ضد شخص أو أية عقوبة توقع عليه بسبب فعل أو الامتناع عن فعل كان يعتبر جريمة وقت ارتكابه أو الامتناع وفقًا للمبادئ العامة للقانون العام فى الأمم المتحدة.

المادة الثامنة

١- لكل شخص الحق فى أن تحترم حياته الخاصة وحياته العائلية ومسكنه ومراسلاته.

٢- لا يجوز للسلطة العامة أن تتعرض لممارسة هذا الحق إلا إذا نص القانون على هذا التعرض وكان مما يعتبر فى المجتمع الديمقراطى إجراء ضروريًا لسلامة الدولة أو الأمن العام أو رخاء البلاد الاقتصادى أو حفظ النظام أو منع الجريمة أو حماية الصحة والأخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

المادة التاسعة

١- لكل شخص الحق فى حرية التفكير والضمير والدين ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته وكذلك حرية الإعراب عنها بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء كان ذلك بصورة فردية أو جماعية، فى السر أو فى العلن.

٢- لا يجوز أن ترد على حرية الإعراب عن الديانة أو القواعد قيوداً أخرى غير تلك التى ينص عليها القانون، وتعتبر فى المجتمع الديمقراطى تدابير ضرورية للأمن العام أو لحماية النظام أو الصحة أو الأخلاق العامة أو لحماية حقوق وحريات الآخرين.

المادة العاشرة

١- لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير. ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء واستقاء الأنباء وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت، وذلك دون تدخل من السلطات العامة ودون تقييد بالحدود الجغرافية.

٢- يجوز إخضاع هذه الحريات لما تتضمنه من واجبات وتبعات لبعض إجراءات شكلية أو شروط أو قيود أو جزاءات يقرها القانون وتكون مما يعتبر فى المجتمع الديمقراطى تدابير ضرورية لسلامة الدولة أو أراضيها أو للأمن العام أو المحافظة على النظام أو منع الجرائم أو حماية الصحة أو الأخلاق أو حماية سمعة أو حقوق الآخرين أو منع إذاعة الأنباء السرية أو ضمان سلطة الهيئة القضائية ونزاهتها.

المادة الحادية عشرة

١- لكل شخص الحق فى حرية الاشتراك فى الاجتماعات السلمية وفى الجمعيات ويشمل هذا الحق حرية اشتراك الفرد مع آخرين فى إنشاء النقابات والانتماء إليها للدفاع عن مصالحه.

٢- لا يجوز إخضاع مزاولة هذه الحقوق لقيود أخرى غير تلك التى ينص عليها القانون وتعتبر فى المجتمع الديمقراطى تدابير ضرورية لسلامة الدولة أو الأمن العام أو المحافظة على النظام أو منع الجرائم أو حماية الصحة والأخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم -ولا تمنح هذه المادة من أن تفرض قيود مشروعة على مزاولة رجال قوات الدولة المسلحة أو البوليس أو الإدارة لهذه الحقوق.

المادة الثانية عشرة

«للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزاوج، وتأسيس أسرة وفقاً للقوانين القومية التى تنظم ممارسة هذا الحق».

المادة الثالثة عشرة

«لكل إنسان اعتدى على حقوقه وحرياته المقررة بهذه الاتفاقية، الحق فى أن يمنح وسيلة فعالة لعرض الأمر على محكمة قومية، حتى ولو كان الاعتداء قد ارتكب من أشخاص فى أثناء تأدية وظائفهم».

المادة الرابعة عشرة

«تكفل الاتفاقية التمتع بالحقوق والحريات المقررة فى الاتفاقية دون تمييز أو أى أساس مثل الجنس، الأصل، اللون، اللغة، الدين، الآراء السياسية أو غيرها من الآراء والأصل القومى أو الاجتماعى أو الانتماء إلى أقلية قومية أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر.

المادة الخامسة عشرة

١- فى حالة الحرب أو الخطر العام الذى يهدد حياة الأمة يجوز لكل دولة سامية متعاقدة أن تتخذ تدابير تخالف الالتزامات المبينة بالاتفاقية فى حدود لا تتعدى ما تحتمه مقتضيات الحال وبشرط ألا تتعارض هذه التدابير مع الالتزامات الأخرى المقررة فى القانون الدولى.

٢- الفقرة السابقة لا تميز أية مخالفة لحكم المادة الثانية إلا فى حالة الوفاة نتيجة أعمال حرية مشروعة كما أنها لا تميز أية مخالفة لأحكام المواد الثالثة والرابعة (فقرة أ) والسابعة.

٣- يتعين على كل دولة سامية متعاقدة تستخدم حق المخالفة المتقدم الذكر أن تواصل إمداد السكرتير العام للمجلس الأوروبي ببيانات كاملة عن التدابير التى تتخذها والأسباب التى دعت إليها. كما أنه يتعين عليها أيضا أن تبلغ السكرتير العام تاريخ وقف التدابير المشار إليها واستئناف تطبيق أحكام الاتفاقية كاملا.

المادة السادسة عشرة

ليس فى أحكام المواد العاشرة والحادية عشرة والرابعة عشرة ما يجوز تأويله على أن يمنع الدول المتعاقدة من فرض قيود على النشاط السياسى للأجانب.

المادة السابعة عشرة

ليس فى الاتفاقية حكم يجوز تأويله على أنه يخول لاية دولة أو جماعة أو فرد أى حق فى القيام بنشاط أو عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات المقررة أو فرض قيود على هذه الحقوق والحريات أوسع من القيود الواردة بها.

الباب الثانى

المادة الثامنة عشرة

لا يجوز استخدام القيود التى توردها أحكام هذه الاتفاقية على الحقوق والحريات المذكورة إلا لتحقيق الغرض الذى فرضت من أجله.

المادة التاسعة عشرة

لضمان احترام التعهدات التى تقع على عاتق الأطراف السامية المتعاقدة الموقعة على هذه الاتفاقية تنشأ:

- ١- لجنة أوروبية لحقوق الإنسان، أطلق عليها فيما بعد اسم «اللجنة».
- ٢- محكمة أوروبية لحقوق الإنسان، أطلق عليها فيما بعد اسم «المحكمة».

الباب الثالث

المادة العشرون

تشكل اللجنة من عدد من الأعضاء يساوى عدد الأطراف السامية المتعاقدة، ولا يجوز أن تشمل اللجنة أكثر من عضو تابع لذات الدولة.

المادة الواحدة والعشرون

١- يجرى انتخاب أعضاء اللجنة بواسطة لجنة الوزراء بالأغلبية المطلقة للأصوات، ويختار هؤلاء الأعضاء من قائمة بأسماء المرشحين يضعها مكتب الجمعية الاستشارية، ولكل جماعة من ممثلى الأطراف السامية المتعاقدة فى الجمعية أن تقدم ثلاثة مرشحين يكون اثنان منهم على الأقل من جنسيتها.

٢- تتبع ذات الإجراءات كلما كان ذلك ممكنا لتكملة اللجنة فى حالة انضمام دول أخرى للاتفاقية ولشغل المراكز التى تخلو.

المادة الثانية والعشرون

١- يتخب أعضاء اللجنة لمدة ست سنوات ويجوز تجديد انتخابهم، على أنه فيما يتعلق بالأعضاء الذين يقع عليهم الاختيار فى الانتخابات الأولى تنتهى مدة سبعة منهم بعد انقضاء ثلاثة أعوام على انتخابهم.

٢- يعين الأعضاء الذين تنتهى مدتهم بعد انقضاء أعوام ثلاثة على انتخابهم بطريق الاقتراع. ويجرى السكرتير العام للمجلس الأوروبي هذا الاقتراع عقب الانتهاء من عملية الانتخاب الأولى.

٣- يكون انتخاب عضو اللجنة الذى يحل محل آخر لم تنته مدته، للفترة الباقية من مدة سلفه.

٤- يزاول أعضاء اللجنة أعمالهم حتى يتم حلول غيرهم محلهم ويستمررون بعد ذلك فى نشر المسائل التى سبق إحالتها عليهم.

المادة الثالثة والعشرون

يؤدى أعضاء اللجنة أعمالهم بصفتهم الفردية.

المادة الرابعة والعشرون

يجوز لكل دولة متعاقدة أن تبلغ اللجنة بواسطة السكرتير العام لمجلس أوروبا، أية مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية ترى إمكان إسنادها إلى دولة أخرى متعاقدة.

المادة الخامسة والعشرون

١- يجوز لأى شخص طبيعى أو أية منظمة غير حكومية أو أية جماعة من الأفراد تزعم أن إحدى الدول السامية المتعاقدة اعتدت على حقوقها المقررة فى هذه الاتفاقية أن يقدم شكوى فى شأن هذا الاعتداء توجه إلى السكرتير العام للمجلس الأوروبى، وذلك إذا كانت هذه الدولة قد أعلنت اعترافها باختصاص اللجنة فى هذا الصدد. وتلتزم الدول السامية المتعاقدة التى تكون قد أعلنت اعترافها المذكور بعدم اتخاذ أى تدبير يكون من شأنه أن يعرقل مزاوله هذا الحق مزاوله فعالة.

٢- يجوز أن يكون الإعلان المشار إليه لمدة معينة.

٣- يسلم هذا الإعلان للسكرتير العام للمجلس الأوروبى الذى يبعث بنسخ منه إلى الدول السامية المتعاقدة ويتولى نشره.

٤- لا تباشر اللجنة الاختصاص المسند إليها بحكم هذه المادة إلا عندما تكون ست دول سامية متعاقدة على الأقل قد ارتبطت بالإعلان المنوه عنه فى الفقرات السابقة.

المادة السادسة والعشرون

لا يجوز اللجوء للجنة إلا بعد استفاد جميع طرق الطعن الداخلية وفقا لمبادئ القانون الدولى المقررة بوجه عام وفى خلال ستة أشهر ابتداء من تاريخ صدور القرار الداخلى النهائى.

المادة السابعة والعشرون

١- لا تلتفت اللجنة لأى شكوى تقدم بالتطبيق للمادة الخامسة والعشرين فى الأحوال الآتية:

(أ) إذا لم يكون موقعا عليها من الشاكى.

(ب) إذا كانت الشكوى ذاتها قد سبق للجنة فحصها أو تقديمها لهيئة دولية أخرى للتحقيق فيها أو للجنة لفض النزاع بشأنها ولم تكن تشمل وقائع جديدة.

٢- تعلن اللجنة عدم قبول أى شكوى تقدم بالتطبيق للمادة «٢٥» إذا كانت ترى أنها لا تتمشى مع أحكام هذه الاتفاقية أو أنها لا تستند بصورة واضحة إلى أى أساس أو أنها تعسفية.

٣- ترفض اللجنة كل شكوى تعتبرها غير مقبولة بالتطبيق لأحكام المادة «٢٦».

المادة الثامنة والعشرون

فى حالة قبول الشكوى:

(أ) تبدأ اللجنة بتحديد الوقائع، بنظر الشكوى فى مواجهة الخصوم ويحضور ممثلهم، وإذا اقتضى الأمر إجراء تحقيق فإن اللجنة تجرى هذا التحقيق وتمدها الدول ذات الشأن بجميع التسهيلات اللازمة لسيره سيرا فعلا بعد تبادل الرأى معها.

(ب) تضع اللجنة نفسها تحت تصرف ذوى الشأن للوصول إلى تسوية ودية للموضوع تراعى فيها احترام حقوق الإنسان كما تقرها هذه الاتفاقية.

المادة التاسعة والعشرون

١- تباشر اللجنة الوظائف الميينة بالمادة ٢٨ بواسطة لجنة فرعية تتكون من سبعة من أعضاء اللجنة.

٢- يجوز لكل ذى مصلحة أن يعين عضوا يختاره للاشتراك فى أعمال اللجنة الفرعية.

٣- يعين الأعضاء الآخرون بطريق الاقتراع وفقا للأحكام المبينة باللائحة الداخلية للجنة.

المادة الثلاثون

إذا وفقت اللجنة للوصول إلى تسوية ودية طبقا للمادة ٢٨، تضع اللجنة الفرعية تقريرا يحال إلى الدول ذات الشأن وإلى لجنة الوزراء وإلى السكرتير العام للمجلس الأوروبي ليتولى نشره. ويقتصر هذا التقرير على عرض موجز للوقائع وللحل الذي أخذت به اللجنة.

المادة الواحدة والثلاثون

١- إذا لم تصل اللجنة إلى حل فلإنها تضع تقريرا ثبت فيه الوقائع وتبدي الرأي فيما إذا كانت هذه الوقائع تنطوى على مخالفة من جانب الدول ذات الشأن للالتزامات التي تقع على عاتقها طبقا لأحكام هذه الاتفاقية ويجوز أن يتضمن التقرير آراء جميع أعضاء اللجنة في هذا الصدد.

٢- يحال التقرير إلى لجنة الوزراء، وكذلك إلى الدول ذات الشأن التي لا يجوز لها نشره.

٣- عند إحالة التقرير إلى لجنة الوزراء يجوز للجنة أن تبدي الاقتراحات التي تراها ملائمة.

المادة الثانية والثلاثون

١- إذا انقضت مدة ثلاثة أشهر على إحالة تقرير اللجنة إلى الوزراء دون أن تكون الدعوى قد قدمت للمحكمة بالتطبيق للمادة ٤٨ من هذه الاتفاقية تتخذ اللجنة بأغلبية ثلثي الممثلين الذين لهم حق حضور جلساتها قرارا فيما إذا كانت قد وقعت مخالفة للاتفاقية أو لم تقع.

٢- في حالة الإيجاب تحدد لجنة الوزراء مدة يتعين على الدولة الساية المتعاقدة أن تتخذ في خلالها التدابير المترتبة على قرار اللجنة.

٣- إذا لم تتخذ الدولة السامية المتعاقدة التدابير المرضية في المدة المحدودة، تتخذ لجنة الوزراء بأغلبية الأصوات الميينة في الفقرة المتقدمة الخطوات التي يقتضيها قرارها الأول وتنشر التقرير.

٤- تعهد الأطراف السامية المتعاقدة باعتبار أي قرار تتخذه لجنة الوزراء بالتطبيق للقرارات المتقدمة قرارا ملزما.

المادة الثالثة والثلاثون

تعقد اللجنة جلساتها بصورة سرية.

المادة الرابعة والثلاثون

تصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأعضاء الحاضرين والمصوتين، وتصدر قرارات اللجنة الفرعية بأغلبية أعضائها.

المادة الخامسة والثلاثون

تجتمع اللجنة عندما تقضى الظروف ذلك. ويتولى السكرتير العام للمجلس الأوروبي دعوتها للاجتماع.

المادة السادسة والثلاثون

تضع اللجنة لائحتها الداخلية.

المادة السابعة والثلاثون

يتولى السكرتير العام لمجلس أوروبا أعمال سكرتارية اللجنة.

المادة الثامنة والثلاثون

تكون المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من عدد من القضاة يساوى عدد أعضاء مجلس أوروبا، ولا يجوز أن تشمل أكثر من قاض واحد من ذات الدولة.

المادة التاسعة والثلاثون

١- يجرى انتخاب أعضاء المحكمة بواسطة الجمعية الاستشارية وبأغلبية الأصوات ويختار هؤلاء الأعضاء من قائمة بأسماء المرشحين يقدمها أعضاء المجلس الأوروبي الذين يتعين على كل منهم أن يرشح ثلاثة قضاة يكون اثنان منهم على الأقل من جنسيته.

٢- تتبع ذات الإجراءات كلما كان ذلك ممكنا لاستكمال عدد أعضاء المحكمة في حالة قبول أعضاء جدد في مجلس أوروبا ولشغل المراكز التي تشغر:

٣- يجب أن يكون المرشحون ممن يتمتعون بأعلى قدر من الاعتبار الأدبي وتتوافر فيهم الشروط اللازمة لمزاولة الوظائف القضائية العليا أو يكونون من ذاتي الشهرة من علماء القانون المختصين.

المادة الأربعون

١- ينتخب أعضاء المحكمة لمدة تسع سنين ويجوز إعادة انتخابهم. على أنه فيما يتعلق بالأعضاء المعينين في الانتخاب الأول تنتهي مدة أربعة منهم بعد انقضاء ستة أعوام على انتخابهم.

٢- يعين بطريق الاقتراع الذين تنتهي مدتهم في نهاية مدتي الثلاث سنوات الأولى والست السنوات الأولى ويجرى الاقتراع سكرتير عام مجلس أوروبا فور الانتهاء من الانتخاب الأول.

٣- يكون انتخاب عضو المحكمة الذي يحل محل عضو آخر انتهت مدته للفترة الباقية من مدة سلفة.

٤- يزاول أعضاء المحكمة وظائفهم حتى يتم حلول غيرهم محلهم ويستمرون بعد ذلك في نظر الدعاوى التي سبق إحالتها عليهم.

المادة الواحدة والأربعون

تنتخب المحكمة رئيسها ونائب رئيسها لمدة ستة أعوام ويجوز إعادة انتخابهما.

المادة الثانية والأربعون

يتقاضى أعضاء المحكمة مكافأة عن كل يوم من أيام العمل وتحدد لجنة الوزراء هذه المكافأة.

المادة الثالثة والأربعون

تتعقد المحكمة لنظر أى قضية تعرض عليها من دائرة تتكون من سبعة قضاة ويتعين أن تشمل الدائرة القضاة التابعين للدول ذات الشأن وفى حالة غيابهم يحل محلهم من يقع عليهم اختيار القضاة الغائبين ويعين باقى القضاة بطريق الاقتراع ويجرى رئيس المحكمة هذا الاقتراع قبل البدء فى نظر الدعاوى.

المادة الرابعة والأربعون

لا يجوز لغير الدول السامية المتعاقدة واللجنة الحضور أمام المحكمة.

المادة الخامسة والأربعون

يشمل اختصاص المحكمة كل المسائل الخاصة بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية التى تعرضها عليها الدول السامية المتعاقدة أو اللجنة وفقا للقواعد المبينة بالمادة ٤٨ .

المادة السادسة والأربعون

١- لكل دولة من الدول السامية المتعاقدة أن تعلن فى أية لحظة اعترافها بأن قضاء المحكمة فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ملزم لها بحكم القانون وبدون حاجة إلى اتفاق خاص.

٢- يجوز إعلان الاعتراف المشار إليه فى الفقرة السابقة بدون شرط أو قيد أو بشرط المعاملة بالمثل بالنسبة لعدة دول من الدول المتعاقدة أو لبعض هذه الدول بصفة خاصة كما يجوز أن يكون الاعتراف لمدة معينة.

٣- يسلم الإعلان بالاعتراف المتوهم عنه لسكرتير عام المجلس الأوروبى الذى يحيل صورة منه للدول السامية المتعاقدة.

المادة السابعة والأربعون

لا يجوز عرض أى دعوى على المحكمة إلا بعد أن تكون اللجنة قد تبينت علم إمكان الوصول إلى تسوية ودية وبشرط أن يتم عرض الدعوى فى خلال الأشهر الثلاثة المينة فى المادة ٣٢.

المادة الثامنة والأربعون

يجوز اللجوء للمحكمة لكل من:

١- اللجنة.

٢- الدول السامية المتعاقدة التى ينتمى إليها الشخص الذى وقع عليه العدوان.

٣- الدول السامية المتعاقدة التى تكون قد لجأت للجنة.

٤- الدول السامية المتعاقدة التى يكون لها شأن فى الدعوى.

وذلك بشرط أن تكون الدول السامية المتعاقدة ذات الشأن إذا لم يكن هناك إلا دولة واحدة أو الدول السامية المتعاقدة إذا كانت هناك عدة دول، خاضعة لقضاء المحكمة الإلزامية. فإذا لم تكن الدولة أو الدول الخاضعة لهذا القضاء فيشترط موافقة أو رضاء الدولة الثانية المتعاقدة إذا لم يكن هناك إلا دولة واحدة وموافقة أو رضاء الدول السامية المتعاقدة إذا كانت هناك دول عدة.

المادة التاسعة والأربعون

فى حالة المنازعة فى اختصاص المحكمة، تفصل المحكمة فى الموضوع.

المادة الخمسون

إذا صدر قرار من المحكمة معلنا أن سلطة قضائية أو أى سلطة أخرى من سلطات إحدى الدول المتعاقدة اتخذت قرارا أو تدبيرا يتعارض مع الالتزامات المينة فى هذه الاتفاقية تعارضا كليا أو جزئيا وكان القانون الداخلى للدولة المذكورة لا يسمح بإزالة نتائج ذلك القرار أو التدبير إلا بصورة ناقصة فللمحكمة أن تقرر منح ترضية عادية للطرف الذى لحق به الأذى إذا رأت محلا لذلك.

المادة الواحدة والخمسون

- ١- تكون أحكام المحكمة مسببة.
- ٢- إذا كان حكم المحكمة لا يعبر في جملته أو في جزء منه عن إجماع رأى القضاة فلكل قاض الحق في أن يلحق بالحكم غرضاً لوجهة نظره الفردية.

المادة الثانية والخمسون

أحكام المحكمة نهائية.

المادة الثالثة والخمسون

تتعهد الدول السامية المتعاقدة بمراعاة قرارات المحكمة في المنازعات التي تكون هذه الدول طرفاً فيها.

المادة الرابعة والخمسون

يحال حكم المحكمة إلى لجنة الوزراء التي تتولى الإشراف على تنفيذه.

المادة الخامسة والخمسون

تضع المحكمة لائحته الداخلية وتحدد الإجراءات الواجبة الاتباع أمامها.

المادة السادسة والخمسون

- ١- يجري أول انتخاب لأعضاء المحكمة بعد أن تكون الدول التي أعلنت الاعتراف المنصوص عليه في المادة «٤٦» قد بلغ عددها ثمانى دول.
- ٢- لا يجوز الالتجاء للمحكمة قبل إجراء هذا الانتخاب.

المادة السابعة والخمسون

تقدم كل دولة سامية متعاقدة بناء على طلب السكرتير العام لمجلس أوروبا البيانات التي تطلب منها عن الطريقة التي يكفل بها قانونها الداخلى تطبيق جميع أحكام هذه الاتفاقية تطبيقاً فعالاً.

المادة الثامنة والخمسون

يتحمل مجلس أوروبا مصروفات اللجنة والمحكمة.

المادة التاسعة والخمسون

يتمتع أعضاء اللجنة والمحكمة مدة قيامهم بوظائفهم بالمزايا والحصانات المقررة في المادة «٤٠» من نظام مجلس أوروبا وفي الاتفاقات المبرمة بمقتضى هذه المادة.

المادة الستون

لا يجوز تأويل أى حكم من أحكام هذه الاتفاقية على أنه يخول تحديد أو المساس بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التى يمكن الاعتراف بها بالتطبيق لقوانين إحدى الدول المتعاقدة أو لأية اتفاقية أخرى تكون إحدى هذه الدول طرفاً فيها.

المادة الواحدة والستون

تتناول الأطراف السامية المتعاقدة على أساس المعاملة بالمثل إلا إذا كان بينها اتفاق خاص يخالف حكم هذه المادة، من حقها فى الاستناد إلى المعاهدات أو الاتفاقيات أو التصريحات التى تربطها ببعضها لطلب حل أى خلاف ينشأ من تفسير أو تطبيق الاتفاقية بطريق غير الطرق الميئة بها.

المادة الثانية والستون

١- يجوز لكل دولة عند التصديق على هذه الاتفاقية أو فى أى لحظة أخرى لاحقة أن تعلن بإخطار يوجه إلى السكرتير العام لمجلس أوروبا أن هذه الاتفاقية ستطبق على جميع البلاد أو على إحدى هذه البلاد التى تسولى الدولة مباشرة علاقاتها الدولية.

٢- يجرى تطبيق الاتفاقية على البلد أو البلاد الميئة فى الأخطار ابتداء من اليوم الثلاثين الذى يلى تاريخ وصول الإخطار للسكرتير العام للمجلس الأوروبى.

٣- يجوز لأية دولة تقوم بالإعلان المشار إليه فى الفقرة الأولى من هذه المادة أن تقرر فى أية لحظة لاحقة أنها تقبل بالنسبة لبلد أو عدة بلاد من تلك التى تضمنها

ذلك الإعلان اختصاص اللجنة بنظر شكاوى الأشخاص الطبيعيين أو المنظمات غير الحكومية أو جماعات الأفراد بالتطبيق لحكم المادة «٢٥» من هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة والستون

- ١- يجوز لكل دولة عند التوقيع على هذه الاتفاقية أو عند إيداع وثيقة التصديق عليها أن تبدي تحفظا بشأن أى حكم معين من أحكامها إذا كانت قوانينها المعمول بها لا تتماشى مع هذا الحكم. ولا تجيز هذه المادة التحفظات ذات الصفة العامة.
- ٢- يتضمن أى تحفظ يبدى بالتطبيق لحكم هذه المادة عرضا موجزا للقانون المشار إليه فى الفقرة السابقة.

المادة الرابعة والستون

- ١- لا يجوز لأى دولة سامية متعاقدة أن تنقض هذه الاتفاقية إلا بعد انقضاء مدة خمسة أعوام ابتداء من تاريخ سريان مفعولها بالنسبة لها. ويتم ذلك بإعلان يسبق نقض الاتفاقية بستة أشهر، ويرسل الإعلان للسكرتير العام لمجلس أوروبا الذى يتولى إبلاغه للدول المتعاقدة الأخرى.
- ٢- لا يترتب على نقض هذه الاتفاقية إعفاء الدول السامية المتعاقدة ذات الشأن من الالتزامات الواردة بها فيما يتعلق بكل فعل مخالف لهذه الالتزامات تكون الدولة قد ارتكبهت قبل التاريخ الذى يتبع فيه النقص آثاره.
- ٣- مع مراعاة ذات التحفظ تتوقف كل دولة متعاقدة عن أن تكون طرفا فى هذه الاتفاقية عندما تتوقف عن أن تكون عضوا فى مجلس أوروبا.
- ٤- يجوز نقض الاتفاقية بالتطبيق لأحكام الفقرات السابقة فيما يتعلق بأى بلد أعلن تطبيقها عليه وفقاً لنص المادة ٦٣.

المادة الخامسة والستون

- ١- هذه الاتفاقية مفتوحة لتوقيع أعضاء مجلس أوروبا. ويصدق عليها وتودع التصديقات لدى السكرتير العام لمجلس أوروبا.

٢- تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول بعد إيداع وثائق تصديق عشر دول من الدول الموقعة على الاتفاقية.

٣- تصبح الاتفاقية نافذة المفعول بالنسبة لأي دولة تصدق عليها بعد دخولها دور التنفيذ بمجرد إيداعها وثيقة التصديق.

٤- يتولى السكرتير العام للمجلس الأوروبي إبلاغ جميع أعضاء المجلس تاريخ بدء سريان الاتفاقية وأسماء الأطراف السامية المتعاقدة التي تكون قد صدقت عليها وكذلك إيداع أى وثيقة تصديق بعد ذلك.

حرزت بروما فى ٤ نوفمبر ١٩٥٠م من نسخة واحدة باللغتين الفرنسية والإنجليزية، وكلا النصين معتمد بالتساوى. وقد أودعت النسخة بمحفوظات مجلس أوروبا. وستولى السكرتير العام للمجلس إرسال صورة منها مطابقة للأصل لجميع الدول الموقعة.



الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

فى تقريره إلى الجمعية العامة فى دورتها الواحدة والخمسين، لاحظ الأمين العام أن «لفظة الديمقراطية» لا ترد فى الميثاق، بيد أن المؤسسين استندوا، بالعبارة الافتتاحية لتلك الوثيقة، «نحن شعوب الأمم المتحدة»، إلى أبسط مبادئ الديمقراطية، أى المبدأ الذى يؤصل السلطة السيادية للدول الأعضاء، ومن ثم مشروعية المنظمة التى أزمعوا تكوينها، فى إرادة شعوبها ويتضح التزامهم بالديمقراطية فى مقاصد الأمم المتحدة المعلنة التى تشمل: احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها؛ وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا بلا تمييز.

وفصل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، الذى اعتمدته الجمعية العامة فى عام ١٩٤٨، هذا الالتزام الأسمى بالديمقراطية بإعلان أن «إرادة الشعب هى أساس سلطة الحكم» وبضمان الحقوق الأساسية للمشاركة السياسية الحقيقية لكل فرد». وقد أعطى العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذى اعتمدته الجمعية العامة فى عام ١٩٦٦ وضع قانونى ملزم بشأن حق الأفراد فى تقلد الوظائف العامة، كما عزز الحماية المكفولة لحقوق المشاركة والحريات.

وبينما وفر الميثاق، والإعلان العالمى، والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أساسا واضحا ومتينا لاضطلاع الأمم المتحدة بدور فى مجال إرساء الديمقراطية، فإن قيام الحرب الباردة أدى إلى تقلص فعلى فى دعم الأمم المتحدة لإرساء الديمقراطية، ولم يتراد زخم المسيرة نحو إرساء الديمقراطية إلا مع انتهاء الحرب الباردة، وهو ما أبرز آفاق جديدة للسعى من أجل تحقيق الأهداف الأصلية المهمة للميثاق. وقامت مرة أخرى المسيرة نحو إرساء الديمقراطية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها فى سلسلة من العمليات المكتملة والمعضدة لبعضها البعض.

اعتمدت الجمعية العامة لأول مرة عام ١٩٨٨ قرارا بشأن «تحسين فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية وحقيقية» وطلبت من لجنة حقوق الإنسان «النظر فى سبل

وطرق تحسين فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية وحقيقية»، وقد اعتمدت الجمعية العامة سنويا، منذ عام ١٩٨٨، قرارا واحدا على الأقل يعالج بعض مظاهر الديمقراطية، كما فحصت اللجنة بإطراد الديمقراطية من منظور حقوق الإنسان، ومن خلال مجموعة من القرارات، حاولت ليس فقط توضيح مفهوم الديمقراطية ولكن أيضا تفعيل المبادئ، والقيم، والمسارات، والمؤسسات، والأجهزة لإرساء الديمقراطية، وهناك قراران بالخاص لهما الكثير من الأهمية ويغطيان حيزا واسعا من القضايا فالقرار رقم ٤٧/٢٠٠٠ يركز بقوة على تحسين مسارات الديمقراطية وعمل المؤسسات والأجهزة الديمقراطية، من خلال إطار قانوني وإداري منظم فالدول مدعوة إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها بالسعى إلى تقوية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وتفعيل سيادة القانون؛ وإقامة الانتخابات؛ والمجتمع المدني؛ وممارسات الحكم الرشيد؛ والتنمية المستدامة؛ والتلاحم والتكافل الاجتماعى.

وينظر القرار ٣٦/٢٠٠١ فى التنمية الديمقراطية من المنظور الأوسع للتنمية البشرية المستدامة وتحقيق جميع حقوق الإنسان لكل فرد، بما فى ذلك الحق فى التنمية، وينظر فى العلاقات بين الفقر المدقع والديمقراطية، كما يتضمن منظورا دوليا، وقد رغبت أيضا اللجنة فى تقوية دورها الهام فى تعزيز الديمقراطية وألزمت نفسها بالبحث فى كيفية أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يعتمد بعضها على بعض ويدعم بعضها بعضا، وتعمل اللجنة على تنشيط الحوار بين الدول بشتى السبل والوسائل الملموسة لتعزيز وتقوية الديمقراطية، وقد قامت لجنتها الفرعية بإعداد ورقى عمل عن التدابير المنصوص عليها فى مختلف صكوك حقوق الإنسان الدولية لتعزيز وتوطيد الديمقراطية.

وقد تأثرت مناظرات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان بالمداولات فى المؤتمرات الدولية مثل المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان والمؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (عقد الأول فى مكانيلا فى حزيران/ يونيو ١٩٨٨؛ والثانى فى مانجوا فى تموز/ يوليو ١٩٩٤؛ والثالث فى بوخارست فى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧؛ والرابع فى كوتونو فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠؛ والخامس فى أولانباتار كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣).

التنمية وحقوق الإنسان:

طالب برنامج العمل الذى اعتمدته المؤتمر الدولى الثانى للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الأمين العام للأمم المتحدة القيام بدراسة السبل والطرق التى يمكن للأمم المتحدة أن تدعم بها جهود الحكومات فى تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وقد تم لاحقا تقديم هذا الطلب رسميا بالجمعية العامة فى القرار رقم ٤٩/٣٠ المعتمد فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

وقد أوصى المؤتمر الدولى الرابع بإنشاء آلية رصد كمساعدة لتطبيق إعلان كوتونو وشجعت منظومة الأمم المتحدة لتخصيص الموارد لتطبيق برنامج متكاملة لتعزيز وتقوية التنمية الديمقراطية، واعتمدت الجمعية العامة فى دورتها عام ٢٠٠١ القرار رقم ٥٦/٩٦ الذى يطلب رسميا من الأمين العام فحص خيارات لتقوية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لجهود الدول الأعضاء لتوطيد الديمقراطية، وضمن ذلك تسمية مركز للتنسيق.

وأخذا فى الاعتبار هذه التطورات المتوازية، وفى ضوء جهودها الذاتية للدخول فى حوار بين الدول بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الديمقراطية وترسيخها، اعتمدت اللجنة القرار رقم ٢٠٠١/٤١ وعنوانه «واصل الحوار بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الديمقراطية» وشجع القرار على إيلاء اهتمام خاص لتوصيات الأمين العام القائلة بوجوب أن تعمل الأمم المتحدة على وضع برامج مساعدة متكاملة توفر للديمقراطية استراتيجيات قطرية مشتركة تبنى على الصعيد المحلى وتشترك فيها طائفة من الجهات الفاعلة المحلية، ويدعو إلى تقاسم المعلومات وتحسين التنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة على تيسير تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها؛ ويشجع على تنمية الخبرة العريضة الخاصة بالديمقراطية المستقاة من كافة أرجاء العالم، ويدعو الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ذات العلاقة والمنظمات غير الحكومية المعنية إلى مواصلة وتعميق الحوارات الهادفة إلى تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتشجيع وتعزيز الديمقراطية. ويعتبر القرار القاعدة القانونية للحلقة الدراسية لبحث الترابط القائم بين الديمقراطية وحقوق الإنسان.

مشروع الإعلان العالمى للديمقراطية

(القاهرة ١٦ سبتمبر ١٩٩٧)

أقر المؤتمر البرلماني الدولي فى اجتماعه يوم الثلاثاء السادس عشر من سبتمبر عام ١٩٩٧ برئاسة الدكتور أحمد فتحى سرور ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي الإعلان العالمى للديمقراطية والذي صدر عن اجتماع الاتحاد بالقاهرة، ووافقت عليه اللجنة التنفيذية للمؤتمر ويتضمن المجلس البرلماني الدولي:

أولاً: إذ يؤكد التزام الاتحاد البرلماني الدولي نحو السلام والتنمية واقتناعاً بأن تعزيز عملية الديمقراطية والمؤسسات النيابية من شأنه الإسهام بفعالية فى تحقيق هذا العهد.

ثانياً: إذ يؤكد أن دعوة الاتحاد البرلماني الدولي والتزامه بتسريع الديمقراطية ووضع نظم التعددية للحكومات النيابية فى العالم ورغبة فى دفع العمل المتعدد الأشكال والمتواصل فى هذا المجال.

ثالثاً: إذ يذكر بأن كل دولة لها حق السيادة وتمتع بحرية اختيار وتطوير نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية تمشياً مع رغبات شعوبها دون تدخل الدول الأخرى بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة.

رابعاً: إذ يذكر أيضاً بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أقر فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ وكذا الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللتان تم إقرارهما فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ والاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على كافة أشكال التفرقة العنصرية التى أقرت فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ والاتفاقية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتى أقرت فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٦.

خامساً: إذ يذكر أيضاً بأن الإعلان الخاص بمعايير الانتخابات العادلة والحرّة التي أقرت في مارس ١٩٩٤ والذي أكد أن سلطة الحكومة تأتي من إرادة الشعوب من خلال انتخابات نزيهة وحرّة.

سادساً: إذ يشير إلى جدول أعمال الديمقراطية الذي طرحه سكرتير عام الأمم المتحدة على الدورة ٥١ للجمعية العامة يقر الإعلان العالمي للديمقراطية التالي ويهيب بالحكومات والبرلمانات في كل أنحاء العالم أن تستشهد بما تضمنه من نصوص.

الجزء الأول

أولاً: الديمقراطية هي مبدأ معترف به عالمياً كما أنها هدف يقوم على القيم المشتركة للشعوب في المجتمع العالمي ككل بغض النظر عن الفروق والاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وهو بذلك يعد الحق الأساسي للمواطن تجرى ممارسته في ظل مناخ من الحرية والمساواة والشفافية والمسئولية مع احترام تعدد الآراء من أجل الصالح العام.

ثانياً: الديمقراطية مبدأ يتعين مراعاته وشكل من أشكال الحكم الذي يطبق وفقاً لنظم تعكس تنوع الخبرات والخصوصيات الثقافية دون أن تتخلى عن المبادئ والمعايير المعترف بها دولياً.

ثالثاً: تهدف الديمقراطية باعتبارها مبدأ أساساً إلى الحفاظ على كرامة الفرد وحقوقه الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وتقوية رباطه ودعم الاستقرار الوطني بالإضافة إلى تهيئة المناخ المناسب لإرساء دعائم السلام الدولي وكأحد أشكال الحكم فهي تعد أفضل السبل صوب تحقيق هذه الأهداف كما تعتبر بمثابة النظام السياسي الوحيد القادر على التصحيح الذاتي.

رابعاً: ويستلزم تحقيق الديمقراطية شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في إدارة شئون المجتمع الذي يعملون فيه وتحقيق المساواة والتكامل مع إثراء التجربة بصورة متبادلة من واقع الاختلاف بين الجنسين.

خامساً: تؤكد الديمقراطية أن العمليات المؤدية للوصول إلى السلطة تسمح بالمنافسة السياسية المفتوحة كما أنها تفسح المجال للمشاركة الشعبية المفتوحة والحرية دون تمييز والتي تتم ممارستها وفقاً لسيادة القانون نصاً وروحاً.

سادساً: لا يمكن فصل الديمقراطية عن الحقوق المنصوص عليها في الوثائق الدولية الموضحة في الديباجة ولذا ينبغي مباشرة هذه الحقوق بصورة فاعلة بما يتفق والمسئوليات الفردية والجماعية.

سابعاً: تقوم الديمقراطية على سيادة القانون ومباشرة حقوق الإنسان في بلد ديمقراطي حيث لا أجد فوق القانون والجميع متساوون أمامه.

ثامناً: إن السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمثلان شرطين للديمقراطية وأحد ثمارها وهذا يعني وجود اعتماد متبادل بين السلام والتنمية واحترام ومراعاة سيادة القانون وحقوق الإنسان.

الجزء الثاني

مقومات الحكم الديمقراطي ووسائل ممارسته

تاسعاً: تقوم الديمقراطية على توافر مؤسسات فاعلة وثابتة بالإضافة إلى توافر مجموعة من المعايير والقواعد وأيضاً إدارة المجتمع ككل بما يتماشى تماماً مع حقوقه ومسئوليته.

عاشراً: يتعين على المؤسسات الديمقراطية أن تقوم بدور الوسيط في تخفيف حدة التوتر والموائمة بين الادعاءات المتضاربة للتشعب والتوحد على المستويين الفردي والجماعي من أجل دعم الترابط الاجتماعي والتضامن.

الحادى عشر: تقوم الديمقراطية على حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وبالتالي تستلزم وجود مؤسسات نيابية على كافة المستويات ولاسيما وجود برلمان تمثل فيه كل مقومات المجتمع وتخول له السلطات والصلاحيات اللازمة تعبيراً عن إرادة الشعب وذلك عن طريق سن التشريعات ومراقبة أعمال الحكومة.

الثاني عشر: يكمن العنصر الرئيسى فى ممارسة الديمقراطية فى إجراء انتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن إرادته ويجب إجراء الانتخابات على أساس الاقتراع العام والعدل والسرى حتى يتسنى لكل من يدلى بصوته أن يختار من يمثله فى ظل المساواة والحرية والشفافية التى تحفز على المنافسة السياسية.

وهنا تبرز أهمية الحقوق المدنية والسياسية ولاسيما حق التصويت والانتخاب وحق حرية التعبير والتجمع والحصول على المعلومات وحق تنظيم الأحزاب السياسية وتنفيذ الأنشطة السياسية وينبغى أن يكون تنظيم الأحزاب وأنشطتها وشؤونها المالية وتمويلها ومبادئها الأخلاقية قائماً على مبدأ الحياد لضمان سلامة تنفيذ العملية الديمقراطية.

الثالث عشر: من المهام الرئيسية التى تقع على عاتق الدولة ضمان حصول مواطنيها على حقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن ثم فإن الديمقراطية تسير خطوة بخطوة مع الحكومة التى يمتاز عملها بالكفاءة والأمانة والشفافية والتى تم اختيارها بحرية وتعتبر مسئولة عن إدارتها للشئون العامة.

الرابع عشر: فالمسئولية العامة والتى تعد عنصراً رئيسياً من عناصر الديمقراطية تنسحب على كل من يشغل منصباً عاماً سواء كان منتخباً أم غير منتخب كما تسرى على كل الأجهزة ذات السلطة العامة دون استثناء وتنطوى هذه المسئولية على الحق العام فى الحصول على المعلومات التى تتعلق بأنشطة الحكومة والحق فى تقديم الالتماسات إلى الحكومة ومعالجتها من خلال الآليات الإدارية والقضائية المحايدة.

الخامس عشر: ينبغى إضفاء جو من الأخلاقيات والشفافية على طابع الحياة العامة مع وضع الأعراف والتدابير الملزمة لحمايتها.

السادس عشر: يتعين تنظيم المشاركة الفردية فى العملية الديمقراطية والحياة العامة على كل المستويات بصورة محايدة ونزيهة مع تجنب أى نوع من أنواع التفرقة أو خطر الترويع من قبل الفاعلين فى الحكومة أو غيرها.

السابع عشر: تعتبر المؤسسات القضائية وآليات الرقابة المحايدة والفعالة هي الأجهزة الضامنة لسيادة القانون التي تستند إليها الديمقراطية ولتتمكن هذه المؤسسات والآليات من الاحترام الكامل للقواعد وتحسين أداء العملية ومعالجة أوجه القصور والظلم لا بد من فتح الطريق أمام الحلول الإدارية والقضائية اللازمة على أساس من المساواة واحترام القرارات الإدارية والقضائية الصادرة من أجهزة الدولة وممثلى السلطة العامة وكل عضو فى المجتمع .

الثامن عشر: وإذ يعد توافر مجتمع مدنى نشط أحد العناصر الجوهرية للديمقراطية لا يمكن التسليم بقدرة الأفراد على المشاركة فى العملية الديمقراطية واستعدادهم لها واختيار نظم الحاكمية ولذا فإنه من الضرورى تهيئة المناخ المناسب لممارسة حقوق المشاركة بصورة فعلية وإزالة العقبات التى تمنع أو تجهض هذه الممارسة ولذا لا يمكن الاستغناء عن التأييد المستمر من بين أمور أخرى للمساواة والشفافية والتعليم والتخلص من المعوقات مثل الجهل والتعصب واللامبالاة وتضاؤل الاختيارات والبدائل الحقيقية وغياب التدابير التى تهدف إلى معالجة الاختلالات أو التفرقة ذات الطبيعة الاجتماعية والثقافية والدينية والعرقية أو بسبب اختلاف النوع .

التاسع عشر: ومن أجل الوصول إلى وضع ديمقراطى مستقر يتعين توفير مناخ ديمقراطى وثقافة ديمقراطية يدعمها التعليم ووسائل المعلومات الأخرى ولذا يجب على المجتمع الديمقراطى أن يلتزم بالتعليم بأوسع معانيه وبالتحديد التعليم المدنى وإعداد المواطن المسئول .

العشرون: ويتعين توفير بيئة اقتصادية ملائمة تساعد على نمو عملية الديمقراطية ولذا فإن المجتمع فى إطار الجهود الشاملة من أجل التنمية يجب أن يلبى الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للطبقات المعتمدة وبالتالي يضمن انخراطهم واندماجهم فى العملية الديمقراطية .

الحادى والعشرون: تنادى الديمقراطية بوجوب حرية الرأى والتعبير التى تنطوى على حق اعتناق الرأى دون تدخل والسعى وراء المعلومات والأفكار وتلقيها وطرحها من خلال أى وسيلة من وسائل الإعلام ويصرف النظر عن الحدود.

الثانى والعشرون: يتعين على المؤسسات والعمليات ذات الصلة أن تحقق مشاركة متوازنة فى المجتمعات المتجانسة وغير المتجانسة بغرض ضمان التنوع والتعددية والحق فى الاختلاف فى ظل مناخ من التسامح وعدم التعصب.

الثالث والعشرون: كما يتعين على المؤسسات والعمليات ذات الصلة أن تعزز الحكومة والإدارة اللامركزية على الصعيدين المحلى والإقليمى وهو ما يعتبر حقًا وضرورة وما من شأنه توسيع قاعدة المشاركة العامة.

الجزء الثالث

البعد الدولى للديمقراطية

الرابع والعشرون: إن الديمقراطية إذ يتحتم الاعتراف بها كمبدأ دولى يجب تطبيقها أيضاً فى المنظمات الدولية وفى العلاقات الدولية للبلدان ومبدأ الديمقراطية الدولية لا يعنى فقط التمثيل المتكافئ والعادل للدول وإنما يمتد أيضاً إلى حقوقها وواجباتها الاقتصادية.

الخامس والعشرون: يجب إعمال الديمقراطية فى مجالات التصدى دوليًا للقضايا ذات الاهتمام العالمى والإدارة المشتركة للشئون الإنسانية ولاسيما البيئة الإنسانية.

السادس والعشرون: ومن أجل الحفاظ على أسس الديمقراطية الدولية يتعين على البلدان الالتزام بقواعد القانون الدولى والإحجام عن استخدام القوة وما من شأنه تعريض سيادة أراضى البلدان الأخرى أو السيادة بمفهومها السياسى للخطر أو انتهاكها مع اتخاذ الخطوات صوب حل الخلافات بالطرق السلمية.



مبادئ الأمم المتحدة الأساسية

بشأن استقلال السلطة القضائية

والاعتماد بقسراتى الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢/٤٠

فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٥ ورقم ١٤٦/٤٠ فى ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥

حيث إن شعوب العالم تؤكد فى ميثاق الأمم المتحدة، فى جملة أمور، تصميمها على تهيئة ظروف يمكن فى ظلها أن تسود العدالة على تحقيق التعاون الدولى فى ميدان تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون أى تمييز.

وحيث إن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ينص خصوصاً على مبادئ المساواة أمام القانون وافتراض البراءة، والحق فى محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة مستقلة ونزيهة مشكلة وفقاً للقانون.

وحيث إن العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يضمنان كلاهما ممارسة هذه الحقوق بالإضافة إلى أن العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يضمن كذلك الحق فى المحاكمة دون تأخير بغير موجب.

وحيث إنه لا تزال توجد فى حالات كثيرة فجوة بين الرؤية التى تقوم عليها تلك المبادئ وبين الحالة الفعلية.

وحيث إنه ينبغى أن يسير تنظيم وإدارة شئون القضاء فى كل بلد على هدى تلك المبادئ، كما ينبغى بذل الجهود لتحويلها كاملة إلى واقع ملموس.

وحيث إن القواعد التى تخضع لها ممارسة الوظائف القضائية ينبغى أن تهدف إلى تمكين القضاء من التصرف وفقاً لتلك المبادئ.

وحيث إن القضاء مكلفون باتخاذ القرار الأخير بشأن حياة المواطنين وحرياتهم وحقوقهم وواجباتهم وممتلكاتهم.

وحيث إن مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين طلب، في قراره ١٦، من لجنة منع الجريمة ومكافحتها أن تدرج ضمن أولوياتها وضع مبادئ توجيهية تتعلق باستقلال القضاة واختيار القضاة وأعضاء النيابة، وتدريبهم مهنيًا، وحيث إن من المناسب، بناء على ذلك، إيلاء الاعتبار أولاً لدور القضاة بالنسبة إلى نظام القضاء ولأهمية اختيارهم وتدريبهم وسلوكهم. فإنه ينبغي للحكومات أن تراعى وتحترم، في إطار تشريعاتها وممارساتها الوطنية، المبادئ الأساسية التالية التي وضعت لمساعدة الدول الأعضاء في مهمتها المتعلقة بضمان استقلال السلطة القضائية وتعزيزها، وأن تعرض هذه المبادئ على القضاة والمحامين وأعضاء السلطين التنفيذية والتشريعية والجمهور بوجه عام. ومع أن هذه المبادئ وضعت بصورة رئيسية لتطبق على القضاة المحترفين في المقام الأول، فإنها تنطبق بدرجة متساوية، حسب الاقتضاء، على القضاة غير المحترفين حيثما وجدوا.

استقلال السلطة القضائية:

١- تكفل الدولة استقلال السلطة القضائية وينص عليه دستور البلد أو قوانينه، ومن واجب جميع المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية.

٢- تفصل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها دون تحيز، على أساس الوقائع ووفقاً للقانون، ودون أية تقييدات أو تأثيرات غير سليمة أو أية إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات، مباشرة كانت أو غير مباشرة، من أى جهة أو لاي سبب.

٣- تكون للسلطة القضائية الولاية على جميع المسائل ذات الطابع القضائي، كما تنفرد بسلطة البت فيما إذا كانت أية مسألة معروضة عليها للفصل فيها تدخل في نطاق اختصاصها حسب التعريف الوارد في القانون.

٤- لا يجوز أن تحدث أية تدخلات غير لائقة، أو لا مبرر لها، في الإجراءات القضائية، ولا تخضع الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم لإعادة النظر، ولا

يخل هذا المبدأ بإعادة النظر القضائية أو بقيام السلطات المختصة، وفقا للقانون، بتخفيف أو تعديل الأحكام التى تصدرها السلطة القضائية.

٥- لكل فرد الحق فى أن يحاكم أمام المحاكم العادية أو الهيئات القضائية التى تطبق الإجراءات القانونية المقررة، ولا يجوز إنشاء هيئات قضائية، لا تطبق الإجراءات القانونية المقررة حسب الأصول والخاصة بالتدابير القضائية، لتتزع الولاية القضائية التى تتمتع بها المحاكم العادية أو الهيئات القضائية.

٦- يكفل مبدأ استقلال السلطة القضائية لهذه السلطة ويتطلب منها أن تضمن سير الإجراءات القضائية بعدالة، واحترام حقوق الأطراف.

٧- من واجب كل دولة عضو أن توفر الموارد الكافية لتمكين السلطة القضائية من أداء مهامها بطريقة سليمة.

حرية التعبير وتكوين الجمعيات:

٨- وفقا للإعلان العالمى لحقوق الإنسان، يحق لأعضاء السلطة القضائية كغيرهم من المواطنين التمتع بحرية التعبير والاعتقاد وتكوين الجمعيات والتجمع، ومع ذلك يشترط أن يسلك القضاة دائما، لدى ممارسة حقوقهم، مسلكا يحفظ هبة منصبهم ونزاهة واستقلال القضاء.

٩- تكون للقضاة الحرية فى تكوين جمعيات للقضاة أو غيرها من المنظمات لتمثيل مصالحهم والنهوض بتدريبهم المهنى وحماية استقلالهم القضائى، وفى الانضمام إليها.

المؤهلات والاختيار والتدريب:

١٠- يتعين أن يكون من يقع عليهم الاختيار لشغل الوظائف القضائية أفرادا من ذوى النزاهة والكفاءة، وحاصلين على تدريب أو مؤهلات مناسبة فى القانون، ويجب أن تشتمل أى طريقة لاختيار القضاة على ضمانات ضد السعيين فى المناصب القضائية بدوافع غير سليمة، ولا يجوز، عند اختيار القضاة، أن يتعرض

أى شخص للتمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء أو المنشأ القومى أو الاجتماعى، أو الملكية أو الميلاد أو المركز، على أنه لا يعتبر من قبيل التمييز أن يشترط فى المرشح لوظيفة قضائية أن يكون من رعايا البلد المعنى.

شروط الخدمة ومدتها:

١١- يضمن القانون للقضاة بشكل مناسب تغطية المدة المقررة لتوليتهم وظائفهم، واستقلالهم، وأمنهم، وحصولهم على أجر ملائم، وشروط خدمتهم ومعاشهم التقاعدى وسن تقاعدهم.

١٢- يتمتع القضاة، سواء أكانوا معينين أو منتخبين، بضمان بقائهم فى منصبهم إلى حين بلوغهم سن التقاعد الإلزامية أو انتهاء الفترة المقررة لتوليتهم المنصب، حيثما يكون معمولاً بذلك.

١٣- ينبغى أن يستند نظام ترقية القضاة، حيثما وجد مثل هذا النظام، إلى العوامل الموضوعية، ولا سيما الكفاءة والنزاهة والخبرة.

١٤- يعتبر إسناد القضايا إلى القضاة ضمن إطار المحكمة التى يتمون إليها مسألة داخلية تخص الإدارة القضائية.

السرية والحصانة المهنيين:

١٥- يكون القضاة ملزمين بالمحافظة على سر المهنة فيما يتعلق بمداولاتهم وبال معلومات السرية التى يحصلون عليها أثناء أداء واجباتهم الأخرى خلاف الإجراءات العامة، ولا يجوز إجبارهم على الشهادة بشأن هذه المسائل.

١٦- ينبغى أن يتمتع القضاة بالحصانة الشخصية ضد أى دعاوى مدنية بالتعويض التقضى عما يصدر عنهم أثناء ممارسة مهامهم القضائية من أفعال غير سليمة أو تقصير وذلك دون إخلال بأى إجراء تأديبى أو بأى حق فى الاستئناف أو فى الحصول على تعويض من الدولة وفقاً للقانون الوطنى.

التأديب والإيقاف والعزل:

١٧- ينظر فى التهمة الموجهة أو الشكوى المرفوعة ضد قاض بصفته القضائية والمهنية وذلك على نحو مستعجل وعادل بموجب إجراءات ملائمة، وللقاضى الحق فى الحصول على محاكمة عادلة ويكون فحص الموضوع فى مرحلته الأولى سرىاً، ما لم يطلب القاضى خلاف ذلك.

١٨- لا يكون القضاة عرضة للإيقاف أو العزل إلا لدواعى عدم القدرة على السلوك الذى تجعلهم غير لائقين لأداء مهامهم.

١٩- تحدد جميع الإجراءات التأديبية أو إجراءات الإيقاف أو العزل وفقاً للمعايير المعمول بها للسلوك القضائى.

٢٠- ينبغى أن تكون القرارات الصادرة بشأن الإجراءات التأديبية أو إجراءات الإيقاف أو العزل قابلة لإعادة النظر فى جانب جهة مستقلة، ولا ينطبق ذلك على القرارات التى تصدرها المحكمة العليا أو السلطة التشريعية بشأن قضايا الاتهام الجنائى وما يماثلها.



خاتمة

لا جدال فى أن قضية حقوق الإنسان -تعزيزاً وحمايةً ومحاسبةً من كل صور الانتهاكات.. قضية ذات أولوية بالنسبة لآى مجتمع ديمقراطى أو غير ديمقراطى.

وأن جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة مسئولة عن تنمية وتشجيع احترام صون الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

وقد كان الأمل فى أن تكون الأمم المتحدة نظاماً دولياً ديمقراطياً لتفعيل القانون الدولى لحقوق الإنسان ولتشجيع وحماية الحقوق الأساسية للجميع واحترام مبدأ المساواة فى الحقوق وتقرير المصير للشعوب وحفظ الأمن والسلم الدوليين ونشر مبادئ الديمقراطية والمساواة والتنمية بين شعوب العالم -غير أن المنظمة وإن حققت بعض الإنجازات إلا إنها أخفقت فى الكثير بسبب ازدواجية المعايير الدولية والنظام الدولى الجديد الذى جعل من الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على المنظمة الدولية والعالم أجمع- فى عالم غابت عنه العدالة ومبادئ المساواة.. إذ لازالت هناك شعوب خاضعة للسيطرة الاستعمارية أو غير ذلك من أشكال السيطرة الأجنبية- وقد انهارت معايير حقوق الإنسان فى الكثير من المجتمعات الإنسانية بسبب الحروب العنصرية -وانتشار الحروب الأهلية فى العديد من الدول الإسلامية والعربية وعلى نحو ارتكبت فيه العديد من المآسى والانتهاكات الجسيمة وبسبب النزاعات المسلحة والحروب غير المبررة من أجل الأطماع والسيطرة على منابع البترول فى العالم العربى. وقد ترتب على ذلك انتهاكات لحقت بالأبرياء من المدنيين من النساء والأطفال والمسنين خرقاً للقانون الإنسانى الدولى (اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩) وغيرها فضلاً عن الملايين من المشردين واللاجئين وضحايا المجاعات والجفاف والفقر والتعذيب وهو الأمر الذى يشكل تهديداً خطيراً لحق كل إنسان فى الحياة وفى الصحة وفى التنمية والمساواة وهذه الأمور خطوة إلى الوراء

وتعيد المجتمعات الإنسانية إلى القرون الوسطى بل إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية بسبب التدهور الرهيب في العلاقات الدولية وغيبية العدالة والقانون عن الكثير من المجتمعات إضافة إلى انتشار الحروب الأهلية والإرهاب بكل أشكاله والتصارع على السلطة والنفوذ في أنحاء متفرقة.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته مسيرة حقوق الإنسان طوال مسيرتها فقد توقفت تلك المسيرة منذ الاعتداء الإرهابي في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والذي أدى إلى التضحية بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان في مناطق عديدة من العالم -كوسيلة للانتقام- من خلال عقاب جماعي شمل العديد من الدول الإسلامية والعربية وعلى نحو لم يشهد له التاريخ مثيلاً. . . ولهذا فقد أخفقت مسيرة حقوق الإنسان بسبب إرهاب الدولة الكبرى وموجات الإرهاب المضادة- وقد اتخذت بعض هذه الانتهاكات جانباً جسيماً ومنهجياً ومتواصلاً واستمرت مظاهره حتى الآن عن جرائم ضد الإنسانية مثل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والإعدام خارج القضاء والتعذيب المنهجي والاختفاء القسري والتشجيع على الحروب الأهلية والصراع على السلطة وهي صورة مؤسفة تبعث على القلق والاشمئزاز.

ونعتقد أنه آن الأوان لمحاسبة المسؤولين عن هذا الانهيار الفوضوي والإخلال الجسيم للأمن والسلم الدوليين في العقدين الفاتين وما ترتب عليه من جرائم ضد الإنسانية وضد حقوق الإنسان خاصة تلك الواقعة على العالمين الإسلامي والعربي.

وعلى الصعيد القومي فإن تقارير حقوق الإنسان أظهرت صوراً مستمرة لانتهاكات حقوق الإنسان وحرياته في مجالات الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية- فلا زالت بعض النظم وإن أخذت بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان شعاراً لها. . تفرض العديد من القيود على ممارسة الحريات من خلال تشريعات ظالمة- وهذه القوانين وضعت في ظل نظم الحكم الشمولية تمثلت في فرض حالة الطوارئ بصفة مستمرة والسيطرة على وسائل الإعلام وممارسة التعذيب وفرض قيود على الأحزاب والتلاعب في إرادة الناخبين كما سجلت تقارير حقوق الإنسان انتهاكات واخفاقات عديدة لا يتسع المجال لتفصيلها.

لقد ترتب على العولة السياسية التي انتشرت منذ تاريخ سابق على أحداث سبتمبر تحول الكثير من النظم إلى الديمقراطية الدستورية في العالم الثالث. . واتبعت سياسة التدرج في الإصلاح والتغيير إلا أن هناك عناصر ليس لديها الرغبة الصادقة في تطوير المجتمعات ومن ثم أعاق انتشار المبادئ الديمقراطية وتعتبر عقبة تحول دون الأعمال الكامل لحقوق الإنسان. . فضلا عن استمرار العمل بدساتير غير ملائمة وقوانين مقيدة للحريات- كما فقدت معظم الإصلاحات بريقها إذ كانت شكلية وصورية ومؤسسات ضعيفة وسلطات لها. . وقد عكست التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان تزايد الفقر والمرض في المجتمعات التي لم تحسم فيها قضايا الديمقراطية.

وفي هذا الصدد وبمناسبة التعديلات الدستورية الأخيرة في مصر نأمل تنقية القوانين من القوانين سيئة السمعة - كما نأمل أن تجيء النصوص الدستورية محققة للأهداف القومية وإحداث التطوير الشامل في المؤسسات الدستورية والأجهزة الإدارية، والإيمان بمبدأ تداول السلطة ونشر ثقافة احترام القانون وبخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان. . كما ندعو إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان في كل من العراق ولبنان وفلسطين والسودان بسبب التصارع الرهيب على السلطة وتشجيع المصالحة بمعاينة الجناة مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان في الدول التي وقع على شعوبها عدوان على الحريات من قبل النظم الحاكمة.

وبهنا أن نؤكد أن احترام وضمن وتشجيع المنظمات المحلية والدولية لحقوق الإنسان أمر واجب ومنوط بالسلطات السياسية في كل المجتمعات ويتعين النص في الدساتير على وجوب حماية النشاط السياسيين في تلك المنظمات وتوفير الحصانة لهم من أى اعتداء أو تعسف أو تنكيل أو اضطهاد لكفالة القيام بمهامهم وفقا للمعايير الدولية كما يتعين توفير المعلومات وتطبيق وسائل الحماية الدستورية وتعليم حقوق الإنسان في شتى المدارس والجامعات وأجهزة الشرطة باعتبار ذلك عنصراً ضرورياً في خطة الوقاية من الانتهاكات- كما يجب عدم تجاهل التقارير الصادرة في شأن حقوق الإنسان- ذلك أن العملية النقدية التي تقوم بها تلك المنظمات غير الحكومية- ليست فقط حقاً مشروعاً تكفله معظم الدساتير والقوانين ولكنها أساس التقدم نحو تعزيز حقوق الإنسان.

بيان بالسيرة الذاتية للمؤلف

الاسم: المستشار/ محمد فهم درويش.

العمل: * رئيس محكمة جنايات القاهرة وأمن الدولة العليا.

* محكم قضائي بمركز التحكيم الدولي بالإسكندرية.

* خبير قانوني - (سابقاً) بمجلس الأمة.

* مستشار وزير العدل لشئون الخبراء بدولة الكويت (سابقاً).

* أستاذ مشارك بكلية الحقوق جامعة الكويت.

* أستاذ زائر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

المؤلفات: صدر له عدد من المؤلفات بيانها كالتالي:

١- فن القضاء بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة- الزهراء للإعلام العربي- مصر.

٢- الجرائم السياسية ومفهوم العدل السياسي- الزهراء للإعلام العربي- مصر.

٣- الشرعية الدولية وأزمة الخليج- الزهراء للإعلام العربي- مصر.

٤- أصول العمل البرلماني.. النظرية والتطبيق- مؤسسة دار الكتب- الكويت- ١٩٩٦.

٥- الجريمة وعصر العولمة- مؤسسة النسر الذهبي.

٦- نظرية الحكم الديمقراطي- مؤسسة أخبار اليوم.

٧- السلطة التشريعية- مؤسسة النسر الذهبي.

٨- أصول المحاكم أمام محكمة الجنايات - تحت الطبع.

٩- الديمقراطية النيابية في الكويت (تحت الطبع)- مؤسسة دار الكتب- الكويت- ١٩٩٦.

١٠- المنظمات الدولية البرلمانية- دار النهضة العربية ٢٠٠٣.

١١- أصول وقواعد العدالة المدنية.

أبحاث ومقالات:

١- شارك المؤلف فى تعديل قانون المرافعات المصرى.

٢- له بحوث فى مجلة نادى القضاة (مصر).

٣- يكتب فى باب القانون -بجريدة الأهرام- مصر.

٤- يكتب مقالات فى صحف: الأخبار -الأهرام- الأهرام المسائى.

٥- قدم بحثاً فى وسائل تطوير القضاء المصرى «مؤتمر العدالة الأول- مصر».

٦- قدم بحثاً عن دور القضاء فى مكافحة المخدرات. منشور بكتاب «كلائة الإدمان» لإبراهيم نافع.

٧- شارك فى تطوير التشريعات الكويتية باللجنة التشريعية بمجلس الأمة منها: (قانون الجزاء- السلطة القضائية- الانتخاب - المحاماة - التجارة - المدنى).

٨- شارك فى مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى وقدم بحثاً بشأن وسائل مكافحة الفساد الإدارى.

٩- شارك فى المؤتمر الدولى للتجارة الالكترونية بجامعة الدول العربية - نوفمبر ٢٠٠٠.

١٠- شارك فى المؤتمر الدولى لمكافحة الجريمة وجرائم الإرهاب.

١١- قام بتدريس مادة القانون الدستورى لطلبة الليسانس بكلية الحقوق- جامعة الكويت.

١٢- قام بتدريس مادة المنظمات الدولية البرلمانية- جامعة القاهرة.

* الموقع على الإنترنت: WWW.aladl.port-said.com

* البريد الالكترونى: darwish2010@hotmail.com

المراجع

- ١- دراسة عن النظام القانونى المصرى ومبادئ حقوق الإنسان، المستشار/ سناء خليل سنة ٢٠٠٣.
- ٢- منظومة حقوق الإنسان فى مائة عام، المستشار عمرو جمعة مكتبة الأسرة.
- ٣- اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، د. خير الدين عبد اللطيف، مكتبة الأسرة.
- ٤- قراءة فى مادة حقوق الإنسان، د. مصطفى كامل السيد، طبعة ٢٠٠٠.
- ٥- حقوق الإنسان فى الوطن العربى، تقرير للمنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٩٩م.
- ٦- مصر وحقوق الإنسان، دراسة وثائقية، د. محمد نعمان جلال.
- ٧- دور القضاء الإدارى فى التطور الديمقراطى، المستشار/ أمين المهدي، البرنامج البرلماني.

الفهرس

الفصل الأول

مشكلة السلطة والنظم السياسية

- المبحث الأول: التطور التاريخى لنظم الحكم ١٣
 المبحث الثانى: مبدأ سيادة السلطة ٢٤
 المبحث الثالث: السلطة ورأس المال ٣٤
 المبحث الرابع: مبدأ الفصل بين السلطات ٤٣

الفصل الثانى

أزمة الحقوق والحريات

بين النظم الفردية والنظم الديمقراطية

- المبحث الأول: مفهوم حقوق الإنسان ٦٨
 القضاء وحقوق الإنسان ١٠٢

الفصل الثالث

الديمقراطية ومبدأ سيادة القانون

- المبحث الأول: مرتكزات الحكم الديمقراطى ١٣٧
 المبحث الثانى: مبدأ حكم القانون ١٤٨
 المبحث الثالث: نحو مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان ١٦٣

الفصل الرابع

أسباب انتهاك الحقوق والحريات

- أولاً: غيبة العدالة الدولية ١٦٧
 ثانياً: طبيعة بعض النظم السياسية ١٧٠
 ثالثاً: التخلف والتبعية ١٧٢
 رابعاً: ضعف ثقافة احترام القانون وحقوق الإنسان ١٧٢
 خامساً: انتشار ظاهرة الفساد فى المجتمعات النامية ١٧٣



للطباعة

يسرى حسن إسماعيل

شارع عبد العزيز - الهدارة ٢ عابدين
عابدين ٢، ٢٩١٠٠٧٥ دار السلام ٢، ٢٢٠٩١١٨

1
Bibliotheca Alexandrina



0644072